

Distr.: General
30 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2020

الدورة الخامسة والسبعون

25 تموز/يوليه 2019 – 22 تموز/يوليه 2020

البند 24 (أ) من القائمة الأولية*

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال

السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

وفقاً للولايات الواردة في قراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72، يقدم هذا التقرير معلومات محدثة وافية عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لعام 2016 وإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويستند التقرير إلى أحدث البيانات وإلى عدد من الدراسات الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى أن يبين أن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتوطد. فالمنظومة باتت في وضع أفضل وعلى استعداد لمواكبة البلدان في مساعيها للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأصبح نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه راسخاً الآن، يكفل قيادة مستقلة وأقوى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. ويتشكل جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي هي أكثر تماسكاً وأكثر استجابة للاحتياجات



والأولويات الوطنية. وأرسيت أسس متينة لإشاعة ثقافة النتائج والتعلم وتحسين الكفاءة في عمليات تسيير الأعمال. بيد أن التحديات لا تزال قائمة، ويلزم بذل جهود متواصلة لكفالة مزيد من التوظيف من خلال استمرار جميع المعنيين في إظهار القيادة، واستمرار تمويل نظام المنسقين المقيمين، وتعزيز القدرة على إجراء التقييمات على نطاق المنظومة، وتحسين تنفيذ اتفاق التمويل.

ويتضمن التقرير أيضا موجزا لطريق مقترح للمضي قدما في ثلاثة عناصر من عملية إعادة التنظيم لم يتم البت فيها. وتوفر مجموعة نهائية من التدابير لتعزيز دعمنا للمكاتب المتعددة الأقطار - وهناك عجز تاريخي في عروضنا الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة للبلدان المعنية. ويحدد نهج متميز واضح لتحقيق الاستفادة المثلى من المجموعة الوافرة من أصول السياسات على الصعيد الإقليمي، لمعالجة المسائل العابرة للحدود وتعزيز قدرات أفرقتنا القطرية على الاستجابة للاحتياجات القطرية في آن معا. ويلزم أيضا أن تنظر الدول الأعضاء في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة.

وأخيراً، وللاسترشاد بالمعلومات في إعداد الاستعراض الشامل المقبل للسياسات في وقت لاحق من عام 2020، يتناول التقرير عدداً من المسائل التي تدرج في صميم الدعم المتكامل الذي تنتظره الدول الأعضاء من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تتعافى بشكل أفضل من الأزمة الراهنة وتحقق نتائج خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن تدعم الحكومات بخيارات السياسة العامة والمشورة التقنية للقيام بالاختيارات الصعبة. وسيتعين عليها صقل عروضها بشأن الأولويات الحاسمة، مثل القضاء على الفقر، وتغير المناخ، والنمو الاقتصادي المستدام. وستحتاج إلى تعزيز قدرتها على العمل مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك في بعض أصعب السياقات.

وعموماً، يسرني أن أرى التقدم الكبير الذي أحرزناه في الإصلاحات. وأشكر الدول الأعضاء على دعمها المتواصل وعلى ضمان الرقابة القوية على طول الطريق. وأنهو بالزملاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة لارتقائهم إلى مستوى التحدي وتبنيهم للتغيير المؤسسي والثقافي. وإننا بحاجة إلى أن نبقي مركزين حتى يصبح الوضع هو الوضع الطبيعي الجديد. وبينما نمضي قدماً، أتمسك بالتزامي بتجسيد الإصلاحات المعتمدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في نتائج محسنة للناس الذين نخدمهم والكوكب الذي نعتمد عليه.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
8	ثانيا - إعداد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة لمختلف الاحتياجات والأولويات القطرية
8	ألف - نظام منسقين مقيمين أعيد تنشيطه
16	باء - ظهور جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية: أكثر انسجاما مع الاحتياجات والأولويات القطرية
30	ثالثا - تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة بخصوص النتائج والكفاءة على نطاق المنظومة
30	ألف - تحسين الإدارة القائمة على النتائج، والتقييم، والإبلاغ على نطاق المنظومة
34	باء - تعزيز التوجيه والرقابة التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
35	جيم - تحويل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى منبر فعال للمساءلة ..
36	رابعا - تنفيذ اتفاق التمويل واتجاهات التمويل ذات الصلة
36	ألف - الطريق حتى الآن في تنفيذ اتفاق التمويل
41	باء - الوفاء بالتزاماتنا الجماعية
42	خامسا - تعزيز الدعم في سياقات المكاتب المتعددة الأقطار
43	ألف - تحسين عروض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في منظمات المجتمع المدني
45	باء - تحسين القدرات التنسيقية في المكاتب المتعددة الأقطار
47	سادسا - تسخير الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق خطة عام 2030
47	ألف - الاستفادة من القيمة الإقليمية للأمم المتحدة لتقديم الدعم على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي
49	باء - العناصر المشتركة في تعزيز الهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية
53	جيم - الخطوات المقبلة المتوقعة في كل منطقة: لمحة عامة عن النهج المتبع على أساس كل منطقة على حدة ..
57	دال - اغتنام فرصة الزخم للمضي قدما بشكل حاسم
58	سابعا - من إعادة التنظيم إلى تحقيق النتائج: تعبئة استجابة متكاملة من المنظومة بأكملها دعما لعقد العمل
82	ثامنا - خلاصة: التطلع إلى الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

أولا - مقدمة

1 - نحتفل في عام 2020 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ونشرع فيه معا في عقد عمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 - غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدتنا جميعا خلال الأشهر القليلة الماضية في رحلتنا على طريق التغيير التحويلي. فهي، بتهديدها ملايين الأرواح وتسببها في اضطرابات اجتماعية واقتصادية هائلة، تعد أكبر تحد يواجهه عالمنا منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقد حاقت هذه الجائحة بالبلدان بشكل عشوائي ويتوقع أن تستمر طوال عام 2020، مما سيولد ركودا عالميا وربما يعكس مسار عقود من المكاسب الإنمائية. وكشفت الجائحة بالفعل عن العيوب العديدة في نموذج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السائد، وهي العيوب التي تسعى إلى معالجتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد بدأت أزمة كوفيد-19 كأزمة صحية ذات عواقب إنسانية بعيدة المدى وسرعان ما أصبحت حالة طوارئ إنمائية.

3 - وأبرزت الأزمة أيضا ترابطنا والأهمية القاطعة لنظام فعال لتعددية الأطراف في عالم اليوم الذي يتسم بالعولمة المفرطة. وهي تضع في محك الاختبار التزام الدول بمبادئ المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي. وفي مثل هذه الأوقات، يتطلع العالم إلى الأمم المتحدة بوصفها شريكا موثوقا ووسيطا آمينا. فعلى الصعيد الوطني، اتصلت بلدان كثيرة على الفور بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للحصول على التوجيه والدعم الأساسيين. وحتى الآن، أعتقد أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابت استجابة مثيرة للإعجاب، بطريقة فعالة ودينامية ومنسقة. ولكن يمكننا أن نبذل المزيد وسوف نبذل المزيد للارتقاء إلى مستوى التحدي ومساعدة البلدان على كسب المعركة ضد جائحة كوفيد-19.

4 - إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي نراها تتصدى لأزمة كوفيد-19 اليوم هي، من نواح عديدة، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي دأبنا على إرساء لبناتها على مدى السنوات الأربع الماضية. ويعمل المنسقون المقيمون الممكونون المستقلون كمركز ثقل يحشد أصول الأمم المتحدة وشراكاتها للتصدي للجائحة، مع مواصلة التركيز الشديد على وعود خطة عام 2030. وتتولى منظمة الصحة العالمية، وهي وكالة متخصصة، زمام الريادة، بالتعاون مع المنسقين المقيمين وبدعم من منظومة الأمم المتحدة برمتها. ويضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدراته التقنية والتشغيلية في خدمة أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل كفاءة استجابة قوية للتصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة. وتعمل كيانات الأمم المتحدة بشكل تعاوني على نطاق عمليات السلام والاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وقد اجتمعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول إطار استجابة شامل، تدعمه آلية تمويل مخصصة مشتركة بين الوكالات. وقدراتنا في مجال الاتصالات والشراكات تقرب استجابة الأمم المتحدة من الناس والمجتمعات المحلية، حيث تشتد الحاجة إليها.

5 - وإننا إذ نفترق من موعد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020 والاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020، ندرك مدى تعقيد التحدي ونطاقه. ويقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن تنفيذ الإصلاحات التي بدأها الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2016، وعرضت الجمعية العامة، في قرارها [279/72](#)، توصيات ملموسة لإكمال الأعمال غير المنجزة. وقدم القرار أيضا أفكاراً للاسترشاد بها في الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات. وينبغي قراءته بالاقتران مع تقرير

رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2020/54)، الذي يقدم صورة أكثر تفصيلاً للتقدم المحرز في دعم وإنشاء نظام للمنسقين المقيمين يعاد تنشيطه.

6 - وعموماً، أرى ثلاث خلاصات أساسية.

7 - أولاً، تبين البيانات الواردة في هذا التقرير أننا على الطريق الصحيح في تنفيذ تدابير التغيير التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة. فعملية إعادة التنظيم تتوطد، وجميع الولايات المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات حولت إلى إجراءات. وفي بعض المجالات، بدأت الإصلاحات بالفعل تؤتي أكلها. ولكن علينا أن نبقي مركزين وعلينا أن نبذل المزيد من أجل التسهيل الكامل لرؤية الإصلاحات المعتمدة.

8 - وبعد مرور أربع سنوات على الاستعراض الشامل التاريخي للسياسات وبعد عامين من موافقة الدول الأعضاء على الإصلاحات الطموحة، باتت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع أفضل وعلى استعداد لمواكبة البلدان في مساعيها للتغلب على هذه الأزمة الإنسانية الواسعة النطاق والإسراع بإحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي غضون 12 شهراً، أعدنا صياغة دور المنسق المقيم بحيث يكون هو القائد المستقل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. ونسهر على إيجاد جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتوسيع العروض التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باتباع نهج شامل للمنظومة بأكملها لا يقتصر على الوجود المادي. ويجري تصميم السياسات والإجراءات والآليات تدريجياً، ما يرسي أسساً متينة لتحسين أوجه الكفاءة في عمليات تسيير الأعمال. وعلى نطاق المنظومة، نعمل على تحسين آليات التخطيط والرصد والإبلاغ القائمة على النتائج، وكذا مهام مراجعة الحسابات والتقييم. ونعزز دعمنا للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. واستوعبت كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء اتفاق التمويل الجديد، الذي يساعد على زيادة الشفافية والمساءلة وتأمين الموارد التي تتناسب على نحو أفضل مع الولايات التي أسندتها الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة.

9 - وفي الفترة التي تلت صدور تقريرنا الأخير (A/74/73-E/2019/4)، واصلنا رصد التقدم المحرز في جميع تدابير الإصلاح رصدًا دقيقًا وشفافًا. ويشكل نظام متاح للعموم لإدارة الفوائد أول أداة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإدارة وتتبع الفوائد المستمدة مباشرة من الإصلاحات⁽¹⁾. ويؤكد هذا النظام أننا على الطريق الصحيح لجني جميع الفوائد المزمع تحقيقها بحلول عام 2021. ويسجل هذا النظام الفوائد المستمدة من جميع التغييرات الرئيسية التي صدر بها تكليف بموجب قرار الجمعية العامة 279/72، باستثناء الفوائد المتصلة باستحداث مكاتب الدعم القطرية المشتركة واتفاق التمويل، اللذين صُمما لتحقيق نتائج ملموسة بحلول عامي 2022 و 2023، على التوالي.

10 - ويتطلب زيادة توطيد الإصلاحات قيادة مستمرة من جانب البلدان الشريكة وكيانات الأمم المتحدة ومجالس الإدارة وشركاء التمويل من أجل وضع الحوافز المناسبة للأفرقة القطرية لتوحيد أدائها في جميع جوانب عملها، تحت قيادة المنسق المقيم. ولجمع عروض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها، يجب علينا، في جملة أمور، أن نوسع نطاق إطار الإدارة والمساءلة إلى ما هو أبعد من المستوى القطري ليشمل المستويين الإقليمي والعالمي. وللوفاء بالتزامنا بتعزيز التقييمات على نطاق المنظومة، سأمضي قدماً في تنفيذ تدابير حاسمة حددت بالتشاور مع وحدات التقييم في جميع أنحاء المنظومة. ويجب على الدول

(1) انظر <https://reform.un.org/content/benefits-tracker>

الأعضاء أن تعمل على التصدي للتحديات التي تواجهها في تمويل نظام المنسقين المقيمين ولاستمرار الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، بمساعدة اتفاق التمويل، مع تعزيز هيكل إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار الجمعية العامة والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. وجنبا إلى جنب، ستواصل جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز مساءلتنا وشفافيتنا والاستفادة من الزخم الذي خلقناه معا للنهوض بعمليات إنمائية أكثر كفاءة للأمم المتحدة.

11 - ثانيا، حان الوقت للمضي قدما في العناصر الأساسية من عملية إعادة التنظيم التي لم يبت فيها والتي تتصل بالمكاتب المتعددة الأقطار، والاستعراض الإقليمي، والوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة. وعملية إعادة التنظيم هي عبارة عن مجموعة من تدابير الإصلاح المترابطة. والمضي قدما دون التوصل إلى اتفاق بشأن هذه العناصر الحاسمة سوف يؤدي إلى تقويض قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعظيم عرضها للقيمة لبعض أكثر بلدان العالم ضعفا.

12 - وإني على ثقة من أن المجموعة النهائية من التدابير الرامية إلى تعزيز دعمنا للمكاتب المتعددة الأقطار ستكون نقطة تحول في خدمتنا للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تمثل الغالبية العظمى من البلدان التي تدعمها هذه المكاتب. وقد حان الوقت لمعالجة عجز تاريخي في العروض الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة لهذه البلدان.

13 - وتم الانتهاء من الاستعراض الإقليمي بشعور قوي لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالأخذ بزمامه. فالإصلاحات الأوسع نطاقا سرت بقوة على الصعيد الإقليمي، وهو ما يمكننا من أن نعالج الآن الهيكل الإقليمي - الذي استهين به في الماضي - لضمان النشر الأمثل لمجموعتنا الوافرة من أصول السياسات والأصول التشغيلية الإقليمية لمساعدة البلدان على تنفيذ خطة عام 2030. ومثلما أبرزت جائحة كوفيد-19 بشكل مأساوي، سيتطلب قطع الطريق المؤدي إلى عام 2030 تعاوننا إقليميا وعبر الحدود للتغلب على التحديات العديدة التي تمتد عبر الحدود ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالجها. والآن، وبعد عملية واسعة من التحليلات والمشاورات بشأن الاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، حان الوقت لاتخاذ الدول الأعضاء قرارا بشأن الطريق الموصى به للمضي قدما.

14 - وينتظر أيضا أن تنظر الدول الأعضاء في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2003. وتقف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أهبة الاستعداد للمضي قدما في التنفيذ، ملتزمة التزاما واضحا بتقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء عن التقدم المحرز والتحديات التي قد تنشأ في عملية بدء التنفيذ وتصحيح المسار حسب الحاجة.

15 - ثالثا، أشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من الاستعراض الشامل المقبل للسياسات لتوفير التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليس فقط بشأن الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها، بل أيضا بشأن نوع التوجيه السياساتي المتكامل والدعم التقني الذي ينبغي أن تقدمه للبلدان للتجديد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

16 - وكما أقر رؤساء الدول في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، المعقد في 24 و 25 أيلول/سبتمبر 2019، فإن وتيرة وحجم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليسا كافيين حتى الآن. فلسنا على الطريق الصحيح للقضاء على الفقر. وللسنا على الطريق الصحيح لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ. وللسنا على الطريق الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتهدد أزمة كوفيد-19 بجعل رحلتنا في عقد

العمل أوعر بكثير، بالتسبب في انكماش كبير في الاقتصاد العالمي، ومحو ملايين فرص العمل، وتعميق الفقر وعدم المساواة، وتقويض التقدم المحرز على نطاق مجموعة من الأهداف.

17 - وبينما نتقدم في مواجهة الأزمة الصحية العاجلة، نركز في الوقت نفسه على التخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المدمرة المحتملة؛ وعلى حماية حقوق الإنسان، وبناء القدرة على الصمود، والتعافي بشكل أفضل. وفي هذا السياق، يجب أن يرفع الاستعراض الشامل المقبل للسياسات من المستوى. ويجب أن يدرس الدور الذي ينبغي أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في متابعة التقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

18 - والاختيارات التي نقوم بها الآن وفي الأجل المتوسط أساسية لتحديد طريقة خروجنا من هذه الأزمة والتعافي من آثارها. وستحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن تدعم الحكومات بخيارات السياسة العامة والمشورة التقنية للقيام بالاختيارات الصعبة، بالاستفادة من أوجه التآزر وإجراء المفاضلات اللازمة. ويعني ذلك صقل عروضنا المتعلقة بالأولويات الحاسمة للحكومات، مثل القضاء على الفقر، والتغطية الصحية الشاملة، ومعالجة أوجه الحرمان المتعددة في حياة الناس، وتغير المناخ، والنمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز القدرات الوطنية. ويعني المضي قدما في النهوض بالمساواة بين الجنسين وعدم ترك أحد خلف الركب. ويعني تحسين التعاون والتكامل في مساعيها على نطاق جهودنا للاستجابة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وبناء السلام. ويعني أخيرا تعظيم قدرتنا على حفز الشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة، مع التقريب بين الدروس القيمة المنبثقة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وينبغي أن يواصل النظر في هذه المسائل في الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020.

19 - ويأتي تقرير نهاية الدورة هذا في وقت بالغ الأهمية، إذ يعيد العالم التفكير في افتراضات مشهدة الجيو سياسي، والمسؤولية عن المنافع العامة العالمية، ونماذج التنمية الشاملة والمستدامة. وهناك دروس ينبغي استخلاصها فيما يتعلق بنموذجنا الحالي للعولمة، وعواقب زيادة الحمائية والقومية. ويتوقف النجاح خلال عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على تعزيز تعددية الأطراف وتعميق التعاون والتضامن الدوليين في الوقت الراهن وفي السنوات المقبلة. ويتوقف النجاح أيضا على قيام منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة، ببذل جهود متواصلة للاستفادة من ميزتنا النسبية والتطور مع الحاجة لكي تظل نقي بالغرض المتوخى منها. وبقيامنا بذلك فقط سنقترب كثيرا من الوفاء بالوعد الذي قطع قبل 75 عاما، عندما رأت الأمم المتحدة النور، بإيجاد عالم أكثر عدلا وسلاما، من خلال التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

20 - وعموما، يسرني أن أرى التقدم الذي نحرزه في تجسيد الإصلاحات المعتمدة في نتائج محسنة. وإني ممتن لاستمرار الدول الأعضاء وشركائنا في التنمية في إبداء الثقة المتواصلة وتقديم الدعم لنا ونحن نمضي قدما معا. وأعرب عن امتناني أيضا لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لما أبدته من قيادة والتزام، لولاها لما شهدت الإصلاحات التقدم الذي شهدته.

21 - وبينما أدرك أنه لا تزال أماننا أشواطاً قطعها، فإنني على ثقة من أننا سنرى تدريجياً منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها وقد أصبحت قادرة تماماً على تحقيق إمكاناتها وأداء دورها الهام في دعم التحول المبني على أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - إعداد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة لمختلف الاحتياجات والأولويات القطرية

22 - في دورة استعراض واحدة من دورات الاستعراض التي تُعقد كل أربع سنوات، قمنا معاً بتحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الميدان، مسترشدين طوال ذلك بقراري الجمعية العامة 243/71 و 279/72، وبالقرارات اللاحقة الصادرة بشأن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبخطة التنفيذ المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه الصادرة في أيلول/سبتمبر 2018.

23 - لقد أنشأنا نظاماً للمنسقين المقيمين المستقلين والممكنين، باعتباره العمود الفقري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد إصلاحها في البلد، مع زيادة الموارد البشرية والمالية. وأنشأنا أدوات وآليات لتعزيز التحليل على نطاق المنظومة، والتخطيط المشترك، والتنفيذ المتكامل، بدءاً بتجديد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وعززنا الآليات على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتنسيق أصول الأمم المتحدة ووضع خبراتها في خدمة الحكومات في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

24 - وبدأت الجهود المبكرة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء على حد سواء تؤتي ثمارها. إذ تفضي القيادة المعززة لنظام المنسقين المقيمين إلى تعظيم العروض التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار الكيان الواحد وفي إطار جماعي لدعم الاحتياجات والأولويات الوطنية. وبدأ يظهر جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي توفر خبرات على نطاق المنظومة مصممة خصيصاً لمعالجة الاحتياجات والأولويات القطرية، بما في ذلك من خلال التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون الجديدة. ونعزز دعمنا للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وقد أحرزنا تقدماً مطرداً في جهودنا الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة.

25 - ولا يزال الطريق أمامنا معقداً، لا سيما فيما يتعلق بتصميم تشكيل فريق الأمم المتحدة القطري داخل البلد، وتمويل نظام المنسقين المقيمين على نحو مستدام، والوفاء بتحقيق الكفاءة الموعودة والمساءلة المتبادلة بين نظام المنسقين المقيمين وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومع ذلك، فإنني على ثقة من أننا سنرى قريباً، بالتعاون القوي من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدعم المستمر من الدول الأعضاء، الإمكانيات الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها.

ألف - نظام منسقين مقيمين أعيد تنشيطه

26 - قررت الجمعية العامة، في القرار 279/72، إنشاء مهمة تنسيق مخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسم بالاستقلالية والنزاهة والتمكين لمعالجة العوامل التي كانت تعوق قدرة نظام المنسقين المقيمين على تقديم دعم أفضل للمنظومة والحكومات الوطنية في جهودها.

27 - وفي عام 2019، جعلت الانتقال بنجاح وفي الموعد المحدد إلى نظام جديد للمنسقين المقيمين أولوية عليا. وبناء على ذلك، تم التركيز في الأشهر الأولى من عام 2019 على إنشاء نظام إداري وقانوني وتشغيلي جديد، ما كفل الانتقال إلى النظام الجديد دون تعطيل الأنشطة والدعم المقدم للحكومات الوطنية. وكان الدعم التشغيلي الذي قدمه البرنامج الإنمائي لتحقيق الانتقال السلس عنصراً أساسياً.

28 - وعلى نطاق أوسع، يشجعني أن أرى التقدم المحرز في عام 2019 والرابع الأول من عام 2020. فالنتائج المبكرة تشير إلى نظام يسير في الاتجاه الصحيح ويفيد بالفعل الأنشطة الإنمائية في الميدان. غير أن البيانات والأدلة تكشف أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل المزيد لضمان أن تسري التغييرات تماماً في نظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها استجابة للتحويل في النموذج الذي تتطلبه خطة عام 2030، ويتراوح ذلك بين ضمان مجموعة أقوى من المنسقين المقيمين لمواصلة تقوية المنسقين المقيمين ذوي الكفاءات العالية بالفعل، من خلال عملية اختيار يعاد تصميمها، وتحويل ثقافي مستمر داخل أسرة الأمم المتحدة للانتقال حول قيادة المنسقين المقيمين.

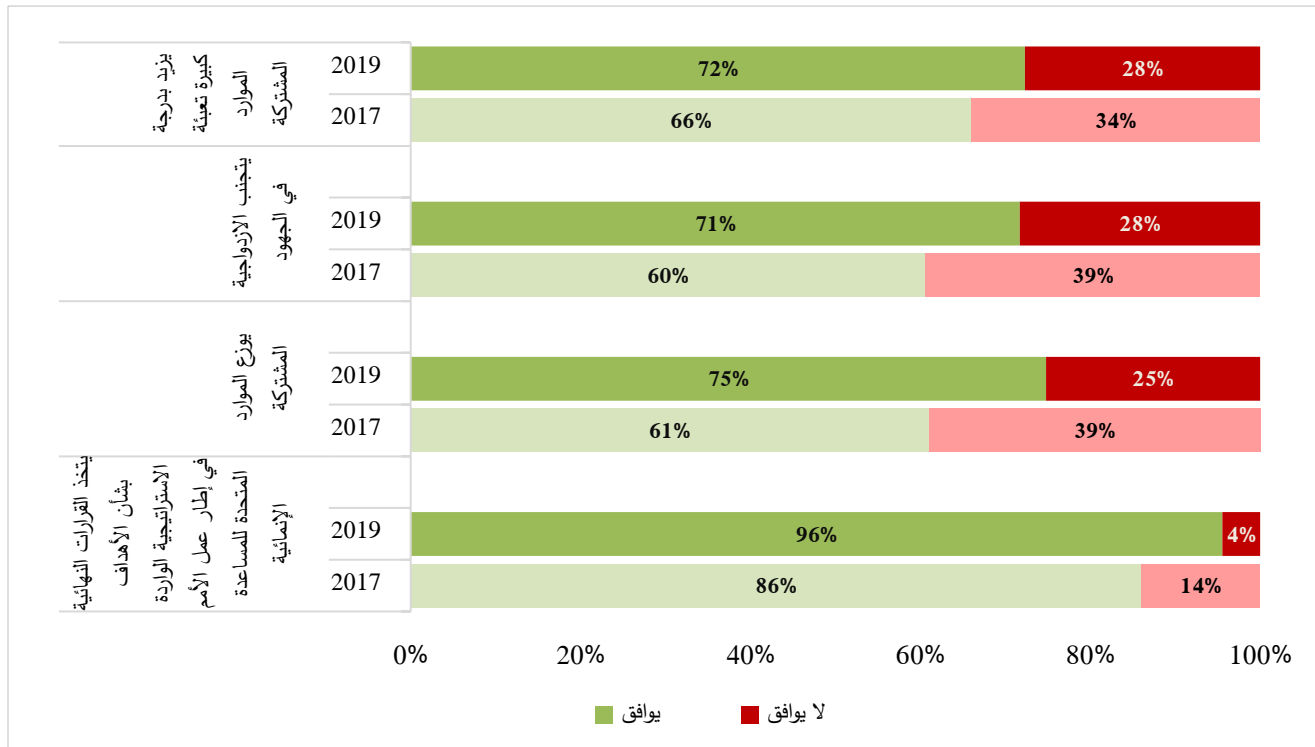
تعزيز تأثير وقدرة نظام المنسقين المقيمين

29 - تظهر نتائج إيجابية تبين أنه قد تم تعزيز سلطة المنسقين المقيمين وصلاحياتهم لاتخاذ القرارات وقدراتهم على تعبئة الموارد⁽²⁾. وتكشف دراسات استقصائية مستقلة أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن أكثر من نصف (56 في المائة) حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تفيد أن المنسق المقيم عزز اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وساعد على الحد من الازدواجية، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2019 (انظر الشكل الأول). ويوافق أكثر من نصف (57 في المائة) المنسقين المقيمين على أن لديهم صلاحيات كافية لتجنب الازدواجية داخل الأفرقة القطرية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 48 في المائة المسجلة في عام 2017. ويفيد عدد أكبر من المنسقين المقيمين أيضاً أنهم يستطيعون اتخاذ قرارات نهائية بشأن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (ارتفعت النسبة من 86 في المائة في عام 2017 إلى 96 في المائة في عام 2019) وتوزيع الموارد المشتركة (ارتفعت النسبة من 61 في المائة في عام 2017 إلى 75 في المائة في عام 2019). وسُجلت زيادة أقل من حيث تأثيرهم في صنع القرار وتجنب الازدواجية (ارتفعت النسبة من 66 في المائة في عام 2017 إلى 72 في المائة في عام 2019).

(2) ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات الواردة في هذا التقرير بيانات جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهناك بيانات إضافية متاحة بشأن قائمة كاملة بمؤشرات الاستعراض الشامل للسياسات في إطار الرصد والإبلاغ الذي يقرن بهذا التقرير والذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للاستعراض الشامل للسياسات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (<https://www.un.org/ecosoc/en/oas-qcpr>).

الشكل الأول

قدرات المنسق المقيم



المصدر: الدراستان الاستقصائيتان اللتان أجريتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين في عامي 2017 و 2019.

30 - وتؤكد البيانات أيضاً أن عملية إحداث التحول لا تزال جارية وتتطلب اهتماماً مستمراً لتوطيدها. ويفيد العديد من المنسقين المقيمين بأن سلطاتهم تتقوض أحياناً بسبب عدم صدور توجيهات واضحة من مقام فرادى الكيانات إلى ممثليها القطريين بشأن دور المنسق المقيم. ولا يزال ما يقرب من نصف (46 في المائة) المنسقين المقيمين يرى وجود ثغرة كبيرة بين القرارات السياسية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وسبل تجسيدها في إجراءات من جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان. وهناك اختلاف حسب المنطقة، إذ سجلت معدلات أقل بكثير في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (34 في المائة و 41 في المائة على التوالي) مقارنة بالدول العربية (50 في المائة) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (52 في المائة). ويضطلع المديرون الإقليميون لكيانات الأمم المتحدة بدور رئيسي في سد هذه الثغرة، وإنني أعول عليهم لإرسال رسائل متماسكة إلى الممثلين القطريين بشأن أهمية الالتفاف حول المنسق المقيم والاضطلاع بالاستجابة على نطاق المنظومة. ودعا العديد من المنسقين المقيمين أيضاً إلى إجراء تعديل كامل للسياسات المؤسسية للكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتطبيق مبادئ توجيهية متسقة بشأن سلطة المنسق المقيم وصلاحياته. وهذه الجهود جارية، كجزء من التحول التدريجي الذي يحدث داخل كل الكيانات على حدة وفي مجالس إدارتها، وينبغي أن نواصل رصد البيانات ذات الصلة. وسيكون دور المديرين الإقليميين في مكتب التنسيق الإنمائي حاسماً أيضاً في دعم وتعزيز قيادة المنسقين المقيمين. وعملهم جارٍ وسيتم تعزيزه مع بدء تشغيل مكاتبهم المنشأة حديثاً في المناطق بكامل طاقتها.

31 - ويحدد سلطة المنسق المقيم وتأثيره العمل الاعتيادي والاستراتيجي والاستشاري والموجه نحو الحلول مع الحكومات المضيفة والجهات المانحة داخل البلد كنقطة ارتكاز فريق الأمم المتحدة القطري. وقال العديد من المنسقين المقيمين إن الحكومات المضيفة لا تزال تميل إلى اللجوء إلى "العمل كالمعتاد" في علاقتها معفرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشير الدراسات الاستقصائية أيضا إلى تحديات مستمرة في تعزيز دور المنسقين المقيمين في تنسيق الاتصال بشركاء التمويل على الصعيد القطري. وإننا نعمل على جميع الشركاء لإيلاء الاهتمام لهذه المسألة، والمساعدة في إيجاد الحوافز المناسبة لتبني نهج أكثر تنسيقاً إزاء جمع الأموال، في إطار روح اتفاق التمويل. وفي الوقت الحاضر، يمكن أن يعزى هذا الوضع إلى حد كبير إلى حاجة الشركاء إلى مزيد من الوقت لتكوين فهم شامل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتقدير فوائد اتباع نهج شامل للمنظومة بأكملها، وإحداث التحولات اللازمة على صعيدي الثقافة والممارسة. وبما أن مكاتب المنسقين المقيمين باتت لديها موارد أوفر وتضيف قيمة متزايدة إلى عمل الأفرقة القطرية، فإننا نتوقع أن يترسخ التحول السلوكي في عملنا مع النظراء الحكوميين والشركاء الآخرين.

32 - ومن الأهمية بمكان أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى توطيد الأسس الإدارية والقانونية لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، ضمن الجداول الزمنية المقررة، بما في ذلك إجراء إصلاح كامل لعمليات التوظيف وإدارة المواهب الخاصة بالمنسقين المقيمين. ولا تزال مجموعتنا من المرشحين لمناصب المنسقين المقيمين غير متنوعة بما فيه الكفاية - من حيث نوع الجنس والجغرافيا ومجموعات المهارات، وهو ما يطرح أحيانا صعوبات في الحفاظ على التقدم المحرز بالفعل نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوازن الجغرافي على مستوى المنسقين المقيمين الحاليين. وسوف يكفل وجود مجموعة أقوى من المنسقين المقيمين أن نتمكن من إيفاد الأشخاص ذوي الخصائص المناسبة إلى المكان المناسب في الوقت المناسب. وإنني أتوقع أن تتعزز المجموعة بدرجة كبيرة بينما نضع، خلال عام 2020، اللامسات الأخيرة على التدابير اللازمة لجعل عملية اختيار المنسقين المقيمين أكثر فعالية وأكثر شفافية وجعل المسار الوظيفي للمنسقين المقيمين في الأمانة العامة جذابا بقدر مستوى تعقيده.

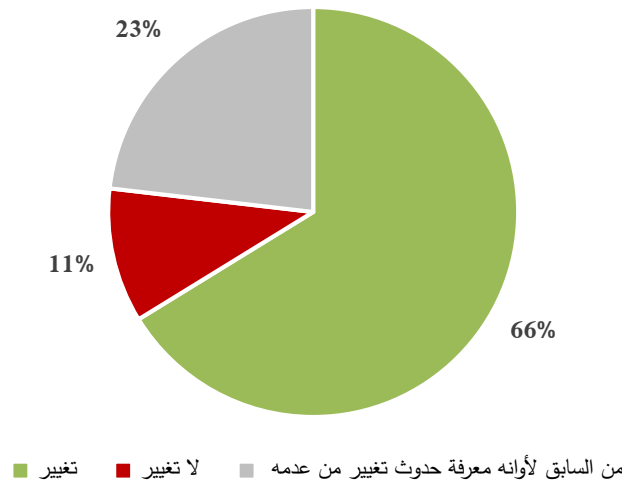
33 - وإنني أعول على جميع الحكومات لضمان وجود أساس قانوني سليم طويل الأجل لعمليات المنسقين المقيمين ومكاتبهم في جميع أنحاء العالم. وفي بعض الحالات، لا تزال المفاوضات جارية بشأن اتفاق البلد المضيف الجديد المتعلق بنظام المنسقين المقيمين. وإنه من المهم أن يفرغ منها في أقرب وقت ممكن حتى يتحول مناخ التركيز في عملنا مع الحكومات المضيفة تماما إلى التعاون الموضوعي من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة.

34 - والجهود الرامية إلى تعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين تؤدي ثمارها أيضاً. ففي حين أن التوظيف لا يزال جارياً، فإن العديد من مكاتب المنسقين المقيمين تستفيد بالفعل من زيادة قدرات التخطيط الاستراتيجي، والدعم السياسي، لا سيما في مجال الاقتصاد، وتمويل أهداف التنمية المستدامة، ومن زيادة جهود الشراكة، ونظم الاتصالات المشتركة، ورصد النتائج وتقييمها والإبلاغ عنها، مع تركيز أقوى بكثير على البيانات.

35 - ويفيد ثلثا حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن المنسق المقيم يحظى، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، بقدرة معززة على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة دعماً للأولويات الإنمائية للبلد (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

تعزز وتزايد قدرة المنسقين المقيمين على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة، مقارنة بقدرتهم قبل 1 كانون الثاني/يناير 2019



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام 2019.

36 - ووافق أكثر من 90 في المائة من المنسقين المقيمين على أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تنظر إلى مكتب المنسق المقيم على أنه مورد مشترك للتحليلات والسياسات والبرامج الداعمة.

37 - ويفيد 75 في المائة من المنسقين المقيمين بأن لديهم الآن القدرة على الحصول على الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمعالجة الاحتياجات والأولويات والتحديات الوطنية.

38 - ويشجعني أيضاً أن أرى المنسقين المقيمين يضطلعون بدور أكبر في عقد الاجتماعات، مسخرين الشراكات في المجتمع برمته دعماً للجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء القدرات الإضافية المكرسة في هذا المجال الحاسم.

39 - وإن قدرة نظام المنسقين المقيمين على العمل كعنصر لزيادة تأثير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الميدان تستند في المقام الأول على القدرات القيادية للمنسقين المقيمين ونظام المنسقين المقيمين ككل. وقد دأب مكتب التنسيق الإنمائي على إعادة تقويم القدرات القيادية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتقدم المكاتب الإقليمية الجديدة للتنسيق الإنمائي دعماً تقنياً جيداً هاما لعمل المنسقين المقيمين، على الرغم من أن إنشاءها على مراحل أدى إلى تقدم بعض المكاتب الإقليمية في عملها أكثر من غيرها. ويجري إعادة تقويم نظم تقييم المنسقين المقيمين واختيارهم وإدارة أدائهم. ويقدم تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي سرداً كاملاً للتقدم المحرز والنتائج المحققة والتحديات المتبقية. ويبين الكيفية التي تسخر بها الاستثمارات المبكرة في تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في سبيل تحقيق نتائج ذات أثر أعلى.

تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة: عمل جار

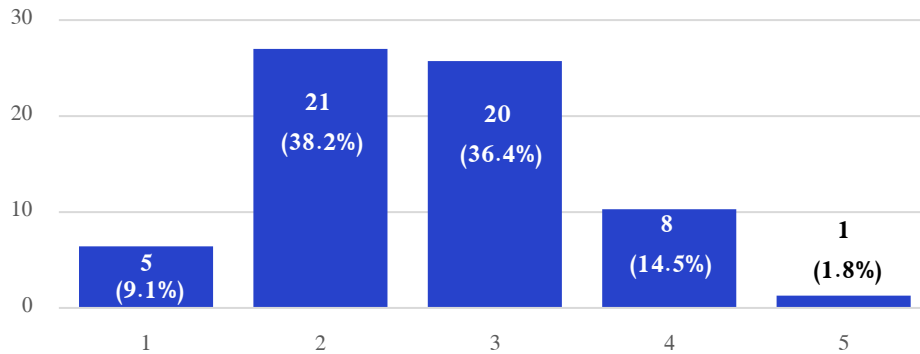
40 - أنشئ إطار الإدارة والمساءلة بوصفه الأداة الرئيسية لتوجيه العلاقات وخطوط المساءلة الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 279/72. وتم تحديث عنصر إطار الإدارة والمساءلة على الصعيد القطري في عام 2019 ليعكس الترتيبات الجديدة. ويبدو أن تلك التغييرات تساعد بالفعل على تمكين المنسقين المقيمين وعلى توفير التوجيه من أجل علاقات عمل متينة وفعالة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

41 - وعند إجراء الدراسة الاستقصائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أفاد أكثر من 90 في المائة من المنسقين المقيمين أن إطار الإدارة والمساءلة غير طريقة عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة (انظر الشكل الثالث). ويختلف مستوى التقدم وحجمه ووتيرته باختلاف المواقع والكيانات، ولكن معظم المنسقين المقيمين يفيدون بالتزام أكبر من جانب أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالعمل معاً بصورة تعاونية، وكذلك بمشاركة أكثر انتظاماً من جانب الكيانات التي ليس لها وجود مادي في البلد.

الشكل الثالث

مدى تغيير إطار الإدارة والمساءلة لطريقة عمل فريق الأمم المتحدة القطري

55 جواباً



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب التنسيق الإنمائي، 2019.

ملاحظة 1: لم يغير طريقة العمل على الإطلاق؛ 5: غير طريقة العمل بدرجة كبيرة جداً.

42 - ويتضح هذا التغيير الناشئ في النظرة في عدد من المؤشرات.

43 - ويبدو أن معظم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يظهرون فهماً أفضل للدور القيادي للمنسق المقيم، على الرغم من أن مشاركة المنسقين المقيمين في الوفود الرفيعة المستوى أو في مناسبات كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تزال متفاوتة، وليست هناك بعد آليات راسخة تماماً للمساءلة في نظم تقييم أداء الكيانات، على الرغم من أن العمل جار.

44 - ويفيد المنسقون المقيمون أيضاً بزيادة مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في التخطيط المشترك وأخذة لزماته، على الرغم من أنه يمكن زيادة تحسين المشاركة على مستويي التنفيذ والإبلاغ. ويفيد المنسقون

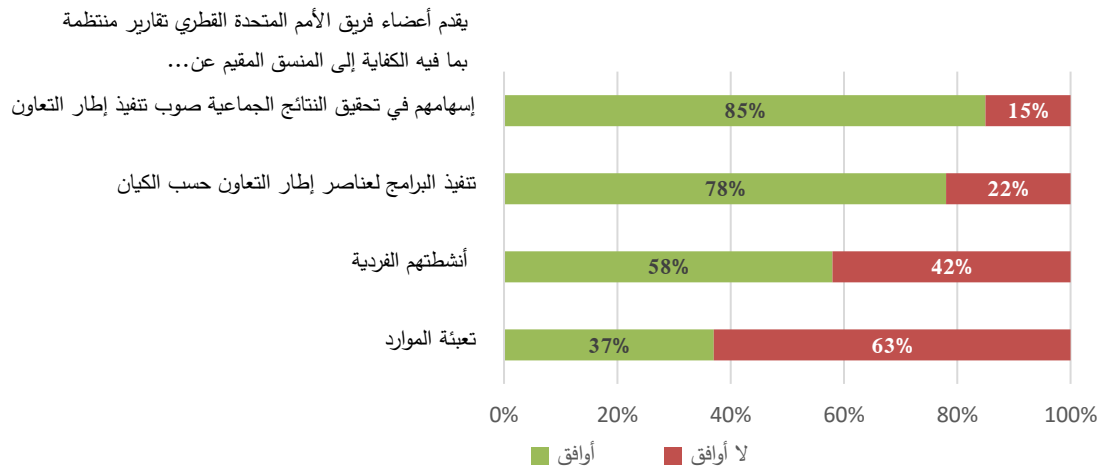
المقيمون أيضاً بحدوث زيادة في أنشطة الاتصالات المشتركة والدعوة الجماعية، على الرغم من أن بعض الكيانات لا تزال تتواصل بصورة مستقلة في المجالات التي تهم فريق الأمم المتحدة القطري ككل. وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة، لا يزال تنفيذ استراتيجيات عمليات تسيير الأعمال يتم بخطى متفاوتة (انظر الفرع الثاني - باء، الفقرات 89 إلى 96 للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

45 - وينص إطار الإدارة والمساءلة أيضاً على وجوب قيام كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بانتظام بتقديم تقارير محدثة إلى المنسق المقيم عن أنشطتها الفردية وعن مساهماتها في تحقيق النتائج في أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى إطار التعاون.

46 - وكما يكشف الشكل الرابع، يشير المنسقون المقيمون إلى أن أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يقدمون بانتظام تقارير محدثة إلى المنسق المقيم عن إسهامهم في النتائج الجماعية في تنفيذ إطار التعاون وفي تنفيذ البرامج الخاصة بكل كيان لعناصر إطار التعاون، ولكن بدرجة أقل عن الأنشطة الفردية وتعبئة الموارد.

الشكل الرابع

تقديم أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية للتقارير إلى المنسقين المقيمين



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين لعام 2019.

47 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بجودة الإبلاغ، يفيد المنسقون المقيمون بأن أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يبلغون عن معلومات ذات صلة، ولكنهم يرون مجالاً للتحسين على صعيد تواتر التقارير وجودتها ونطاقها.

48 - وينبغي لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تبين هذه الصلة بالمنسقين المقيمين في توصيفات الوظائف لممثليها القطريين. وقد أشارت عشرة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية⁽³⁾،

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب دعم بناء السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

بما في ذلك عدد له وجود قطري كبير، إلى أنها عدلت التوصيف الوظيفي لممثليها القطريين ليعكس هذا التغيير. وتشير عدة كيانات أخرى تابعة للمنظومة إلى أن الموضوع كان قيد الاستعراض.

49 - ومن العناصر الرئيسية الأخرى في إطار الإدارة والمساءلة على الصعيد القطري المساهمات الرسمية المقدمة من المنسقين المقيمين في تقييم أداء أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وفي حين لم يكن من الممكن الحصول على بيانات عن ذلك الجانب، إذ أن النظام كان يخضع لتغييرات خلال عام 2019، يجري اتخاذ خطوات على النحو المقرر. وقد بدأت الغالبية العظمى من المنسقين المقيمين بالفعل في تقديم مساهمات رسمية في تقييمات أداء أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. وستواصل رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة العمل مع جميع الأعضاء لضمان الامتثال التام بحلول دورة الإبلاغ المقبلة.

50 - واستناداً إلى الخبرة المكتسبة على الصعيد القطري، ستتجز فصول إطار الإدارة والمساءلة على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي خلال عام 2020، وفي ذلك الوقت قد يشهد فصل الإطار على الصعيد القطري إجراء تعديلات لضمان تنفيذنا للتوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة 279/72 بالكامل. وستكون تعليقات أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تجاربهم في تنفيذ الإطار حتى الآن هامة في تحديد ما إذا كان يلزم إجراء أي تعديلات.

التمويل المستدام لنظام المنسقين المقيمين

51 - نظام المنسق المقيم هو العمود الفقري في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهو أساسي لقدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة دعماً للحكومات الوطنية. ولا يزال مستوى تمويل نظام المنسقين المقيمين وإمكانية التنبؤ به واستدامته يشكل أولوية عليا وتحدياً.

52 - وتلقى مكتب التنسيق الإنمائي عن كثب توجيهات من رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقاد في ظلها الجهود الرامية إلى تفعيل ترتيبات التمويل المختلط الجديدة لنظام المنسقين المقيمين التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة من خلال جمع الأموال، وإنشاء صندوق استثماري مخصص، وتقديم توجيهات لتطبيق ضريبة بنسبة 1 في المائة على التمويل المخصص، وإنشاء بوابة إلكترونية للشفافية الكاملة بشأن المساهمات والنفقات. وترد جميع التفاصيل في تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي.

53 - والمسار حتى الآن إيجابي. فبتلقينا للمساهمات، تمكنا من أن نواصل باطراد بناء نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه خلال العام الماضي تمثيلاً مع خطة تنفيذ النظام. وفي عام 2019، بلغت الإيرادات من المساهمات المقدمة لنظام المنسقين المقيمين 223 مليون دولار، منها 118 مليون دولار من التبرعات، و 75 مليون دولار من ترتيب تقاسم التكاليف، و 30 مليون دولار من ضريبة التنسيق البالغة 1 في المائة. وعلى الرغم من الجهد الإيجابي، ظلت هناك فجوة في عام 2019 بلغت نحو 58 مليون دولار بالقياس إلى الميزانية الكاملة لنظام المنسقين المقيمين. ولم يؤثر ذلك في وتيرة التنفيذ في السنة الانتقالية الأولى، إذ جرى تطبيق نهج متدرج في التعيينات للنظام الجديد للمنسقين المقيمين وتمكنا من الاستفادة من قدامى الموظفين وأماكن العمل حتى منتصف عام 2019. وأسفر ذلك أيضاً عن ترحيل بعض الأموال إلى عام 2020، ما سيساعد في مواجهة القيود المتعلقة بالتدفق النقدي. ويجب الآن سد الفجوة في التمويل على سبيل الأولوية كي يستمر النظام في العمل بكامل طاقته.

54 - وإني أعرب عن امتناني لجميع البلدان التي ساهمت حتى الآن ودعمت تنفيذ عنصري تقاسم التكاليف وتطبيق الضريبة في نموذج تمويل المنسقين المقيمين في مجالس الإدارة المعنية. كما أعرب عن امتناني لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي ساهمت في نظام المنسقين المقيمين من خلال مضاعفة مساهماتها. وينبغي تعزيز مثل هذه الجهود على سبيل الأولوية. إلا أن هناك حاجة ملحة إلى أن يدلي مساهمون آخرون بدلوهم لضمان أن نتمكن من كفالة استمرار الاستثمارات التي تمت حتى الآن وتوفير قدرات تنسيقية كافية لدعم خطة عام 2030.

55 - وعملاً بقرار الجمعية العامة 279/72، سأقدم تقريراً إلى الجمعية عن أداء نظام المنسقين المقيمين بعد تنشيطه، بما في ذلك توصيات بشأن ترتيب تمويله، خلال دورتها الخامسة والسبعين. وسأفعل ذلك بالتشاور الوثيق مع رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء لتحديد التوقيت الأنسب والأسلوب الأمثل للنظر في التقرير. وسيتيح هذا الاستعراض فرصة لتقييم ما إذا كان نموذج التمويل المختلط الحالي ترتيباً مستداماً لنظام منسقين مقيمين أعيد تنشيطه.

56 - وبينما نتجه إلى ذلك التقييم الأول، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن تنفيذ نموذج التمويل الذي وضعتة الجمعية العامة وضمان وجود القدرات اللازمة للوفاء بتوقعات الدول الأعضاء. وإذا كان هناك وقت لتنسيق إنمائي أقوى، فإن ذلك الوقت هو الآن. وبينما نواصل العمل مع البلدان للنهوض بخطة عام 2030، لا يمكن إلا لاستجابة قوية ومتسقة من جانب الأمم المتحدة أن تساعد على حماية المكاسب الإنمائية مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية العاجلة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19. والمنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية جميعهم في الخطوط الأمامية لهذه الجهود.

باء - ظهور جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية: أكثر انسجاماً مع الاحتياجات والأولويات القطرية

57 - بدأ يظهر جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية - وهو عنصر أساسي في الإصلاحات المعتمدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتترسخ التدابير خطوة خطوة مع تكييف أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدريجياً لتركيزها ومجموعات مهاراتها وقدراتها في سبيل خدمة البلدان على نحو أفضل في رحلتها نحو التنمية المستدامة.

58 - والهدف هو ضمان وجود كيانات قطرية للأمم المتحدة تكون أكثر مرونة واستجابة ومدفوعة بالطلب - أي أفرقة قطرية للأمم المتحدة تحقق نتائج على نطاق أوسع، في ظل التعاون فيما بينها، مع القيام بعمليات أكثر كفاءة.

59 - ويقدم الفرع بء من هذا التقرير لمحة عامة عن الجهود المبذولة منذ إنشاء نظام جديد للمنسقين المقيمين في 1 كانون الثاني/يناير 2019. ويتناول أطر التعاون الجديدة؛ والكيان القطري الأمثل للأمم المتحدة، ودعمنا للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وفعالية وكفاءة عمليات تسيير الأعمال.

البدء في تنفيذ إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة

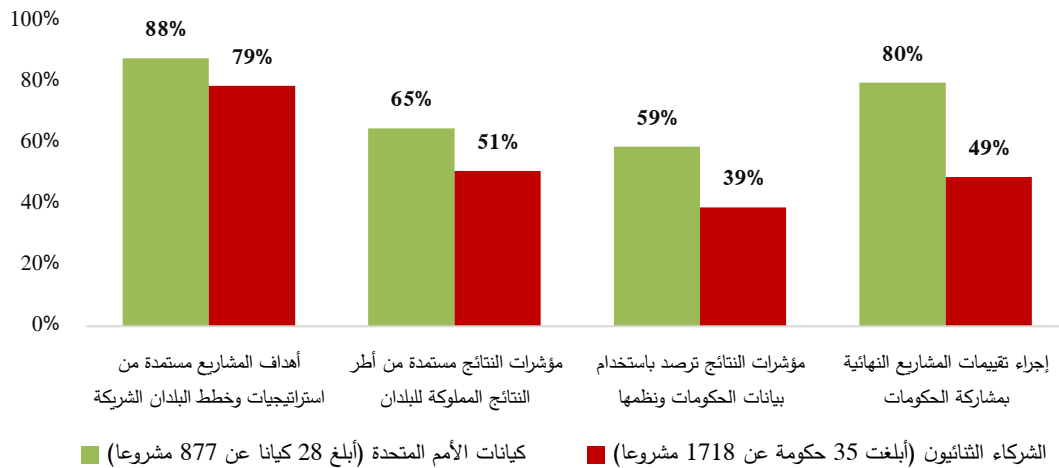
- 60 - في عام 2019، اتخذت الخطوات الأولى نحو تفعيل إطار التعاون الجديد للأمم المتحدة. وعلى نحو ما هو مفصل في التقرير التكميلي الذي قدمه رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، صدرت توجيهات بشأن وضع أطر التعاون لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويجري التنفيذ على النحو المقرر.
- 61 - وإطار التعاون الجديد هو الوسيلة التي يمكن من خلالها لجيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن يفي بعرضه للقيمة للحكومات التي تسعى إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهو يمثل خروجاً واضحاً عن الوثيقة التي سبقتها، أي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- 62 - ويمثل إطار التعاون، بوصفه الأداة الرئيسية للتخطيط والتنفيذ في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، اتفاقاً بين كيانات الأمم المتحدة الإنمائية والحكومات المضيفة. وتشترك الحكومة في قيادة كل مرحلة من مراحل إطار التعاون وترتكز كل مرحلة على أولويات التنمية الوطنية ودورات التخطيط. ويوفر إطار التعاون الموقع المعايير والتركيز الموضوعي لمواءمة تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الأولويات والاحتياجات القطرية، ويركز تركيزاً أقوى بكثير على مشهد تمويل أهداف التنمية المستدامة لتحقيق الأولويات الوطنية. ويشكل إطار التعاون أيضاً إطاراً تمويلياً للتمكين من تحقيق نتائج المقررة. وتوضح التوجيهات المتعلقة بإطار التعاون أنه لم يعد تجسيدا وتجميعاً لكافة الأنشطة المقررة في برامج فرادى الكيانات. بل على النقيض من ذلك، فإن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مطالبة الآن بأن تستمد برامجها من إطار التعاون، وليس العكس.
- 63 - وسيكفل إطار التعاون أيضاً تركيزاً أقوى بكثير على ضمان أن تستجيب العروض الإنمائية المتكاملة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البلدان استجابة مباشرة للطلبات والثغرات الوطنية المحددة التي تواجهها البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبدأ إطار التعاون وينتهي بتحليل قطري مشترك للمشهد الإنمائي في البلد والأولويات على صعيد أهداف التنمية المستدامة. وسيُحدّث هذا التحليل مراراً لتبيان الحقائق والمطالب الوطنية المتغيرة، والاستفادة باستمرار من الدروس المستخلصة من الاستعراضات الوطنية الطوعية والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الدورية الشاملة. وهذا يضمن إجراء تحليل داخلي أكثر مرونة يعكس السياقات القطرية المتطورة، ويقلص الفترة اللازمة لصياغة إطار تعاون جديد.
- 64 - وتركز أطر التعاون جميعها تركيزاً قوياً على الاقتصادات الشاملة وعلى عدم ترك أحد خلف الركب. كما أنها باتت تعترف صراحة بالعنصرين الإقليميين وعبر الحدودي لضمان أن يساعد على توجيه أي استجابة وطنية. وتمثل الأهداف والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة حالياً الإطار التلقائي لرصد النتائج لكل فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستُوجه خطوط أساس محددة قطرياً ومصنفة إطار النتائج ومؤشراته، وسيتم تتبعهما على الإنترنت في إطار المنبر الإلكتروني "معلومات الأمم المتحدة" (UN-Info) على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.
- 65 - ولم يكن أي من تلك العناصر سمات في الوثيقة السابقة، أي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
- 66 - ويتم الشروع في تنفيذ أطر تعاون جديدة، وفقاً للمستوى الذي بلغته أفرقة الأمم المتحدة القطرية من حيث دورة البرمجة. وقد وضع عدد من البلدان بالفعل أطر تعاون جديدة مع نظرائها الوطنيين، وحورتها وفقاً للتوجيهات النهائية في النصف الأخير من عام 2019. وسيستخدم 37 من البلدان الأخرى الإرشادات

المعتمدة بكاملها خلال عام 2020. ومع ذلك، تشير البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا إلى أن تحولا هاما بدأ بالفعل في هذا البعد من أبعاد العلاقة مع الشركاء الوطنيين.

67 - ويشير أكثر من ثلاثة أرباع (78 في المائة) حكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أصبحت أجدى لتلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدانها في السنوات الثلاث الماضية. وتوافق غالبية حكومات البلدان المستفيدة من البرامج (89 في المائة) أيضا على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التعاون قد مكنها من كفالة أن تكون أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متسقة اتساقا وثيقا مع الاحتياجات والأولويات الوطنية. وقد تردد صدق هذا الاستنتاج في البيانات الخارجية الواردة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تكشف أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتسق اتساقا أوثق مع الاحتياجات والأولويات القطرية، المبينة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، قياسا إلى الشركاء الثنائيين الآخرين (انظر الشكل الخامس)، مع تسجيل زيادة كبيرة في الاتساق في الفترة من عام 2016 إلى عام 2018.

الشكل الخامس

مواءمة كيانات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين مع الاحتياجات القطرية



المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development and UNDP (2019) *Making Development Co-operation More Effective: 2019 Progress Report* (Paris, OECD Publishing, 2019).

68 - وتستند أطر التعاون أيضا على مشاورات الشاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تقودها البلدان، مثل تلك التي يعمد إليها لوضع الخطة الإنمائية الوطنية. وتقيد غالبية المنسقين المقيمين بأن منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف استشيرت بقدر متوسط أو كبير لدى وضع إطار التعاون. ويفيد أكثر من ثلثي المنسقين المقيمين بأن المؤسسات المالية الدولية استشيرت بقدر متوسط أو كبير. ويفيد عدد أقل منهم، يزيد قليلا على 50 في المائة، بأن البرلمانين والقطاع الخاص استُشيروا.

69 - وتشير البيانات إلى أن تلك التغييرات تندرج ضمن اتجاه أعم يتماشى مع ظهور خطة عام 2030 نفسها. ويتوقع أن تزداد هذه التغييرات أكثر بينما نمضي قدماً في تنفيذ أطر تعاون جديدة. غير أنه، تحقيقاً للاتفاق الكامل، يلزم أن تتواءم و/أو تتسلسل توجيهات البرامج القطرية لفرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعمليات الموافقة في مجالس إدارتها مع الجدول الزمني لتصميم إطار التعاون. وتتخذ عدة مجالس إدارة بالفعل خطوات في ذلك الاتجاه. وفي نهاية عام 2019، كانت سبعة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد أفادت بأن النتائج الواردة في وثائق برامج فرادى الكيانات ستتسخ الآن حرفياً من إطار التعاون.

70 - وفي حزيران/يونيه 2019، اتخذت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) خطوات أولية لكفالة تسلسل وثائق البرامج القطرية الخاصة بكل كيان بحيث تستمد فرادى البرامج مباشرة من إطار التعاون. ومن المتوقع أن تقدم الكيانات المعنية معلومات محدثة في عام 2020 عن التعديلات الإضافية المطلوبة. ويتخذ المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي خطوات مماثلة. وتدعو الحاجة إلى التزامات في نفس الاتجاه تتعهد بها كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

أزمة مرض فيروس كورونا: أول اختبار لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها

حل أول اختبار كبير للمنظومة الإنمائية المعاد تنظيمها قبل أن يتوقعه أحد. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد ضرب أطنابه في جميع أنحاء العالم. وأصبحت الفوائد المبكرة للإصلاحات بديهية.

ووفرت مجموعة الأمم المتحدة المتعددة المستدامة قيادة جماعية سريعة للتصدي لجائحة كوفيد-19 كحالة طوارئ إنمائية، إكمالاً للاستجابتين الصحية والإنسانية. وساعد عملها على إرسال إشارة إلى أفرقتنا الإقليمية والقطرية بضرورة توحيد عمل الأمم المتحدة من أجل التصدي للجائحة.

إن منسقينا المقيمين الممكنين هم بالفعل في محور جهود مكافحة جائحة كوفيد-19، وهم يعتمدون على الريادة الفنية لمنظمة الصحة العالمية في الاستجابة الصحية ويدعمونها، ويعتمدون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يساعد في توجيه خبرات جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية، من خلال التدابير البرنامجية المتكاملة، بما في ذلك الاستعانة بالوكالات غير المقيمة.

ومنذ بداية الأزمة، تم إطلاع الموظفين وإعدادهم تماماً على الصعد القطري والإقليمي والعالمي، وجرى بسرعة إنشاء منبر للمعارف على نطاق المنظومة يضيف طابعاً مركزياً على المعلومات والمواد الحاسمة الأهمية، الموجهة بصفة خاصة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما أن منبراً للشركاء في التصدي لجائحة كوفيد-19 على الإنترنت، تستضيفه منظمة الصحة العالمية، يقدم استراتيجيات وسياسات ومعلومات ومشورة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لإتاحة التعاون والتنسيق الفعالين في الإجراءات الرامية إلى التصدي لحالة الطوارئ.

وقامت أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الفور بتركيز جهودها على زيادة التأهب والاستجابة القطريين، مع التركيز بقدر أكبر على أضعف الفئات السكانية، وعلى تقديم الدعم الحاسم للحكومات. وساعدت البلدان على تطوير الاتصالات الموجهة للجمهور بشأن المخاطر والتوعية، وضمان استمرارية الرعاية والخدمات الاجتماعية، وتيسير الشراكات مع قطاع الأعمال من أجل التصدي لحالة الطوارئ، وإيجاد حلول تتيح استمرارية التعلم أثناء إغلاق المدارس، والدعوة إلى إدماج مجتمعات اللاجئين والمهاجرين المفقرة إلى الخدمات.

وبينما نمضي قدما في التصدي للجائحة، ستكتف المنظمة تعاونها مع الحكومات الوطنية والمجتمع العالمي لإعادة التفكير في نظم الرعاية الصحية وتوفير الخدمات، والتعليم والتدريب على مهارات العمل، ونماذج النمو الاقتصادي والإنتاج، واستراتيجيات التعافي والصمود، التي تستفيد بشكل أفضل من العلم والتكنولوجيا، وضمان المساواة والخصوصية.

ونتوقع أن تساعد الإصلاحات التي أحدثت في عملياتنا لتسيير الأعمال الآن في تقليل وقت التنفيذ بالسماح لكيانات الأمم المتحدة بالإسراع في استخدام الإجراءات الإدارية لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة عن طريق إبرام اتفاقات اعتراف متبادل جديدة. كما نقوم بصقل استراتيجياتنا لضمان تكييف استجابتنا للاحتياجات المحددة للفئات السكانية - مثل الأطفال أو كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، وبالعمل عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أصبح المنسقون المقيمون الآن أكثر قدرة على التركيز على أكثر الفئات ضعفا وضمان أن تكون النساء والفتيات في صميم الاستجابة.

وستساعد قدرتنا المتزايدة على الاعتماد على القدرات العالمية والإقليمية في مجال السياسات على ضمان أن تساعد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تقديم دعم متكامل في مجال السياسات للحكومات في تعاملها مع المفاضلات وتحديد سبل إبقاء سلاسل الإمداد مفتوحة وزيادة الاستثمارات في الاستجابة. ومن شأن تركيزنا الأقوى على الشراكات أن يضمن لنا الاستفادة من الشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتمكينهم من اتخاذ المزيد من الإجراءات.

وسيكشف لنا الوقت مدى فعالية استجابتنا في نهاية المطاف. ولكن البوادر الأولى مشجعة.

التوفيق في تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية

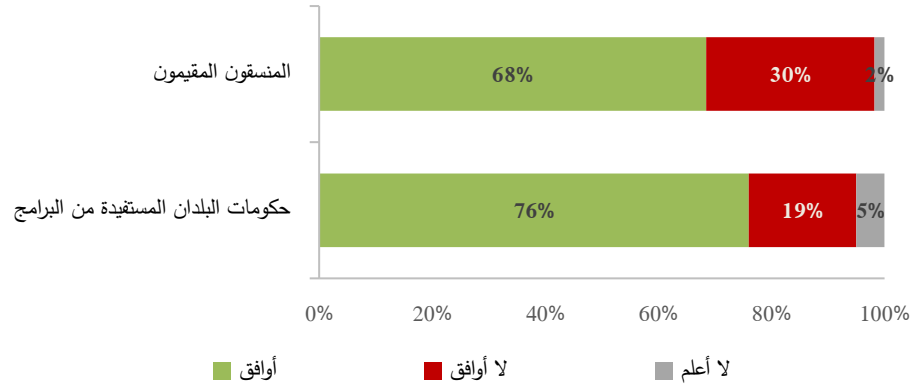
71 - إنني مقتنع بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا بد لها، لكي تكون مجدية في عصر أهداف التنمية المستدامة، أن تقدم استجابة متكاملة في الميدان على نطاق جميع أبعاد التنمية المستدامة، على نحو ما بينته بتفصيل في الفصل السابع من هذا التقرير. فالاعتماد أساسا على الكيانات ذات الوجود المادي أو الاعتماد بإفراط على فرادى البرامج لن يوفر ببساطة الاستجابة الأكثر فعالية.

72 - وما زلت ملتزما بمنظومة نُقِمَ فيها باستمرار مع الحكومة المضيفة والشركاء الآخرين ما إذا كانت أفرقة الأمم المتحدة القطرية مُشكّلة على النحو الأمثل للاستجابة للأولويات والاحتياجات الوطنية المتغيرة، وتتكيف فضلا عن ذلك مع أي مخاطر ناشئة أو جديدة قد تواجهها.

73 - ولا تزال البيانات تشير إلى أن ذلك ليس هو الحال دائماً. وترى حكومة واحدة من كل خمس حكومات وثلاثة من كل عشرة منسقين مقيمين أن تشكيل فريق الأمم المتحدة القطري الذي يعنيههم ليس مصمماً بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات المحددة للبلد (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

وجود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مصمم بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات المحددة للبلد



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام 2019.

74 - وما زلت أتطلع إلى أن تؤدي أي دورة جديدة من دورات إطار التعاون إلى إجراء استعراض لتشكيل فريق الأمم المتحدة القطري لضمان امتلاكنا القدرات ومجموعات المهارات اللازمة للوفاء بالالتزامات.

75 - وبناء على ذلك، توضح التوجيهات المتعلقة بإطار التعاون أنه لا ينبغي التوقيع على الإطار إلا بعد الانتهاء من تلك الخطوة واتخاذ قرار بشأن التشكيل الأمثل اللازم. وهو قرار تتخذه في نهاية المطاف الحكومة المضيفة وكيان الأمم المتحدة المعني، ولكنني أعول على المنسقين المقيمين لتيسير الحوار بطريقة شاملة ومفتوحة.

76 - وفي المرحلة الحالية، لم يجر سوى عدد قليل من أفرقة الأمم المتحدة القطرية حواراً بشأن تشكيلها أثناء إعدادها لأطر تعاون جديدة، وهو أمر لا يدعو إلى الاستغراب، بالنظر إلى التنفيذ المتدرج لأطر التعاون، ويتوقع أن تتسارع وتيرة التقدم في المستقبل. ويفيد ما يقرب من نصف المنسقين المقيمين المجيبين باعترامهم إجراء حوار مركز بشأن تشكيل فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة في عام 2020. وفي إطار الإعداد لهذه الحوارات، شرع بعض الكيانات في إجراء استعراضات لمعاييرها الخاصة المتعلقة بالوجود القطري. فعلى سبيل المثال، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استعراضاً أولياً لوجوده في الفترة 2018-2019، وتجري منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استعراضاً مماثلاً. وتناقش هيئة الأمم المتحدة للمرأة سبل تعزيز دعمها للبلدان باستخدام نماذج أكثر فعالية من حيث التكلفة، استناداً إلى النظام الجديد للمنسقين المقيمين.

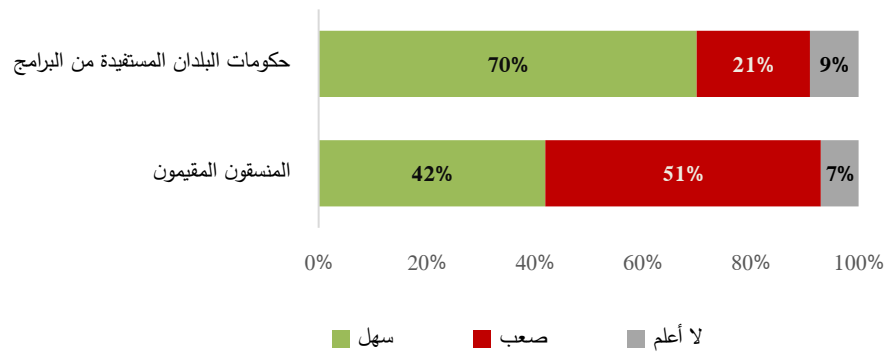
77 - ومع ذلك، تكشف البيانات أيضاً أن المنسقين المقيمين لا يزالون يشعرون بالقلق إزاء المقاومة المتوقعة من بعض أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية للمشاركة في هذه المناقشات. وإني أشجع الحكومات

المضيفة وجميع مجالس الإدارة على أن تظل داعمة لتمثيل الوكالات في الميدان تمثيلاً يتسم بالاتساق والفعالية والكفاءة، تمشياً مع الاحتياجات والأولويات المتفق عليها في أطر التعاون.

78 - ويستتبع التحرك في هذا الاتجاه تركيزاً أكبر بكثير على تمكين البلدان من الاستفادة بصورة منهجية من القدرات "غير المقيمة" في المنظومة الإنمائية. ولا يزال هذا العمل جارياً (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

سهولة الحصول على الخبرة التقنية من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية غير الممثلة مادياً في البلد



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام 2019.

79 - فمن ناحية، لم تبلغ سوى 39 في المائة من الحكومات المشاركة في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن حصولها على الدعم من كيانات غير مقيمة عن طريق المنسق المقيم.

80 - ومن ناحية أخرى، يفيد المنسقون المقيمون بأن معظم الكيانات مدرجة الآن في بعض أطر التعاون على الأقل بغض النظر عن الوجود المادي (انظر الجدول 1).

81 - وقد اتخذت عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات لتعزيز قدراتها الخاصة وإعادة تنظيم الدعم من أجل الاستجابة على نحو أفضل لخطة عام 2030. فقد بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار إصلاحاتها، على سبيل المثال، في إتاحة منتجات معيارية وتحليلية للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بطريقة أكثر منهجية عن طريق مكتب التنسيق الإنمائي. ويتجلى هذا المجهود في أعمالها المتعلقة بالبيانات، وتمويل التنمية، والاستعراضات الوطنية الطوعية، على نحو ما ورد بيانه بتفصيل في هذا التقرير. ودأبت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً على تقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن إصلاحاتها الداخلية وآثارها الأولية. وسأواصل العمل مع قيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتوجيه من الدول الأعضاء، للاستفادة من الجهود الرامية إلى تعزيز دعم الإدارة للدول الأعضاء وكفالة تعزيز الدعم في متابعة خطة عام 2030 واستعراضها.

82 - ويجب أن نستند إلى هذه التجارب - وإلى العلاقات الجديدة الواعدة مع اللجان الإقليمية وغيرها من الكيانات غير المقيمة - للارتقاء بهذا الجهد.

الجدول 1

الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المدرجة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة /إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

نوع الكيان	الكيان	النسبة المئوية			
		لله وجود مادي ومدرج في إطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	لله وجود مادي وغير مدرج في إطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	ليس له وجود مادي ومدرج في إطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	مجموع عند المكاتب التي لها وجود مادي أو المدرجة في إطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	99	1	0	114
	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	56	22	22	32
	برنامج متطوعي الأمم المتحدة	55	23	23	71
	اليونيسف	96	1	3	113
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	94	1	6	109
	برنامج الأغذية العالمي	88	4	9	82
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	75	3	22	96
	الأونروا	67	33	0	3
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	65	14	20	69
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	60	7	33	84
	موتل الأمم المتحدة	54	10	36	61
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	35	6	59	81
الوكالات المتخصصة	منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	97	1	2	113
	منظمة الأغذية والزراعة	94	1	5	112
	منظمة العمل الدولية	75	3	23	106
	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	66	6	28	82
	المنظمة البحرية الدولية	60	40	0	5
	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	60	0	40	5
	الاتحاد الدولي للاتصالات	57	21	21	14
	اليونسكو	55	5	41	106
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	48	17	34	58
	منظمة الطيران المدني الدولي	33	44	22	9
	مجموعة البنك الدولي	22	75	3	92
	صندوق النقد الدولي	14	84	2	64

النسبة المئوية					نوع الكيان	الكيان
له وجود مادي ومدرج	له وجود مادي وغير مدرج	ليس له وجود مادي ومدرج	مجموع عند المكاتب التي لها	وجود مادي أو المدرجة في		
عمل الأمم المتحدة	عمل الأمم المتحدة	عمل الأمم المتحدة	إطار التعاون/إطار عمل الأمم	إطار التعاون/إطار عمل الأمم	المساعدة الإنمائية	المساعدة الإنمائية
0	0	100	8		منظمة السياحة العالمية	
56	22	22	9		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	الأمانة العامة
52	11	37	87		مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	
49	30	21	57		مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	
44	17	39	18		مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	
29	71	0	7		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
29	14	57	7		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	
25	0	75	4		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
10	21	69	42		الأونكتاد (بما في ذلك مركز التجارة الدولية)	
0	0	100	13		اللجنة الاقتصادية لأوروبا	
0	25	75	4		إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
84	13	3	105		المنظمات ذات الصلة	
4	6	89	47		الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
82	1	17	87		كيانات الأمم المتحدة	
83	5	12	95		نقص المناة البشرية/الإيدز	المتحدة الأخرى
53	29	18	17		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
					الكيانات الأخرى غير المدرجة في القائمة	

المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين لعام 2019، استناداً إلى ردود من 116 موقعاً.

ملاحظة: يستند في تحديد نوع الكيان إلى تصنيف مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وعلى الرغم من أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة يديرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنهما يمثلان بشكل مستقل في بعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن جانب البرنامج الإنمائي في أفرقة قطرية أخرى. وتستند البيانات إلى عينة من الردود على الدراسة الاستقصائية وتهدف إلى تبيان أنماط التشكيل على الصعيد العالمي. وقد تختلف الأعداد الإجمالية للكيانات والبلدان.

تصميم الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خصيصاً للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في ظل الاستجابة لخطة عالمية

83 - تمشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2016، ركزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اهتمامها باستمرار على تقديم دعم محدد الأهداف للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وإننا نحرز تقدماً، ولكن خلال الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات يجب أن نذهب أبعد من ذلك، لا سيما في ضوء الأثر الاجتماعي - الاقتصادي السلبي غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 على هذه البلدان.

84 - ويوجد حالياً 47 بلداً من أقل البلدان نمواً، من المقرر خروج خمسة منها من القائمة في الدورة المقبلة من الاستعراض الشامل للسياسات⁽⁴⁾. وقد يخرج من القائمة ما يصل إلى سبعة بلدان أخرى في نهاية الدورة المقبلة للاستعراض. وشددت لجنة السياسات الإنمائية، في تقريرها لعام 2019 المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2019/33)، على الحاجة الملحة إلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع مبادئ توجيهية مشتركة تضمن إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً في جميع البرامج والميزانيات، وأن تدعم المنظومة الانتقال السلس للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء العدد الكبير من أنشطة تنمية القدرات المتصلة بالخروج من القائمة التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من المنظمات الدولية خارج إطار وجهود تنسيق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمسألة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وفي المستقبل، وقبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في آذار/مارس 2021، سأطلب إلى مكتب ممثلة الأمم المتحدة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات إعداد المبادئ المشتركة المذكورة أعلاه. وأشجع أيضاً جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على كفالة أن تكون أنشطة تنمية القدرات المتصلة بالخروج من الفئة منسقة وقائمة على الطلب، وعلى تشجيع اتباع نهج طموح ومرن لمساعدة الحكومات على التخفيف من أثر رفع الاسم من القائمة. وأشجع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم المساعدة المالية والعينية إلى مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي يعمل منذ عام 2018، لتمكينه من الوفاء بولايته.

85 - وواصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024. وأسفر استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر 2019، عن اعتماد إعلان سياسي يتضمن دعوة إلى اتخاذ إجراءات للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل في السنوات الخمس المتبقية منه. وسوف أعمل على ضمان أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم إلى البلدان غير الساحلية الأقل نمواً في المجالات المحددة في برنامج عمل فيينا وفي الإعلان السياسي المنبثق عن استعراض منتصف المدة. ولهذا الغرض، طلبت إلى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية أن يضع، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، خريطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا والإعلان السياسي في سبيل تعزيز الدعم المنسق الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية.

86 - وأسفر الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في أيلول/سبتمبر 2019 عن إصدار إعلان سياسي يحث المجتمع الدولي على العمل على معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى السنوات الخمس المقبلة وتعزيز اتساق قضايا هذه الدول في عمليات الأمم المتحدة، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (انظر قرار الجمعية العامة 74/3). ويرد تناول مسألة تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الفصلين الخامس والسادس (بشأن المكتب المتعدد الأقطار والاستعراض الإقليمي) من هذا التقرير.

(4) فانواتو (2020)، أنغولا (2021)، بوتان (2023)، جزر سليمان (2024)، سان تومي وبرينسيبي (2024).

87 - وتُبدل جهود كبيرة لتعزيز جودة الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى البلدان الأفريقية وطابعه المنسق. وتمثل أفريقيا 41,4 في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري و 49,5 في المائة من النفقات الأساسية (ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 40,3 في المائة المسجلة في عام 2015). وأُتاحت الدورة الثالثة والثلاثون للاتحاد الأفريقي التي اختتمت أعمالها مؤخرا الفرصة لقادة المنظمين لتجديد التزامهم بتعزيز الشراكة، لا سيما في سياق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. ومنذ التوقيع على إطار العمل هذا، أُحرز تقدم في الارتقاء بالتنمية لتكون في صدارة جدول أعمالنا المشترك وفي العمل بمزيد من التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة لضمان تعزيز الدعم المقدم لجميع البلدان الأفريقية. وتبين الخطوات المبينة في هذا التقرير، في إطار الاستعراض الإقليمي، الإمكانيات الكبيرة التي تتيح للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز عروضها الإقليمية المنسقة في أفريقيا.

88 - وفي الوقت الذي نعزز فيه دعمنا للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، نحتاج أيضا إلى أن نواصل تطوير دعمنا للبلدان المتوسطة الدخل على تنوعها. وفي سياق الإصلاحات الحالية، عينت الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين منسقا للبلدان المتوسطة الدخل، وإننا ماضون قدما في جهودنا الرامية إلى النهوض بمقاييس متعددة الأبعاد للتنمية المستدامة. وفي البلدان المتوسطة الدخل، تدعو الحاجة إلى إحداث تحول تدريجي من النموذج التقليدي للدعم المباشر وتقديم الخدمات إلى زيادة التركيز على إسداء المشورة المتكاملة العالية الجودة في مجال السياسات، وعلى تنمية القدرات ودعم الاستفادة من الشراكات والتمويل. وفي هذا الصدد، وكما هو مبين في خارطة الطريق التي وضعتها لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، للفترة 2019-2021، تلتزم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوضع إطار مشترك للتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحسين أوجه التآزر على الصعيدين الإقليمي والقطري، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أن الصناديق والبرامج وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية توجه إلى التركيز على مفهوم "البلد المستفيد من البرامج" الذي يُعرف تعريفاً فضفاضاً، فإن للوكالات المتخصصة وكيانات الأمانة العامة ولايات عالمية تشمل جميع بلدان العالم. ويمكن أن يوفر الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020 توجيهات بشأن أفضل السبل لمعالجة مسألة مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة عام 2030 العالمية خارج نطاق الدول الأعضاء المصنفة تقليدياً على أنها "بلدان مستفيدة من البرامج".

التقدم المحرز في تحسين فعالية وكفاءة عمليات تسيير الأعمال

89 - لقد وضعنا، جنبا إلى جنب مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اللبنة الأساسية في مسارنا نحو عمليات أكثر كفاءة لفريق الأمم المتحدة القطري. وقد قطعنا أشواطاً بعيدة في التغلب على التحديات الأولية في تعزيز أوجه الكفاءة في نظام يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي في عملياته. ولا شك في أن هذا النهج تطلب جهداً مضنياً من الكيانات على نطاق المنظومة للعودة بنا إلى المسار الصحيح في جهودنا الرامية إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة تصل إلى 310 ملايين دولار بحلول عام 2022⁽⁵⁾، كما هو مقدر في البداية. وإني ممتن للجهود التي يبذلها الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي تشترك في رئاسته مفوضية الأمم المتحدة

(5) انظر الملاحظة التوضيحية رقم 10 بشأن أوجه الكفاءة المتاحة على العنوان الإلكتروني التالي: www.un.org/ecosoc/sites/

www.un.org/ecosoc/files/files/en/qcpr/10_%20Efficiencias%20in%20UNDS%20repositioning.pdf

لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، لإحراز التقدم في وضع استراتيجية واضحة لتحقيق أوجه الكفاءة والإبلاغ عنها على نطاق المنظومة، وهو ما يشكل مكوناً هاماً من مكونات عملية إعادة التنظيم. وفي حين أن أوجه الكفاءة ليست غاية في حد ذاتها، فإن أي وفورات تتأتى من طريقة عمل أكثر تعاوناً ستترجم إلى مزيد من الموارد التي تعود بالفائدة على الأنشطة الإنمائية، بدلاً من تغطية التكاليف الإدارية لكيانات الأمم المتحدة.

90 - وتستند استراتيجية الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال إلى المجالات التي أشرت إليها في آخر تقريرين قدمتهما إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، وهي تحسين الاستراتيجيات المشتركة لعمليات تسيير الأعمال لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وإنشاء مكاتب دعم مشتركة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وإيجاد مزيد من أماكن العمل المشتركة التابعة للأمم المتحدة؛ وتحديد الخدمات التي يمكن تنظيمها بشكل أفضل من خلال مراكز الخدمات المشتركة التي تديرها مختلف كيانات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي (انظر الشكل الثامن). وقد أحرز تقدم في جميع هذه المجالات.

91 - وتتيح لنا الاستراتيجية العالمية، المبينة في الوثيقة المعنونة "استراتيجية عمليات تسيير الأعمال: توجيهات عام 2019"، التي أصدرتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، الوفاء بالتزامنا بضمان قيام كافة أفرقة الأمم المتحدة القطرية بإعداد استراتيجية مشتركة محسنة لعمليات تسيير الأعمال بحلول نهاية عام 2021. وفي إطار هذا المسعى، توجد بالفعل لدى 72 فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية استراتيجية مشتركة لعمليات تسيير الأعمال (مقابل 63 فريقاً في عام 2018). كما ستحسن المنصة الرقمية لاستراتيجية عمليات تسيير الأعمال التي بدأ تشغيلها حديثاً، والتي تم استحداثها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإبلاغ عن التنفيذ في جميع البلدان والمناطق. وتتضح فوائد الخدمات المشتركة أكثر فأكثر في ضوء مساعدة الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال في تحديد نطاقها وخارطة طريق لتحقيقها. ففي أواخر عام 2019، على سبيل المثال، أقرت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مفهوماً لتجميع أساطيل المركبات من شأنه أن يتيح تجنب أكثر من 200 مليون دولار مرة واحدة في التكاليف ومبلغ آخر قدره 26,5 مليون دولار في التكاليف السنوية بعد السنة الأولى⁽⁶⁾. كما نقدم الدعم عن كثب لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة استفادتنا من استراتيجية عمليات تسيير الأعمال في تحقيق الهدف المحدد لجميع الأفرقة القطرية المتمثل في إنشاء مكاتب دعم مشتركة بحلول عام 2022. وهو مسعى طموح سيفضي إلى إنشاء فريق واحد لدعم الخدمات لفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله في المجالات المتصلة بالإدارة، والشؤون المالية، والموارد البشرية، والمعلومات والتكنولوجيا، واللوجستيات، والمشتريات. ولم تُجرب مكاتب الدعم المشتركة حتى الآن سوى أربعة بلدان هي إيسواتيني والبرازيل وفيت نام وكابو فيردي.

92 - ولحفز هذه الجهود التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، عمل الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال أيضاً مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لتحديد خدمات محددة يمكن أن يقدمها كيان واحد على الأقل عن بعد إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال ترتيبات تعرف بمراكز الخدمات المشتركة العالمية. والإمكانات هائلة في

(6) "هذا التقدير مستمد من نموذج لتجميع الأسطول كخط من خطوط الخدمات، يؤكد الإمكانات المتاحة لاستمرار فرادى أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العمل في عمليات تسيير الأعمال. وهذا الرقم هو تقدير مرتفع لمجموعة من أوجه الكفاءة المحتملة من خدمة أسطول مشتركة، ويتطلب تحديد مجموعة أدق لأوجه الكفاءة من شأنها أن توجد وفورات غير متكررة ووفورات متكررة مزيداً من التحليل."

هذا الصدد. إذ إن مراكز الخدمات المشتركة ليست فعالة من حيث التكلفة فحسب بل إنها تكفل أيضاً إحداث تحسينات كبيرة في الجودة. وفي حين أن كيانات شتى تعتمد بالفعل خدمات مشتركة عالمية لعملياتها الخاصة، فإن حصة صغيرة فقط من هذه الخدمات مشتركة على نطاق المنظومة. ونتيجة لذلك، يعتمد أقل من نصف الكيانات في الوقت الراهن على الخدمات التي تقدمها الكيانات الشقيقة لخفض تكاليفها التشغيلية. وقد حدد الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال بالفعل 163 خدمة يمكن أن يقدمها كيان واحد على الأقل من كيانات الأمم المتحدة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسيشرع في عام 2020 في التوسط في الاتفاقات المشتركة بين الوكالات في هذا الصدد.

93 - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال ثلاثة عناصر تمكينية رئيسية للارتقاء بالجهود التي تبذلها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشمل التعاريف الموحدة للخدمات ومعايير الجودة والمبادئ المشتركة لتقدير التكاليف والتسعير. وبدون هذه المعايير المشتركة، ستظل خطة الكفاءة بعيدة المنال. ويسر الفريق المعني بالابتكار أيضاً اتفاقاً تاريخياً بشأن الاعتراف المتبادل، يتيح لكيانات الأمم المتحدة أن تستخدم السياسات والإجراءات والعقود الإطارية والآليات التشغيلية ذات الصلة لكيان آخر أو أن تعتمد عليها دون أن يستلزم الأمر مزيداً من إجراءات التقييم أو التحقق أو الموافقة. وقد وقّع على هذا الاتفاق بالفعل تسعة عشر كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الأمين العام بالنيابة عن جميع كيانات الأمانة العامة. ويعمل مكتب التنسيق الإنمائي حالياً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لضمان استفادة جميع الكيانات بفعالية من الإمكانيات التي يتيحها هذا الاتفاق الجديد، لتوسيع نطاق الخدمات الإدارية التي يمكن الاضطلاع بها بصورة مشتركة.

94 - وتظل أماكن العمل المشتركة دعامة هامة أخرى في استراتيجيتنا. وليس الأثر المباشر لأماكن العمل المشتركة في الوفورات النقدية، للوهلة الأولى، بنفس قدر الأهمية المتوقعة. ومع ذلك، هناك العديد من الفوائد غير المباشرة التي تؤكد أهمية تحقيق هدفنا الطموح المتمثل في إيجاد 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة بحلول نهاية عام 2021. وتساعد أماكن العمل المشتركة على تعظيم أثر الخدمات المشتركة. وتبين التجربة أنها تساعد أيضاً على تعزيز التنسيق البرنامجي وإعطاء صورة موحدة عن الأمم المتحدة ويمكن أن تؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون. ومع ذلك، فإننا لسنا حالياً على المسار الصحيح، ولا تزال كيانات تشعر بالقلق إزاء المصروفات غير المتكررة المتصلة بتكاليف النقل والإنهاء المبكر لترتيبات الإيجار القائمة، لا سيما عندما يكون العديد من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية حالياً في أماكن مجانية. وإنني أعمل مع الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال من أجل استكشاف تدابير مبتكرة تسمح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالحصول على رأس المال الأولي الذي يمكن استخدامه لبدء أماكن عمل مشتركة. كما أعول على دعم جميع الحكومات المضيفة، بما في ذلك الدعم العيني، لجعل رؤيتنا المشتركة لأماكن العمل المشتركة حقيقة واقعة.

الشكل الثامن

حالة مسارات العمل لعمليات تسيير الأعمال



استراتيجية عمليات تسيير الأعمال
اعتماد الاستراتيجية المحسنة لعمليات تسيير الأعمال
لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحلول عام 2021
نجز، بدأ التنفيذ على الصعيد العالمي

المصدر: الأمم المتحدة، 2020، التحديث رقم 10 الصادر في شباط/فبراير عن الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال.

95 - كما قطعنا أشواطاً هامة في إنشاء نظام للإبلاغ عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهو خطوة هامة على طريق تعزيز الشفافية، لا سيما بالنظر إلى أن أكثر من نصف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أفادت، قبل بضعة أشهر فقط - في عام 2019 - أنها لا تزال غير قادرة على تقدير مكاسبها الناتجة عن زيادة الكفاءة بسبب افتقارها إلى بيانات قابلة للمقارنة. وقد بلغنا، بقيادة الفريق المعني بالابتكار في مجال الأعمال، المرحلة النهائية من تصميم أول منصة من نوعها لتتبع أوجه الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي النصف الثاني من عام 2020، سنبدأ في تقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء عن أوجه الكفاءة التي تحققت على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال بيانات نوعية وكمية على حد سواء.

96 - وبينما نواصل المضي قدماً، أعول على التصميم القوي من جانب كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى الدعم المستمر من جانب مجالس الإدارة المعنية في الأمم المتحدة لمباشرة خطة الكفاءة، ببذل الجهود اللازمة، والتعجيل بالسياسات والإجراءات والموافقات الجديدة، والمضي قدماً في التنفيذ. وإننا، إذ نضع اللبنات الأساسية، واحدة تلو الأخرى، مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نمضي قدماً للاستجابة للتوقعات الكبيرة للدول الأعضاء، التي تحرص، وهو أمر مفهوم، على

ضمان استخدام استثماراتها في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وتعظيم النتائج الإنمائية المحققة.

ثالثاً - تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة بخصوص النتائج والكفاءة على نطاق المنظومة

97 - من الضروري الاستمرار في تعزيز الشفافية والمساءلة والنهج الموجه نحو النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل تحسين دعم البلدان في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الفصل، أقدم معلومات محدثة عن التقدم المحرز وعن العمل الإضافي اللازم لتعزيز الشفافية من خلال تحسين الإدارة القائمة على النتائج، والبيانات، والتقييم على نطاق المنظومة؛ ولتعزيز المساءلة من خلال المجالس التنفيذية والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

ألف - تحسين الإدارة القائمة على النتائج، والتقييم، والإبلاغ على نطاق المنظومة

98 - لقد وضعنا عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مسار صحيح نحو تعزيز الشفافية والمساءلة عن النتائج في كل ما نقوم به، سواء، دعماً لجهود التنمية المستدامة. وخلال العام الماضي، حظي تحسين جودة الإدارة القائمة على النتائج وجودة تقييم الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة والإبلاغ عنها بالتركيز على سبيل الأولوية.

99 - وعلى الصعيد القطري، يوفر إطار التعاون الجديد نقطة مرجعية جديدة لتتبع وتقييم عمل المنظومة في الميدان. وعلى الصعيد العالمي، من شأن الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في عام 2019، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 279/72، والتي لا يزال يتعين على الدول الأعضاء النظر فيها - أن تساعد على وضع رؤية استراتيجية على الصعيد العالمي تكفل دعم المنظومة للدول الأعضاء على أفضل وجه في النهوض بخطة عام 2030. وإني أعول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم المزيد من التوجيهات للمنظومة بشأن سبل المضي قدماً في تنفيذ الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة.

تتبع النتائج على الصعيد القطري والإبلاغ عنها

100 - في معرض الرد على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، شددت على أهمية تعزيز المساءلة عن النتائج على نطاق المنظومة. وإننا نُسأل في المقام الأول أمام البلدان التي نخدمها. ولهذا السبب، طلبت إلى جميع الأفرقة القطرية أن تكفل تقديمها لتقارير سنوية عن نتائجها إلى الحكومة المضيفة. ولم يبلغ سوى نصف حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2019 عن تلقي تقرير سنوي عن نتائج أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الدورة السنوية الأخيرة. وإني أتوقع معدل امتثال بنسبة 100 في المائة هذا العام.

101 - وأتفق أيضاً مع العديد من الشركاء الحكوميين والمنسقين المقيمين الذين أشاروا في الدراسات الاستقصائية إلى ضرورة تحسين جودة التقارير السنوية التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك تقديم مزيد من المعلومات عن الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتعبئة الشراكات وتمويل أهداف التنمية المستدامة. وقد أوعزت إلى مكتب التنسيق الإنمائي بالعمل مع الزملاء على نطاق مجموعة الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة لإعداد المزيد من التوجيهات بشأن تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتلبية توقعات الحكومات المضيفة، والاستفادة من الدروس المبكرة التي استُخلصت منذ الانتقال إلى نظام جديد للمنسقين المقيمين.

102 - ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان مواصلتنا تعزيز ومواءمة النهج الذي تتبعه المنظومة إزاء البيانات. ويجب أن نكون متسقين في استراتيجياتنا ومنهجياتنا إذا أردنا أن نساعد البلدان بفعالية في تتبع التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولضمان أن نكون في مستوى هذه المهمة، شرعت في وضع أول استراتيجية لبيانات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة على الإطلاق. وهي مُعدة لمساعدة الجميع في أسرة الأمم المتحدة على استخلاص قيمة أكبر من البيانات. وسوف تحدد رؤيتي للتحويل القائم على البيانات في المنظومة.

103 - وعلى الصعيد القطري، ساعدت معلومات الأمم المتحدة، “UN Info” - وهي أداة بيانات جديدة لتتبع النتائج - على الوفاء بالتزام آخر من التزاماتي السابقة، ألا وهو: تعزيز توافر البيانات على نطاق المنظومة بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، أصبح استخدام هذه الأداة إلزامياً على جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تشرع في إطار تعاون جديد.

104 - وإننا نمضي بثبات نحو هدفنا المتمثل في أن نضمن بحلول عام 2021، آلية إبلاغ قوية على نطاق المنظومة، بحلول عام 2021، عن دعمنا للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع تحسين البيانات والقدرات في مكاتب المنسقين المقيمين، أمكن أيضاً تعزيز الوضوح والشفافية بشأن أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويعمل مكتب التنسيق الإنمائي وإدارة التواصل العالمي جنباً إلى جنب لتوفير دعم معزز في مجال الاتصالات ومجموعات أدوات للزملاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي عام 2019، أطلقنا أيضاً مواقع شبكية أكثر إفادة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة و - تدريباً - لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبدأت مراكز الأمم المتحدة للإعلام أيضاً في ترحيل مواقعها الشبكية إلى منصات شبكية على نطاق أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في دعمنا الجماعي لخطة عام 2030

105 - استرشادا بأهداف التنمية المستدامة باعتبارها الدليل النهائي، وضع 22 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منهجيات مشتركة للتخطيط والإبلاغ عن النتائج، واتخذت خطوات هامة ومتأخرة إلى حد ما لمواءمة النهج والتعاريف والمؤشرات. والتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون على الوفاء بستة مجالات نتائج مشتركة، ومؤشرات ذات صلة، في خططها الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وبذل برنامج الأغذية العالمي أيضاً جهوداً مماثلة للمواءمة مع مصطلحات الأمم المتحدة الموحدة للإدارة القائمة على النتائج. وتساعد تلك النهج على تيسير العمل مع الحكومات الوطنية وتتيح قياساً أفضل للمساهمة المشتركة للمنظومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

106 - والتقدم واضح. فالغالبية العظمى (91 في المائة) من المنسقين المقيمين أفادت في الدراسات الاستقصائية بحدوث تحسن في تركيز المنظومة على النتائج المشتركة في العام الماضي. وتشير البيانات أيضاً إلى تولي زمام الأمر بقوة على الصعيد الوطني، إذ أفاد 86 في المائة من الحكومات المضيفة بأن لديها نظاماً وطنياً للإبلاغ، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، عن التقدم المحرز على الصعيد

الوطني نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أفاد نحو 78 في المائة من الحكومات بوجود لجنة توجيهية مشتركة بين الأمم المتحدة والبلد (أو هيئة مماثلة) للاشتراك في الإشراف على أطر التعاون.

التقييم على نطاق المنظومة للنهوض بالتعلم المشترك والمساءلة بخصوص خطة عام 2030

107 - في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2017 (A/72/684-E/2018/7)، شددت على الدور الحاسم للتقييم المستقل على نطاق المنظومة لتعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة وتحفيز العمل المشترك والتعلم الجماعي في إطار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. والتقييم هو التزام رئيسي من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار اتفاق التمويل. وردا على تقريره، رحبت الجمعية العامة "في قرارها 279/72" بتعزيز تدابير التقييم المستقل التي وضعها الأمين العام على نطاق المنظومة، بما في ذلك تحسين القدرات القائمة.

108 - واسترشادا بتلك الولاية، زدت في تفصيل النهج الرامي إلى تعزيز جودة التقييمات على نطاق المنظومة واستقلاليتها. وقد فعلت ذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم - وهو الشبكة المهنية المشتركة بين الوكالات التي تجمع مكاتب التقييم التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة. كما استعرضنا بعناية الدروس المستفادة من الجهود السابقة في تجريب تقييمات مستقلة على نطاق المنظومة.

109 - وقد كشف التحليل والمشاورات عن ثغرات محددة لا تزال تعوق قدرتنا على توفير تقييمات عالية الجودة على نطاق المنظومة لتوجيه الرقابة من جانب الدول الأعضاء، تمشيا مع النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة الذي يشجع على تعزيز آليات الرقابة الداخلية (انظر الشكل التاسع). كما ساعد التحليل والمشاورات على صقل خططنا الرامية إلى تعزيز الهيكل القائم.

الشكل التاسع

الثغرات التي تسعى التدابير المقترحة إلى سدها لتعزيز التقييمات على نطاق المنظومة

آثار ومخاطر الثغرات

الثغرات القائمة

عدم كفاية المساءلة والتعلم بخصوص الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأهداف التنمية المستدامة، ما يؤدي أيضا إلى عدم كفاية الحوافز للتعاون فيما بين الوكالات

يظل تقييم الدعم الجماعي الذي تقدمه المنظومة لأهداف التنمية المستدامة مجزءا ولا يتماشى مع الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى زيادة التعاون

التقييمات على الصعيد القطري لإطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مشتتة وغير موثوقة ليستقر بها فريق الأمم المتحدة القطري في استجابة أكثر فعالية للتعبيل بإحراز التقدم في أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل

الافتقار إلى مهمة مؤسسية واضحة وقيادة واضحة لتقييمات أطر التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

خطر ألا تبث الجهود المشتركة للأمم المتحدة الثقة الكاملة لأن الأدلة التقييمية على نطاق المنظومة مفتقدة في إدارة دورة التشريع

عدم وجود آلية مؤسسية لمناقشة الآثار الاستراتيجية المترتبة على التقييمات على نطاق المنظومة وإصدار رد إدري

110 - ولسد هذه الثغرات، قررت المضي قدما في إنشاء آلية مكرسة للمساعدة في تنسيق التقييمات على نطاق المنظومة. وستسمى هذه الآلية "مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، لكفالة ارتكاز واضح في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعادة تأكيد توجهها القطري.

111 - وسيساعد المكتب على إجراء تقييمات على نطاق المنظومة تهدف إلى إكمال - وليس استبدال - العمل التقييمي لكيانات الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، ستركز هذه المكاتب على الأنشطة المشتركة التي لا يمكن معالجتها على نحو كاف من خلال آليات المساءلة الأخرى القائمة في الأمم المتحدة.

112 - وعلى الصعيد القطري، سينصب التركيز على تقييم إطار التعاون والأنشطة المشتركة ذات الصلة. وعلى الصعيد الإقليمي، ستركز التقييمات على نطاق المنظومة على الدعم الجماعي لأهداف التنمية المستدامة وأنشطة إدارة المعارف المنسقة في إطار كل منبر من المنابر التعاونية الإقليمية. وستغطي أيضا العمل على الصعيد الإقليمي لدعم تقييمات إطار التعاون على الصعيد القطري. وعلى الصعيد العالمي، سينصب التركيز على التخطيط للتقييمات على نطاق المنظومة، وإجراء هذه التقييمات والإبلاغ عنها وتوفير الموارد لها، وتبادل المعارف فيما بينها. وسيجري تقييم الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، مثل الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء من أجل مبادرة تسليط الضوء، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، حيث يعمل عدد كبير من كيانات الأمم المتحدة من أجل تحقيق هدف مشترك. وستكون التقييمات على نطاق المنظومة على المستويات الثلاثة متعاضدة.

113 - وبما أن التقييمات على نطاق المنظومة ستعتمد على القدرات القائمة، فمن الأهمية بمكان أن تمضي كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جهودها الرامية إلى تعزيز مهام التقييم فيها. وفي عام 2019، أفاد 89 في المائة من الكيانات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأن وحدة التقييم فيها تفي بمعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المتعلقة بالاستقلالية، مقابل 73 في المائة من الكيانات في عام 2014. وأكد زهاء 90 في المائة من الكيانات امتلاك نظام لتتبع التقييمات يتتبع حالة التقييمات وردود الإدارة عليها؛ وبالإضافة إلى ذلك، أفاد 82 في المائة من الكيانات بأن هناك ردا إداريا على أكثر من 75 في المائة من التقييمات. وأفاد عدد أقل (68 في المائة) بأن تلك الردود الإدارية متاحة على الإنترنت.

114 - وقد نظرت في مختلف الخيارات المتعلقة بموقع مكتب التقييم على نطاق المنظومة وأفضل السبل للاستجابة لنتائج وتوصيات تقارير التقييم. ويجب أن نواصل الاعتماد على الولايات والخبرات البالغة الأهمية لمكاتب التقييم القائمة مثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو وحدة التفتيش المشتركة، التي تضطلع برقابة مستقلة حاسمة الأهمية. ويكمل العمل المطلوب بشأن التقييم على نطاق المنظومة اختصاص هذه المكاتب. وسيصبح مكتب التقييم على نطاق المنظومة عضوا أساسيا في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، يستفيد استفادة كاملة من عمل مكاتب التقييم في فرادى الكيانات، ويزيد إلى أقصى حد من القدرات القائمة ويقلل إلى أدنى حد من التكاليف الإضافية. وستتخذ خطوات لكفالة أن يعمل المكتب في عام 2021 لكي يساعد في توفير الأدلة التقييمية على نطاق المنظومة التي تلمس الحاجة إليها من أجل التعلم والمساءلة خلال عقد العمل.

115 - ولكفالة الاستقلالية والمصادقية الكاملتين، أجد من الضروري أن يقدم المكتب تقاريره مباشرة إلي، مع امتلاكه الصلاحية والسلطة التقديرية لتقديم التقارير على المستوى المناسب من عملية صنع القرار. وسيتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع مكتب التنسيق الإنمائي لضمان الاتصال المباشر بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ما يكتسي أهمية خاصة في حالة تقييمات أطر التعاون. وستكون للمكتب، الذي يعمل بكامل حريته في إطار أداء مهامه، صلاحية إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة على التقارير. وإني أشجع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من هذه الآلية الجديدة وأطلب إطلاع المجلس خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية على تقارير التقييم لإكمال التقارير التي تقدمها الأمانة العامة عن الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة بنظرة مستقلة.

116 - وسيكون هذا المكتب مكتباً صغير الحجم، يقوده موظف برتبة مدير، ويكون مزوداً بالموارد من الموارد الخارجة عن الميزانية والمعارين من مختلف كيانات الأمم المتحدة، بتكلفة سنوية إجمالية لا تتجاوز 2,5 مليون دولار. وسأبقي الدول الأعضاء على علم تام ونحن نمضي قدماً في إنشاء هذا المكتب وبينما نسعى إلى الحصول على أي موافقة تشريعية ضرورية لإنشاء منصب المدير.

باء - تعزيز التوجيه والرقابة التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

117 - لقد أكدت منذ الأيام الأولى لهذه العملية أن التوجيهات المتناسكة من جانب الدول الأعضاء ستحدد في نهاية المطاف نجاح هذه الإصلاحات. وفي ذلك الحين، فضلت الدول الأعضاء عدم المضي قدماً في خيار دمج بعض مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. والتزمت بدلاً من ذلك بضمان الاتساق في توجيهاتها على نطاق المجالس التنفيذية وتحسين أدائها. وإني ممتن للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد. وبفضل ذلك، أحرز تقدم مطرد في تحسين عمل المجالس التنفيذية، بصورة مشتركة وفردية على حد سواء.

118 - وكان من المثير للإعجاب أن نرى الدول الأعضاء تجتمع على نطاق مجالس الإدارة في جميع أنحاء العالم لدعم إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإتاحة إمكانية تسديد مدفوعات تقاسم التكاليف. وأصدر العديد من مجالس الإدارة قراراتاً لتيسير قيام كل وكالة بتنفيذ الإصلاحات. كما أن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي اضطلع بدور مركزي في النهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق والتعاون، استناداً إلى سابقة "الفصول المشتركة" التي أرساها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوجيه الدعم المشترك لخطة عام 2030.

119 - وجرى إحراز تقدم كبير في كفالة زيادة فعالية وتنسيق أساليب العمل على نطاق المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي. وابتداءً من عام 2017، شرع رؤساء المجالس المعنية في إجراء مناقشات بشأن سبل تعزيز الاتساق والكفاءة على نطاق المنظومة، والحد من الازدواجية، وبناء التآزر بين مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشملت الإجراءات تحسين الشفافية في اجتماعات المكتب والمجلس، وتحديد سبل جديدة لإحاطة المجموعات الإقليمية علماً بمداولات

المكتب، والحد من الزيارات الميدانية وإحداث توازن أفضل في المشاركة فيها، واستخدام الاجتماع المشترك للمجالس لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

120 - والتنفيذ جارٍ على قدم وساق. ويواصل رؤساء المجالس عقد اجتماعات منتظمة وتؤدي المكاتب في كل منها دوراً يتزايد أهمية في الدفع بعملية اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وهناك اتجاه واضح نحو إصدار الدول الأعضاء لبيانات مشتركة وجماعية في اجتماعات المجلس ونحو تبسيط تسليم المسؤوليات بين المكاتب. وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي عملية أقوى وأكثر كفاءة للموافقة على وثائق البرامج القطرية. وازداد عدد المشاورات والإحاطات غير الرسمية. ويعتمد اختيار المواضيع ذات الاهتمام المشترك، تبدي الدول الأعضاء الآن شعوراً أكبر بتولي زمام الأمر وانخفاض حجم الوثائق بينما زاد الاقتصاد في استخدام الورق. ولزيادة تحسين هيكل دورات المجالس التنفيذية وجدولتها، من المتوقع أن تنظر المجالس في وقت لاحق من السنة في سبل إعادة صياغة خطة العمل لعام 2021 لتضمينها البنود المنسقة المشتركة بين جداول أعمالها.

121 - والخطوات السالفة الذكر هامة، وسأظل أعول على دعم كل مجلس إدارة لكفالة سير جميع الكيانات قدما وتعظيم الفرص التي تتيحها هذه الإصلاحات لإحداث تحول في الطريقة التي ندعم بها البلدان.

جيم - تحويل الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى منبر فعال للمساءلة

122 - في قراري الجمعية العامة 279/72 و 305/72، قررت الدول الأعضاء تعزيز الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية ليكون منبرا لضمان المساءلة والتعجيل بالأداء والنتائج على نطاق المنظومة من أجل النهوض بخطة عام 2030، وتوفير التوجيه والرقابة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو أمر أساسي لضمان تنفيذ التوجيهات على نطاق المنظومة من جانب الدول الأعضاء تنفيذاً جيداً في الميدان.

123 - وقد اتخذ مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدة إجراءات في هذا الاتجاه. ففي الفترة ما بين عامي 2017 و 2019، كان الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية بمثابة منتدى رئيسي للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالاستعراض الشامل للسياسات لعام 2016 وبمقترحاتي لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأتاح الجزء أيضاً فرصاً لي ولنائب الأمين العام لمخاطبة الدول الأعضاء مباشرة بشأن هذه المسائل. وما زال الجزء يتيح للدول الأعضاء حيزاً لمساءلة المنظومة عن التقدم المحرز في خدمة خطة عام 2030 بشكل أفضل. ويتوجبه طلب إلى رئاسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كي تقدم سنوياً تقارير إلى المجلس خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، أكدت الدول الأعضاء الدور الطبيعي للمجلس بوصفه هيئة الرقابة على نظام المنسقين المقيمين.

124 - واعتباراً من عام 2021، سأقدم أيضاً، في إطار تقاريرنا السنوية إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات "عن الدعم المقدم على نطاق المنظومة لأهداف التنمية المستدامة" و "النتائج على نطاق المنظومة"، وهذا أمر أصدرت به الجمعية العامة تكليفاً في قرارها 279/72 ويشكل التزاماً لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في إطار اتفاق التمويل. وسيكفل ربطاً واضحاً لتقديم التقارير عن أنشطة المنظومة بمحك الاختبار النهائي للإصلاحات، ألا وهو: تحقيق النتائج للناس.

125 - ويجب أن نواصل العمل معا لتعزيز الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية بوصفه منبرا للمساءلة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يكفل رئيسا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معا أن تكون الهيئات متأثرة في عملها المتعلق بالتنمية المستدامة، مع الاستفادة الكاملة من صلاحياتها على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ومع توطد الإصلاحات واتجاهنا صوب دورة جديدة من دورات الاستعراض الشامل للسياسات، فإنني أرتئي أن يكون الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في وضع أفضل لمساءلتنا ودفعنا إلى الأمام والاستفادة من الإصلاحات الجارية لتعزيز توجهاته السياساتية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - تنفيذ اتفاق التمويل واتجاهات التمويل ذات الصلة

ألف - الطريق حتى الآن في تنفيذ اتفاق التمويل

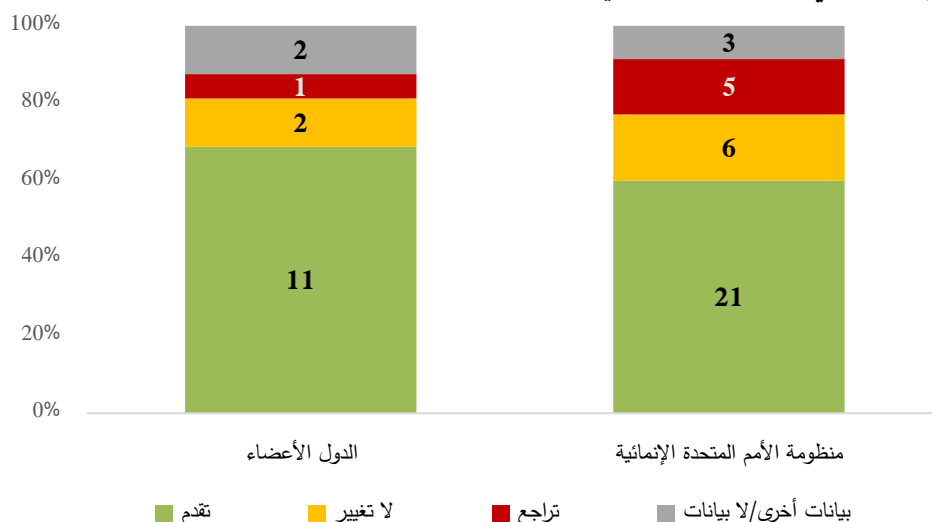
126 - كان إقرار اتفاق التمويل بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019 معلما بارزا في جهودنا الرامية إلى إحداث تحول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فهذا الاتفاق ينشئ التزامات متبادلة بالمساعدة في تحسين قاعدة تمويل المنظومة وتوفير المزيد من الحوافز للتعاون. ويمكن في صميمه الاعتراف بأن الحاجة تدعو إلى أن تقوم الأمم المتحدة والدول الأعضاء على السواء بتحول أساسي يتيح اتخاذ الإجراءات التعاونية التحويلية اللازمة لمساعدة البلدان على تحقيق خطة عام 2030.

127 - ويهدف اتفاق التمويل إلى معالجة المستويات العالية من التخصيص والتجزؤ في التمويل - وهي أنماط ثبت أنها تزيد من تكاليف المعاملات والمنافسة داخل المنظومة، مما يعرض في نهاية المطاف طابع المنظومة المتعدد الأطراف للخطر. وفي المقابل، يتضمن الاتفاق مجموعة من الالتزامات لكفالة قيام المنظومة بنشر الموارد على نحو أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة.

128 - ومع أن اتفاق التمويل في بداياته الأولية، هناك علامات إيجابية مبكرة. فقد أُحرز تقدم بشأن 69 في المائة من المؤشرات في إطار التزامات الدول الأعضاء و 60 في المائة من المؤشرات في إطار التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر الشكل العاشر). ومن السابق لأوانه إجراء أي تحليل محكم لأثر اتفاق التمويل على نوعية وكمية الأموال المعهود بها إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إذ إن بيانات عامي 2019 و 2020 ليست متاحة بعد، ولكن هناك تطورات إيجابية، لا سيما فيما يتعلق بنوعية ومرونة الأموال المخصصة، التي سنواصل رصدها عن كثب.

الشكل العاشر

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظات: تتضمن فئة "بيانات أخرى/لا بيانات" مؤشرات نعم/لا مشفوعة بتاريخ إنجاز متوقع في المستقبل؛ ومؤشرات غير قابلة للقياس بعد إذ لا تزال المنهجية قيد الإعداد؛ ومؤشرات لا توجد لها نقطة بيانات سابقة/مرجعية تقارن معها القيمة الحالية.

129 - وبشكل عام، زاد تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من قبل كيانات الأمم المتحدة في عام 2018، ليصل في المجموع إلى 36,4 بليون دولار، بزيادة قدرها 8,2 في المائة مقارنة بعام 2017. وموّل حوالي نصف هذا المبلغ الأنشطة المتصلة بالتنمية، في حين خُصص النصف الآخر للأنشطة الإنسانية - بما يتفق مع الاتجاه السائد منذ عام 2015. ومما يبعث على التفاؤل أن التمويل الأساسي آخذ في الزيادة أيضاً، وإن كانت الزيادة طفيفة (انظر الجدول 2). وفي عام 2018، كان 28 في المائة من تمويل الأنشطة الإنمائية في شكل موارد أساسية - وهي تلك الأموال غير المخصصة لأي برنامج أو مشروع بعينه. وباستثناء الاشتراكات المقررة، كان 21 في المائة فقط من التمويل الطوعي للأنشطة الإنمائية تمويلاً أساسياً. ولا يزال أمامنا طريق طويل للوفاء بالتزام اتفاق التمويل بالوصول بالموارد الأساسية إلى نسبة 30 في المائة بحلول عام 2023.

الجدول 2

اتفاق التمويل - التزام الدول الأعضاء 1

زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المؤشر	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الدول الأعضاء 1-1 الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتصلة بالتنمية	19.4% (2017)	30% (2023)	20.8% (2018)	↑
الدول الأعضاء 2-1 الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقررة)	27.0% (2017)	30% (2023)	28.3% (2018)	↑

130 - ومما لا شك فيه أن تحقيق هدف اتفاق التمويل بشأن الموارد الأساسية يتطلب مساراً مختلفاً لكل شريك من شركاء التمويل. وعند النظر فقط في التبرعات، تقدم 71 دولة عضوا بالفعل ما لا يقل عن 30 في المائة من مساهماتها في شكل موارد أساسية، بما يشمل 8 من المساهمين العشرين الأوائل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإني أعول على الآخرين للاقتداء بهذا المثل. ولا تزال قاعدة التمويل الخاصة بالموارد الأساسية ضيقة للغاية، إذ شكلت أكبر ثلاث جهات مقدمة للموارد الأساسية (السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) 34 في المائة من جميع المساهمات الأساسية التي قدمتها الدول الأعضاء في عام 2018. ومع ذلك، فإنني أشعر بالتفاؤل لأن زهاء 70 في المائة من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة شهدت زيادة في عدد المساهمين بالموارد الأساسية الطوعية مقارنة بعام 2016 (انظر الجدول 3). وبشكل عام، ارتفع التمويل الأساسي المقدم من قبل البلدان النامية بنسبة 85 في المائة منذ عام 2015، لترتفع حصة الدول النامية من إجمالي المساهمات في الموارد الأساسية من 16 إلى 23 في المائة.

الجدول 3

اتفاق التمويل: التزام مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 3

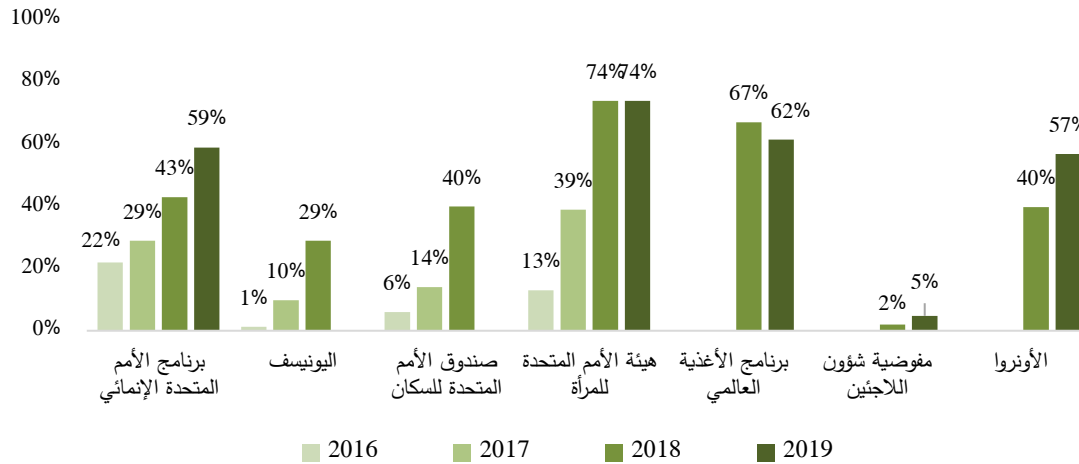
توسيع نطاق مصادر تمويل الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المؤشر	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الأمم المتحدة 1-3 النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تبلغ عن زيادة سنوية في عدد مساهمي التبرعات الأساسية	67% (2017)	100% (2023)	69% (2018)	↑
الأمم المتحدة 2-3 عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصناديق المجمعمة المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، وفي الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	27 and 59 (2017)	50 and 100 (2021)	46 and - (2018)	↓
الأمم المتحدة 3-3 عدد الدول الأعضاء المساهمة في ميزانية نظام المنسقين المقيمين	28 (2019)	100 (2021)	36 (2019)	↑

131 - ويمكن أيضاً ملاحظة تحسن ملحوظ في التمويل الأساسي المتعدد السنوات، وهو أمر بالغ الأهمية لتحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل. ويبين الشكل الحادي عشر الاتجاه الأخير في التمويل الأساسي المتعدد السنوات الذي تلقته سبعة كيانات وهو يمثل أكثر من 85 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي الطوعي الذي تلقته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد شهدت ستة من هذه الكيانات السبعة زيادة في الآونة الأخيرة في نسبة التمويل الأساسي الذي يندرج في اتفاق متعدد السنوات. وفي عدة حالات، كانت الزيادة كبيرة.

الشكل الحادي عشر

حصة الجزء المتعلق بالتبرعات الأساسية من الاتفاق المتعدد السنوات



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

132 - وهناك دلائل أولية تشير إلى أن التحول اللازم لمضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المخصصة في الصناديق المجمعة، على النحو المطلوب في اتفاق التمويل، بدأ يترسخ. ومن المبكر تحديد ارتباط قاطع، لكن الزيادة في المساهمة في التمويل الجماعي مقارنة بفرادى المشاريع قد تكون استجابة للحوافز السلبية التي توفرها الضريبة المطبقة بنسبة 1 في المائة على الأموال المخصصة التي تشكل جزءاً من نموذج التمويل المختلط لنظام المنسقين المقيمين. وسيصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحاً مع توافر البيانات في المستقبل. وبلغ مجموع المساهمات في صناديق التمويل المجمعة المشتركة بين الوكالات 2,46 بليون دولار في عام 2018، ما يمثل زيادة بنسبة 19 في المائة مقارنة بعام 2017. وذهب نحو 38 في المائة من هذه المساهمات إلى صناديق ذات تركيز إنمائي. وزاد تمويل الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية بنسبة 78 في المائة منذ عام 2016، وبات يمثل الآن 7,1 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، مقارنة بالهدف المحدد في اتفاق التمويل وهو 10 في المائة بحلول عام 2023 (انظر الجدول 4) وبوجه عام، قدمت 27 دولة عضواً ما لا يقل عن 10 في المائة من تمويلها غير الأساسي إلى الصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك 16 من المساهمين العشرين الأوائل⁽⁷⁾.

133 - ونشهد أيضاً زيادة في تمويل الصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات. ففي عام 2018، قدرت المساهمات المقدمة إلى تلك الصناديق بمبلغ 720 مليون دولار، ما يمثل زيادة بنسبة 36 في المائة مقارنة بعام 2017. وشمل مبلغاً قدره 452 مليون دولار قدم للصناديق التي لديها موضوع يتصل بالتنمية، وهو ما انعكس في تخصيص نسبة 3,4 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية في عام 2018. ويحدد اتفاق التمويل هدفاً يتمثل في بلوغ حصة 6 في المائة بحلول عام 2023.

(7) انظر المرفق الإحصائي على الإنترنت للاطلاع على التفاصيل <https://www.un.org/ecosoc/en/content/2020-secretary-general%E2%80%99s-report-implementation-qcpr>

134 - ويتضمن اتفاق التمويل أيضا أهدافا مخصصة تتعلق بالصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وصندوق بناء السلام. ومن المخيّب للأمال أنه، مع زيادة طفيفة فقط في المساهمات في عام 2019، لن تتحقق أهداف عام 2020 هذه. ففي عام 2019، بلغت المساهمات في الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ما قدره 55 مليون دولار، أي بزيادة طفيفة عن عام 2018، ولكنها أقل بكثير من الهدف المحدد في اتفاق التمويل وهو 290 مليون دولار سنوياً في عام 2020. وفي عام 2019 أيضاً، بلغت المساهمات في صندوق بناء السلام، الذي يدعم حالياً 200 مشروع في 51 بلداً، 135 مليون دولار، أي بزيادة متواضعة عن مبلغ 129 مليون دولار المسجل في عام 2018، وهو أقل بكثير من الهدف المحدد في اتفاق التمويل لعام 2020 وهو 500 مليون دولار. وإني أدعو جميع الشركاء إلى زيادة دعم أدوات التمويل التكميلية الحاسمة هذه، التي تحقق نتائج في الميدان وتعزز في الوقت ذاته الاتساق والتعاون على صعيد الأمم المتحدة.

الجدول 4

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 2

مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة عن طريق صناديق التمويل المجمعّة والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات المتصلة بالتنمية

المؤشر	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الدول الأعضاء 1-2 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات	5.0% (2017)	10.0% (2023)	7.1% (2018)	↑
الدول الأعضاء 2-2 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية الموجهة من خلال الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	2.6% (2017)	6.0% (2023)	3.4% (2018)	↑
الدول الأعضاء 3-2 الرسمة السنوية للصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030	43 مليون دولار (2018)	290 مليون دولار (2020)	55 مليون دولار (2019)	↑
الدول الأعضاء 4-2 المساهمات السنوية المقدمة إلى صندوق بناء السلام	129 مليون دولار (2018)	550 مليون دولار (2020)	135 مليون دولار (2019)	↑

135 - ويتعلق اتفاق التمويل أساساً بالمساءلة المتبادلة. إذ تتخذ منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من جانبها، خطوات لتعزيز الشفافية وتحفيز الاستثمارات من جانب الشركاء. فقد أعاد مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء تصميم منصته الرقمية، غيتواي، وسوف تطلق النسخة الجديدة في عام 2020. وستشمل نظام إدارة قائم على النتائج يربط مالياً جميع التدخلات بأهداف التنمية المستدامة ويوفر تقارير أفضل عن الأداء البرنامجي والتشغيلي. كما تتخذ الكيانات التي تتلقى موارد من آلية التمويل الجماعي، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، تدابير لتحسين الوضع بخصوص شركاء التمويل والنتائج المحققة.

136 - وأحرزنا أيضاً تقدماً في تحسين الإبلاغ عن تدفقات التمويل على نطاق المنظومة، وهو ما أعاقه في الماضي عدم وجود تعاريف واضحة وتصنيفات موحدة لمختلف أنواع التمويل التي تتلقاها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي إطار "مبادرة مكعب البيانات"، اشتركت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في أوائل عام 2019، في وضع مجموعة من معايير البيانات ومعايير الإبلاغ التي تنطبق على جميع كيانات الأمم المتحدة. وقد وضعت معايير البيانات الجديدة من أجل مواءمة بيانات التمويل مواءمة تامة مع أهداف التنمية المستدامة، في إطار جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً. وتمثل خطوة رئيسية إلى الأمام في تحقيق الهدف المحدد في اتفاق التمويل لجميع الكيانات والمتمثل في تخصيص نفقاتها حسب أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2021. وفي الوقت الراهن، لا يقوم بذلك سوى 10 كيانات من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتماشى معايير البيانات الجديدة أيضاً مع متطلبات الإبلاغ الواردة في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك تطور إيجابي آخر يتمثل في عقد العديد من مجالس الإدارة حوارات منظمة بشأن التمويل مع كيانات الأمم المتحدة التابعة لكل منها، للمساعدة في التعجيل بإحراز تقدم بشأن التزامات اتفاق التمويل (انظر الجدول 5).

الجدول 5

اتفاق التمويل: التزام مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 6

تحسين وضوح الخطط الاستراتيجية الخاصة بالكيانات والأطر المتكاملة للنتائج والموارد وتقاريرها السنوية عن النتائج مقابل النفقات

المؤشر	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الأمم المتحدة 1-6 عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أجرت حوارات منظمة في مجالس إدارتها خلال العام الماضي بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة	62% (2018)	100% (2021)	57% (2019)	↓
الأمم المتحدة 2-6 منصة مركزية وموحدة وسهلة الاستخدام عبر الإنترنت مزودة ببيانات مفصلة حول تدفقات التمويل المعمول بها على مستوى الكيان وعلى نطاق المنظومة	لا (2018)	نعم (2020)	بدء العمل بالمنهجية في عام 2020 ^(أ)	↑

(أ) المنهجية قيد الإعداد، تحت قيادة المكتب التنفيذي للأمين العام.

باء - الوفاء بالتزاماتنا الجماعية

137 - إنني أشعر بالتفاؤل عموماً من التقدم المحرز. فبعد مرور عام على إقرار اتفاق التمويل، ما زال التقدم نحو تحقيق أهدافه متفاوتاً حتماً. ولن يتسنى تقديم لمحة عامة أوفى عما أحرز من تقدم في تنفيذه إلا بعد توافر البيانات عن عامي 2019 و 2020. ولكن لا شك بالفعل في أنه يجري على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأننا نمضي في الاتجاه الصحيح. وعلينا الآن أن نواصل سيرنا فيه متحليين بنفس العزم الذي أبديناه حتى الآن في الوفاء بالتزاماتنا. ولا بد أن يكون رصد اتفاق التمويل منتظماً وصارماً.

138 - وقد ألفت أول عملية تقييم لسلامة الاتفاق الضوء على الثغرات التي يجب علينا أن نسدها. ولذا فإنني أهيب بجميع الكيانات أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بالتزامات كل منها. ويتعين أيضاً أن تقوم جميع الكيانات بكل ما هو ضروري لتعديل نُظم الإبلاغ، وسد ما يعتري الاتساق من ثغرات،

والإبلاغ عن بيانات التمويل في وقت أنسب. فأنا أعول على مكتب التنسيق الإنمائي لتيسير متابعة تلك المساعي بانتظام مع شركاء التمويل في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

139 - وأهيب بجميع الدول الأعضاء أن تواصل تنفيذ اتفاق التمويل ومساءلتنا عن التزاماتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى نطاق جميع مجالس الإدارة. وفي خريف هذا العام، سيكون الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مفيداً في الحفاظ على زخم اتفاق التمويل وفي ضمان أن نظل ماضين في الاتجاه الصحيح صوب الوفاء بالتزاماتنا المتبادلة.

خامساً - تعزيز الدعم في سياقات المكاتب المتعددة الأقطار

140 - لقد دعت البلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار إلى تزويدها بدعم إضافي وأفضل مما هو عليه يكون أنسب من غيره لتلبية احتياجاتها فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا وتحقيق الطموحات الواردة في خطة عام 2030. ويشمل ذلك زيادة الوجود الفعلي والموارد المتعلقة بالسياسات والموارد التقنية، وتيسير المشاركة على نحو أعمق في المنتديات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية، وتعزيز القدرات في مجال البيانات، وتحسين فرص الحصول على التمويل لأغراض التنمية المستدامة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

141 - واستجابةً لتلك النداءات وعملاً بقرار الجمعية العامة 279/72، أُجري استعراضاً للمكاتب المتعددة الأقطار، وبعد مشاورات مستفيضة أُجريت في جميع البلدان والأقاليم الـ 41 المشمولة بخدمات تلك المكاتب ومع جميع الشركاء، قدمت توصيات في تقرير لي لعام 2019 المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/74/73-E/2019/14). وقد أحاط المجلس علماً بالتقرير ودعا إلى إجراء المزيد من المشاورات الشاملة للجميع مع كافة البلدان المعنية بشأن استعراض المكاتب المتعددة الأقطار من أجل اختتامه وتوجيه تنفيذه (القرار 5/2019، الفقرة 9).

142 - وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى آذار/مارس 2020، يشر مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إجراء مشاورات حكومية دولية يُسترشد بها في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أداء المكاتب المتعددة الأقطار وضمان أن تكون ملائمة لتقديم الدعم اللازم الذي يحتاج إليه كل بلد على حدة للدفع قدماً بتنفيذ خطة عام 2030.

143 - وخلال عملية التشاور تلك، استفادت الدول الأعضاء من مشاركة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب التنسيق الإنمائي، اللذين درسا توصياتي لعام 2019، وقدمًا مزيداً من التفاصيل عن التدابير المقترح اتخاذها لتحسين إجراءات الدعم والتنسيق الموضوعيين.

144 - ونظر فريق عامل مشترك بين الوكالات تابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة معني باستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، يتألف من 25 كياناً ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في انعقاده، في وضع طرائق محددة لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بواسطتها من أجل إتاحة الدعم التقني والسياساتي المصمم خصيصاً حسب الاحتياجات، وتغطية أكثر اتساقاً وفعالية وكفاءة، والتعاون الفني في البلدان المشمولة بخدمات المكاتب المتعددة الأقطار. وإضافةً إلى ذلك، حدد مكتب التنسيق الإنمائي ووضع تكاليف الزيادة في قدرات وموارد التنسيق اللازمة لتحسين قدرة نظام

المنسقين المقيمين على مساعدة الحكومات الوطنية في الحصول على عروض الأمم المتحدة والتعامل معها والاستفادة منها.

ألف - تحسين عروض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في منظمات المجتمع المدني

145 - تلبية لطلبات الدول الأعضاء، واستناداً إلى العمل الذي اضطلعت به مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أُوصي بالتعهد بسلسلة من الالتزامات المفصلة في ستة مجالات عمل.

146 - أولاً، وسعيًا إلى كفاءة تقديم دعم تقني وفي مجال السياسات يكون أنسب من غيره لاحتياجات البلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار، ستقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باستعراض وتعديل استجابتها البرنامجية وتخصيص مواردها في سبيل دعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

147 - وستستعرض منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مساعدتها البرنامجية المحددة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وستعدّ لها عروضاً وبرامج جديدة أو مستكملة لهذه الدول بحلول نهاية عام 2020. وفي أثناء ذلك، ستستعرض كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجدداً في النماذج الحالية لتخصيص موارد الكيانات، بالتشاور مع هيئات إدارتها، لاستكشاف مدى إمكانية تجاوز التصنيف القطري والدخل القومي، والنظر في مواطن الضعف، في المعايير المتبعة لتخصيص الموارد الأساسية.

148 - وستنشئ المنظومة أيضاً أفرقة معنية بالمواضيع ذات الأولوية خاصة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية تُعنى بإتاحة سبل أيسر منالاً وأسرع وتيرة للحصول على خبرات في مجال السياسات تكون متكاملة ومصممة خصيصاً حسب الاحتياجات، والاستفادة من الخبرات الداخلية والخارجية، وتعزيز التحليل، وإعداد السياسات، وإقامة الشراكات، وتكون بمثابة نقطة مرجعية من الموارد الفنية للحكومات والمنسقين القطريين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، في اتساق مع الأصول الإقليمية للأمم المتحدة.

149 - وتسهم تلك التدابير في عملية وضع فرادى الخطط القطرية المتعلقة بجميع البلدان المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار، كما أُوصيتُ به في عام 2019، وتكفل أن تفهم الحكومات الوطنية الأنشطة الجماعية والأنشطة الخاصة بكل كيان المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات كل بلد على حدة، وتتفق عليها. وستستند التدابير إلى العمليات والقدرات الحكومية الدولية القائمة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها الدول المتلقية للدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مناطق عمل كل منهما.

150 - ثانياً، سوف تتخذ كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سعيًا إلى تعزيز ومواءمة قدراتها ووجودها الفعلي في سياقات المكاتب المتعددة الأقطار، تدابير ملموسة لاستعراض خبراتها وترتيباتها التنظيمية في الميدان.

151 - وستعيد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية توصيف خبراتها في الميدان وتعزيزها و/أو زيادتها بحلول نهاية عام 2021. وكما أُوصيتُ به في عام 2019، فالكيانات التي لم تقم بعدُ باستعراض وتقويض سلطتها إلى الموظفين على الصعيد القطري، ستعمل ذلك أيضاً بحلول نهاية عام 2020.

152 - وبموازاة مع ذلك، ستقوم تلك الكيانات بإنشاء مراكز تنسيق للدول الجزرية الصغيرة النامية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية و/أو المقار، لضمان متابعة مصممة حسب الاحتياجات ومنسقة لمسار ساموا، ومعالجة الأولويات الشاملة/الأفقية.

153 - وستقوم الكيانات أيضا باستعراض تغطية وجود الكيانات واتخاذ تدابير ملموسة لمواءمتها مع ترتيبات المكاتب المتعددة الأقطار وذلك لتقديم دعم أمثل للبلدان والأقاليم بحلول نهاية عام 2020، وباتخاذ تدابير ملموسة فورية لمواءمة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة واستخدامها على نحو أفضل، تمشياً مع قرارات الدول الأعضاء بشأن الاستعراض الإقليمي.

154 - ثالثاً، وسعيًا إلى تسخير التمويل لأهداف التنمية المستدامة وتحسين سبل الحصول على التمويل، واستدامة المساعدة الإنمائية الرسمية، وحشد الاستثمارات الخاصة، ودعم القدرة على تحمل الدين، وكفالة تمويل كاف يمكن التنبؤ به لأولويات التنمية المستدامة والأهداف، ستعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم في مجال السياسات المتعلقة بتمويل التنمية وتوفر الصكوك والأدوات اللازمة لتلبية احتياجات التمويل المحددة للبلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار.

155 - ويشمل ذلك تقديم الدعم للحكومات في تقييمها لحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق نتائج إنمائية معينة بهدف "حشد" موارد محلية إضافية، وتسخير آليات التمويل من القطاع الخاص، ومواصلة تعبئة المساعدة الإنمائية. وسيشمل أيضا الدعوة إلى استخدام مبادرات مقايضة الديون، وسندات الأثر الاجتماعي، والاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، وغير ذلك من أدوات التمويل الابتكاري، ودعم تطويرها، في إطار شراكات مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية. وسيؤدي ذلك بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى زيادة تشجيع وتعزيز دور الأمم المتحدة من أجل جمع التمويل من القطاع الخاص وعلى نطاق واسع من خلال نماذج التمويل المستدام.

156 - وستواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا تقديم الدعم والتوجيه المتسقين إلى الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص بشأن آليات التمويل المبتكرة، وتعزيزها وإعادة تأكيدها، بطرق منها وضع تصور لإنشاء مرفق تمويلي مبتكر واستكشاف إمكانيته، لمعالجة تقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المشاريع المستهدفة بالاستثمار، والتحفيز على الأخذ بالخيارات الاستثمارية المتكاملة الواسعة النطاق، وتحديد طرق، تكون خاصة بفرادى المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، للحصول على التمويل من القطاع الخاص للأهداف.

157 - رابعاً، ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز نُظم البيانات وجمع البيانات واستخدام البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة ومصنّفة بشأن المسائل ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

158 - ويشمل ذلك تعزيز وبدء تنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية. ويدعو أيضا إلى تحسين آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات والخاصة بكل منطقة بشأن البيانات والإحصاءات دعماً للبلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار، وذلك تمشياً مع المقترحات الرامية إلى إعادة توصيف الأصول الإقليمية للأمم المتحدة وإعادة تنظيمها؛ وزيادة الدعم المقدم لجمع البيانات والإحصاءات واستخدام ذلك لتقرير سياسات قائمة على الأدلة في مجالات المسائل ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

159 - خامساً، ستُيسر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إضفاء صبغة أفضل على تكامل الدول المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار ومشاركتها في المنتديات والعمليات الحكومية الدولية.

160 - وسيشمل ذلك تعزيز ما يُقدم من دعم في التحضير للعمليات التي تجري بقيادة الأمم المتحدة والمشاركة فيها، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ودورات مجلس حقوق الإنسان، والاجتماعات

الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وتمويل التنمية، وغير ذلك من العمليات. وسينطوي أيضاً على دعم الاستثمار في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، لتيسير المشاركة عن طريق الإنترنت، بما في ذلك ما يتعلق باجتماعات الهيئات الإدارية.

161 - أخيراً، وسعيًا إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم الأقاليمي تمشيًا مع خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ستقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتحديد وتبادل الممارسات السليمة ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتيسير تبادل المعارف؛ وإتاحة التعلم عبر الأقران في إطار التحضير للعمليات الحكومية الدولية؛ والربط بين البلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار وبين الشركاء المحتملين، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية، والقطاع الخاص.

باء - تحسين القدرات التنسيقية في المكاتب المتعددة الأقطار

162 - سعيًا إلى المساعدة في تعظيم أثر العروض الموضوعية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى جميع البلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار، سيتعين اتخاذ عدد من التدابير الكفيلة بتعزيز القدرات التنسيقية لهذه المكاتب ووجودها.

163 - وسيكفل مكتب التنسيق الإنمائي أن تكون للمنسقين المقيمين العاملين في المكاتب المتعددة الأقطار والموظفين الموفدين إلى مكاتب المنسقين المقيمين التابعة لها الكفاءات والمهارات المناسبة، وذلك بطرق منها الاختيار والتدريب التمهيديين الخاصين بالمكاتب المتعددة الأقطار. وسيقدم مكتب التنسيق الإنمائي أيضاً دعماً محدداً للمنسقين المقيمين ومكاتب المنسقين المقيمين والمكاتب المتعددة الأقطار من أجل إعداد الخطط القطرية وتكييف أطر التعاون المتعددة الأقطار مع السياق الإنمائي المحدد، وفقاً للتوجيهات الصادرة التي أعدها مكتب التنسيق الإنمائي أواخر عام 2019 بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة.

164 - وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إيفاد 16 من موظفي التنسيق إلى البلدان التي لا تستضيف مركزاً للمكاتب المتعددة الأقطار (سبعة في منطقة البحر الكاريبي وثمانية في منطقة المحيط الهادئ وواحد في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي). وسيساعد موظفو التنسيق، باعتبارهم منسقين رئيسيين في الأمم المتحدة تحت قيادة المنسقين الإقليميين، في زيادة سبل حصول الحكومات على العروض التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيؤيد كذلك موظفو تنسيق إقليميان. وسيعمل أحدهما في المكتب المتعدد الأقطار الموجود في فيجي والآخر في المكتب المتعدد الأقطار الموجود في بربادوس، وذلك لتقديم الدعم للمنسقين المقيمين والمديرين الإقليميين لمكتب التنسيق الإنمائي في توطيد أوجه التأثير مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية وتيسير استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية من الأصول الإقليمية للأمم المتحدة.

165 - وسيخصص مكتب التنسيق الإنمائي أيضاً موارد تنسيقية إضافية للمكاتب المتعددة الأقطار لتغطية تكاليف أنشطة السفر وغيرها من أنشطة التنسيق، كتقديم الدعم اللازم لإعداد الخطط القطرية لجميع البلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار. وستكون هذه الموارد إضافية إلى قاعدة التمويل المخصص لأنشطة التنسيق والسفر التي تحصل عليها جميع مكاتب المنسقين المقيمين في جميع أنحاء العالم. ولضمان إتاحة هذا التمويل الإضافي، لن تُحوّل وجهة أية موارد من منطقة إلى أخرى. وستحصل

جميع المكاتب المتعددة الأقطار على نفس قاعدة التمويل المخصص من الصندوق الاستئماني المحدد الغرض، ولن يختلف التمويل إلا بناءً على عدد البلدان والأقاليم المشمولة.

166 - وأخيراً، وبعد أن تنتظر الدول الأعضاء في المسألة، سأتخذ التدابير القانونية والإدارية والتنظيمية اللازمة لإنشاء مكتب متعدد الأقطار في منطقة شمال المحيط الهادئ. ومن المقدر أن يجري إنشاء مكتب جديد متعدد الأقطار هناك وإيفاد أول موظف متفرغ في غضون 6 أشهر من تاريخ اتخاذ الدول الأعضاء قراراً في هذا الصدد. وقد يتطلب تشغيل المكتب بكامل طاقته تقريباً، بما في ذلك تعيين منسق مقيم فيه، وإبرام الاتفاق القانوني، وتهيئة أماكن العمل المخصصة، فترة إضافية تتراوح بين 3 و 6 أشهر.

167 - وستُسَدَّد التكلفة المترتبة على تعزيز تنسيق المكاتب المتعددة الأقطار من الصندوق الاستئماني المحدد الغرض. ولن تترتب على هذه التغييرات أية آثار في الميزانية، حيث تُقابل التكاليف وفورات مستمدة من تحويل معظم وظائف مراكز الأمم المتحدة للإعلام إلى وظائف لموظفي الاتصالات في إطار الهيكل الموحد لملاك موظفي المكاتب المتعددة الأقطار. وسوف تستمر تغطية تكاليف هذه الوظائف من ميزانية إدارة التواصل العالمي، مما سيفرج عن الأموال المودعة في الصندوق الاستئماني المحدد الغرض التي كانت مخصصة في الأصل لموظفي الاتصالات هؤلاء.

168 - وسيلزم تمويل موارد إضافية للتنسيق في الأقاليم المتلّية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار من موارد خارجة عن الصندوق الاستئماني المحدد الغرض. فالمكاتب القائمة تغطي حالياً 29 من الدول الأعضاء و 12 إقليماً، هي إما أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي أو بلدان مؤسّسة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو بلدان لها ارتباط حر بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستواصل الأقاليم الـ 12 تلّقي الخدمات من مراكز المكاتب المتعددة الأقطار لكل منها. غير أن هذه الأقاليم لن تتلقى موظفي التنسيق داخل البلد الممولين عن طريق الصندوق الاستئماني المحدد الغرض. فأياً وجود لغرض التنسيق في الموقع سيتعين أن يُموَّل من مصادر أخرى، كأن يُموَّل من مساهمات الدول الأعضاء التي تتعلق بها و/أو جهات مانحة أخرى.

169 - وبوسع الدول الأعضاء أن تعوّل على التزامي بضمان أن يكون تنفيذ هذه التوصيات خاضعاً للرصد الوثيق وبإدخال أي تعديلات يقتضيها الحال، بالتشاور مع البلدان المعنية.

170 - وإنني أشعر بالتفاؤل بروح القيادة التي يتحلّى بها مديرو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسيون والتزامهم التام بتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز العروض الموضوعية والتنسيقية التي تقدمها المكاتب المتعددة الأقطار على الفور. فهذه التدابير، بتكليفها أصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حسب الاحتياجات وتعظيم تأثيرها من خلال تعزيز التنسيق، ستفسح المجال لتوطيد الدعم المقدم من المنظومة وتوسيع نطاقها ليشمل جميع البلدان المشمولة بخدمات المكاتب المتعددة الأقطار، وبالأخص الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي نهاية الأمر، سوف يتجسّد ذلك في تقديم دعم أقوى في مجال السياسات للبلدان عند تعاملها مع مقايضات معقّدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وإيجاد سبل لتوسيع الحيز المالي، والتعامل مع تحديات الدين، وتعبئة التمويل؛ وتقديم دعم تشغيلي أكثر متانة في الميدان. ومن شأن اتخاذ الدول الأعضاء قرارات حاسمة بشأن التوصيات المذكورة أعلاه أن يمكّننا من اتخاذ تدابير بالغة الأهمية للتعبئة للعمل من أجل تحقيق خطة عام 2030 والدفع قدماً بمسار ساموا في سياقات المكاتب المتعددة الأقطار.

سادسا - تسخير الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق خطة عام 2030

ألف - الاستفادة من القيمة الإقليمية للأمم المتحدة لتقديم الدعم على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي

171 - 169 - إن تعزيز استجابة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي أمر بالغ الأهمية لتعظيم أثر الدعم المقدم لخطة عام 2030 في كل بلد على حدة. وقد ظل أيضا هذا الإدراك البسيط والهام مندرجاً في صميم عملية الاستعراض الإقليمي على مدى العامين الماضيين، في الوقت الذي سعى فيه إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتأثير والشفافية في الأصول الإقليمية للأمم المتحدة، دعماً لإحراز النتائج في الميدان. وقد قدّم تقريره السابق (A/74/73-E/2019/14) بيانات وافية عن قدرات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، شملت استعراضاً عاماً لا سابق له عن المهام وأعداد الموظفين ورُزم الميزانية على نطاق الأمم المتحدة بأكملها⁽⁸⁾.

172 - وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 15/2019، تركز الاهتمام في عملية الاستعراض الإقليمي على الحاجة الملحة إلى تعزيز الشفافية، والحد من تجزؤ أعمالنا المتعلقة بالسياسات في المناطق، وتحسين ربط هذه الأصول بالمستوى القطري. والأساس المنطقي لذلك واضح وهو أن الوفاء بالمطالب الكثيرة المنصوص عليها في خطة عمل عام 2030 - والتحديات العابرة للحدود ودون الإقليمية والإقليمية التي تعترض البلدان في مسيرتها - يستلزم حضوراً إقليمياً للأمم المتحدة بمزيد من التعاون. ويشكل ذلك السبيل الحاسم لإطلاق العنان لثروة من الخبرات على الصعيد الإقليمي.

173 - ولأول مرة على الإطلاق، أصبحنا نشهد حدوث التنسيق بين جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المناطق، بما في ذلك اللجان الإقليمية، لضمان الاتساق في العمل على نطاق الأمم المتحدة وتجنب الازدواجية في دعمنا لأهداف التنمية المستدامة. فنحن بفعلنا لذلك نسد عجزاً تاريخياً. بل إن العمل على المستوى الإقليمي لا يزال يجري في إطار هيكل وضع له تعريف فضفاض في أواخر التسعينات، في حين تركز الجهود السابقة المبذولة لإيلاء الاهتمام والإصلاح منذ ذلك الحين على التنسيق على الصعيدين القطري والعالمي. فعلينا ألا نستمر في إغفال المستوى الإقليمي، لا سيما في وقت تتوقع فيه البلدان أن تزودها الأمم المتحدة بأقصى قدر من الدعم بدون استثناء.

174 - وأشعر بالتفاؤل إذ أرى أن الدعم الذي تقدمه اللجان الإقليمية إلى البلدان أصبح الآن يجري على نحو أفضل مع المنسقين الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما يكفل استجابة جماعية للمطالب القطرية بمزيد من الاتساق والشفافية. وعلاوة على ذلك، ومع أداء المنسقين الإقليميين دور الوسيط، تتمتع أفرقة الأمم المتحدة بقدرة أكبر على الاستفادة من الخبرات الواسعة المتاحة في اللجان الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، لدعم العمل القطري. وتبذل الآن جهود منتظمة لضمان قيام المنسقين الإقليميين وجميع المديرين الإقليميين الجدد في مكتب التنسيق الإنمائي بزيارات تعريفية إلى اللجان الإقليمية المعنية. وازداد التعاون الداعم للأولويات القطرية إلى حد كبير، كما أن انطباعات المنسقين الإقليميين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج بشأن فوائد هذا الشكل الجديد من التعاون إيجابية. وتنتظر عدة

(8) انظر (Cepei, A Sustainable Regional UN (April 2019).

كيانات أيضا في سبل تقوم في إطارها بإعادة تنظيم نهجها الإقليمي من أجل التوصل إلى إنشاء هيكل إقليمي يكون قائما على قدر أكبر من المشاركة. فعلى سبيل المثال، نقل برنامج متطوعي الأمم المتحدة موظفيه الذين يديرون مجموعة أعماله الإقليمية من المقر إلى المراكز الإقليمية في استطنبول، تركيا؛ وبانكوك؛ وبما سيتي؛ وداكار؛ وعمان؛ ونيروبي، وذلك بهدف تحقيق التآزر مع سائر كيانات الأمم المتحدة.

175 - ولدنا الآن فرصة لإضفاء الطابع المؤسسي على التقدم المحرز والارتقاء به إلى المرحلة المقبلة. فما زلت مقتنعا بأن أفضل طريق للمضي قدما يتمثل في التقدم تمشياً مع المجالات التحويلية الخمسة التي طرحتها الدول الأعضاء في العام الماضي، بعد مشاورات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والرؤى الثاقبة المستقلة التي قدمها خبراء خارجيون في مجال التنمية المستدامة من مناطق مختلفة بتنسيق من مؤسسة Ceperi للدراسات الاستراتيجية الدولية، وهي مجمع فكر يعنى بقضايا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

176 - وتشمل المجالات التحويلية الخمسة ما يلي:

(أ) إنشاء منابر تعاونية إقليمية تابعة للأمم المتحدة يكون من شأنها أن تستوعب آليات التنسيق القائمة المتمسكة بالازدواجية، وتعزيز التعاون بشأن التنمية المستدامة بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة على الصعيد الإقليمي؛

(ب) إنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف في كل منطقة، من خلال تجميع الخبرات المتاحة في مجال السياسات المتناثرة على نطاق مختلف الكيانات؛

(ج) بذل جهود ترمي إلى تعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي، بطرق منها تقديم تقارير سنوية عن النتائج التي حققتها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي دعماً لخطة عام 2030؛

(د) إطلاق عملية لإدارة التغيير على أساس كل منطقة على حدة تسعى إلى توطيد القدرات القائمة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات؛

(هـ) تحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بمزيد من الكفاءة إلى المكاتب الإقليمية من خلال مكاتب دعم إداري مشتركة (مثل الموارد البشرية، والمشتريات، وأماكن العمل المشتركة، في جملة أمور أخرى)، على غرار الجهود التي نبذلها على الصعيد القطري.

177 - وقد أجرى فريق استعراض داخلي، بمشاركة اللجان الإقليمية وكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بقيادة نائبة الأمين العام وبدعم من المستشار الخاص للأمين العام للإصلاحات، مناقشات قوية بشأن كل مجال من هذه المجالات وكفل تولي زمام الأمور بشأن طريق المضي قدما. وفي كل منطقة، قدمت أفرقة مخصصة مشتركة بين الوكالات يشارك في رئاستها الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية ورؤساء الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، توصيات بشأن كيفية تنفيذ التدابير المحددة للمجالات التحويلية الخمسة، على أساس كل منطقة على حدة. وقد دعمت المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي هذه العملية للمساعدة في ضمان اتساقها مع جهود الإصلاح المبذولة على نطاق أوسع.

178 - وأعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 15/2019 عن تطلّعه إلى إجراء مشاورات حكومية دولية شاملة للجميع من أجل اختتام وتنفيذ الاستعراض الإقليمي على أساس كل منطقة على حدة (الفقرة 8). وقد أُجريت مشاورات مع الدول الأعضاء اتخذت أشكالاً مختلفة، منها التجمعات الإقليمية والجلسات العامة. وكشفت تلك المشاورات عن وجود تأييد عام للانتقال من التنسيق الحالي الفضفاض إلى التعاون بين الأصول الإقليمية بمزيد من الفعالية. وأتاحت أيضاً إجراء حوار قوي وتقديم إيضاحات بشأن الفوائد المتوقع تحقيقها من جميع تدابير التغيير المتوخاة. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء على انخراطها في هذه المساعي بروح من الشراكة، وطرحها الأسئلة المستعصية، ومساعدتنا على تنقيح الاقتراحات، التي أثّرتنا بوجهات نظرها في إطار هذا المسعى. فاليوم، يمكننا القول بكل ثقة إن الإصلاح حظي بالتأييد على الصعيد الإقليمي. ولا بد لنا أن نغتتم هذا الزخم ونمضي قدماً معاً.

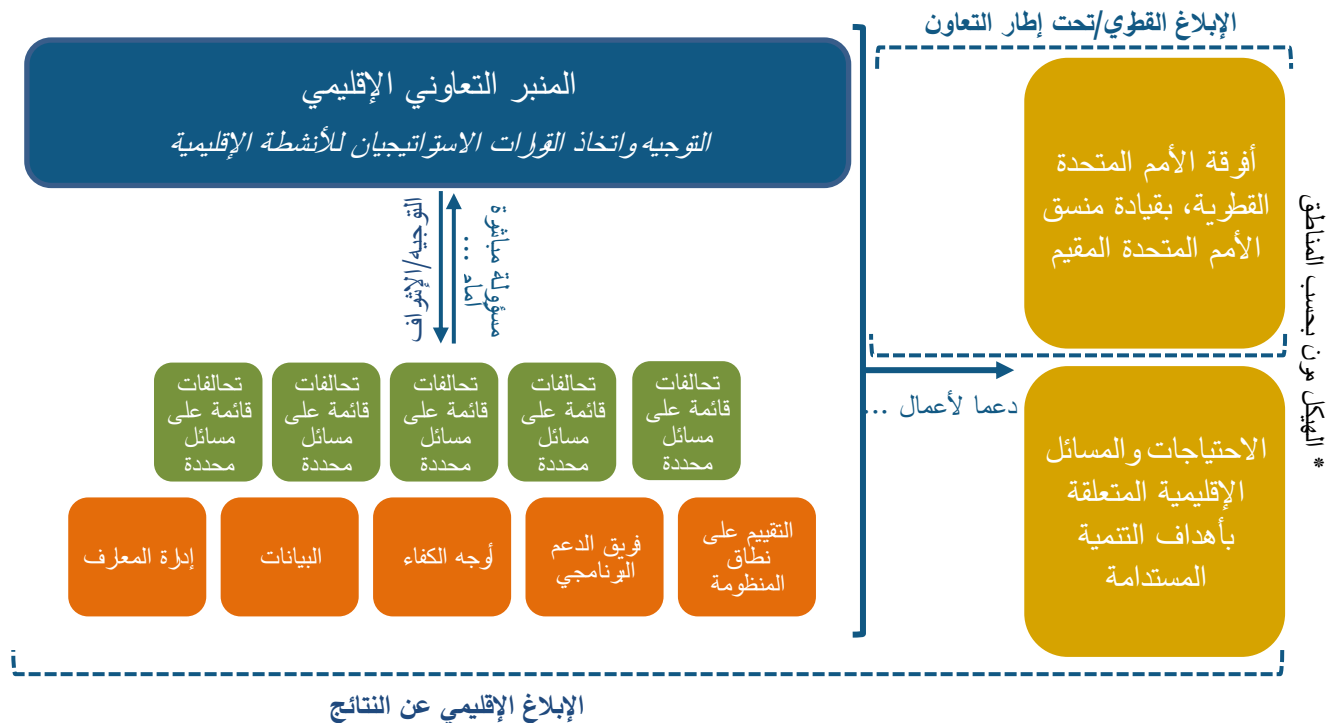
باء - العناصر المشتركة في تعزيز الهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

179 - سيجتمع منبر التعاون الإقليمي بين الهياكل القائمة في آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، التي تعايشت في السنوات السابقة بازدواجية واضحة في التكوين وغالبا في الأنشطة. وسيكون المنبر ذو طابع داخلي للتعاون فيما بين الوكالات، على غرار أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومن المهم أن نكون واضحين بشأن بعض المعايير. فمنابر التعاون الإقليمية هي أولاً ليست منتديات حكومية دولية. وهي ثانياً ليست مصممة لاستحداث مبادرات إقليمية جديدة، بل هي بالأحرى ترمي إلى تحسين الوضع القائم. وأخيراً، فإن منابر التعاون الإقليمية ليست آلية إشراف جديدة خاصة بأفرقة الأمم المتحدة القطرية أو المنسقين المقيمين، الذين ما زالوا مسؤولين أمامي مباشرة. فمنبر التعاون الإقليمي يرمي إلى تحقيق هدف واضح وبسيط هو أن يكفل، بطريقة لا تترتب عليها أية تكاليف، التنسيق والتعاون وتحسين الاستعانة بخبرات الأمم المتحدة وأصولها على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وهذا أمر هام لنفاذ الاندواجية في جهودنا أفقياً (على نطاق الكيانات الإقليمية) أو رأسياً (بالأنشطة المضطلع بها على الصعيدين العالمي أو القطرية). وستجتمع منابر التعاون الإقليمية، في نهاية المطاف، بين القيادة والمساءلة والوضوح وبين الأهداف والأنشطة والنتائج على نطاق المنظومة في المناطق من أجل زيادة الدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى البلدان.

180 - وستتولى نائبة الأمين العام رئاسة منبر التعاون الإقليمي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع وكلاء الأمين العام للجان الإقليمية المعنية والمديرين الإقليميين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برتبة أمين عام مساعد - بصفتهم نواباً للرئيسة. وسيعقد المنبر اجتماعاته بعدة صيغ، بما في ذلك مرة في السنة بقيادة نائبة الأمين العام، وبشكل متعاقب مع المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، الذي لا يزال يمثل المنبر الحكومي الدولي لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي. وستقدم المكاتب الإقليمية لمكتب التنسيق الإنمائي واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات الأمانة لمنبر التعاون الإقليمي، بتوجيه عام من رئيسة المنبر ونائبا الرئيسة. إضافة إلى ذلك، ستقدم اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم اللوجستي اللازم لاجتماعات المنبر، بالاستفادة من خبراتها القوية وقدراتها التشغيلية. وسيقود مكتب التنسيق الإنمائي الدعم المقدم إلى الرئيسة ونائباها فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات التخطيط السنوية لمنبر التعاون الإقليمي، حيث يُحدد جدول أعمالها للسنة واستعراض التقدم المحرز في السنة السابقة.

الشكل الثاني عشر

الهيكل الإقليمي المقترح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية



181 - وسيجري إعداد الفصل الإقليمي لإطار الإدارة والمساءلة من أجل ضمان الاتساق مع عنصره على الصعيد القطري، ولتسجيل العلاقات داخل منابر التعاون الإقليمية وفيما بينها.

182 - وسيُعاد تنظيم معظم آليات العمل القائمة حالياً في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة وآلية التنسيق الإقليمي وذلك بإقامة تحالفات قائمة على مسائل محددة تكون محددة زمنياً، تجمع بين الخبرات القائمة في الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التعاون بشأن المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية - مثل التجارة، والصحة العالمية، والاتجار بالبشر، وتغير المناخ - أو المسائل التي يطلب لها المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية الدعم والتوجيه الإقليميين. وسيقودها عضوان أو ثلاثة أعضاء كحد أقصى. وفي جميع المناطق، ستكون التحالفات القائمة على مسائل معينة مدفوعة بالطلب وستستجيب للاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان أو لمطالب أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل منها. وستختلف التحالفات القائمة على مسائل معينة باختلاف الأولويات السياسية في كل منطقة

183 - وببين تحليل للتفكير السائد حالياً على نطاق جميع المناطق أن كل منبر تعاوني إقليمي على حدة سيتبع نهجاً فريداً في إنشاء تحالفاته القائمة على مسائل محددة (انظر الشكل الثالث عشر). فتغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود، والتنقل البشري بمختلف أشكاله هي مسائل شائعة يجري النظر في إنشاء تحالفات قائمة على مسائل محددة بشأنها في جميع المناطق. ويشكّل التوسع الحضري أحد مجالات التركيز بين دول أوروبا، ووسط آسيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، ولكن لا توجد تحالفات قائمة على مسائل محددة مخصصة لهذا الغرض في المناطق الأخرى. ويجري النظر في مسائل المساواة بين الجنسين

وحقوق الإنسان والشباب في جميع المناطق، وإن كانت ستُعْمَم في بعض المناطق، بينما ستُخصَّص لها تحالفات من هذا القبيل في مناطق أخرى. كما يتضح أيضاً وجود تركيز قوي على التحول الاقتصادي في جميع المناطق، وإن كان بنقاط دخول مختلفة. والتحالفات الأخرى القائمة على مسائل محددة هي فريدة من نوعها في مناطقها، إذ ينصب التركيز مثلاً على الجريمة والعنف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى الرغم من أن منطقة أوروبا وآسيا الوسطى هي وحدها التي نظرت في إنشاء تحالف قائم على مسائل محددة معني بالصحة في هذه المرحلة، فإن بلداناً أخرى تدرس حالياً سبلاً لتعميم منظور مكافحة جائحة كوفيد-19 في جميع التحالفات القائمة على مسائل محددة.

الشكل الثالث عشر

التفكير الحالي بشأن التحالفات القائمة على مسائل محددة

الدول العربية	أوروبا ووسط آسيا	التفكير الحالي بشأن التحالفات القائمة على مسائل محددة
- الهجرة - التوسع الحضري - محور العمل الإنساني/التنمية - الأمن الغذائي وتغير المناخ والبيئة - الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وكفاءة الطاقة - المياه والأمن الغذائي والتغذية - تمكين الوهاقين والشباب وإدماجهم - العدل والمساواة بين الجنسين - إدارة الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية - الإدارة الاقتصادية: تمويل أهداف التنمية المستدامة، والتجارة، والدينون - الحماية الاجتماعية - الخدمات الاجتماعية الجيدة ووفرة المجتمعات المحلية على الصمود - الصحة والرفاه - التعليم والتكنولوجيا	- الصحة والرفاه - المساواة بين الجنسين - الوهابون والشباب - الحماية الاجتماعية - حركات النزوح الكبيرة للأشخاص، والتشرد والقرعة - على الصمود - البيانات والإحصاءات - البيئة وتغير المناخ - النظم الغذائية المستدامة - التنمية الحضرية المستدامة - آسيا والمحيط الهادئ - تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ - بناء القدرة على الصمود - الإدماج والتمكين - تنقل الأشخاص والتوسع الحضري - حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - التنقل البشري - التنمية المنصفة - الجريمة والعنف - الحكومة والمؤسسات - تغير المناخ والقدرة على الصمود أفريقيا - نظم البيانات والإحصاءات - إدارة الاقتصاد الكلي والتحول الاقتصادي - العوائد الديموغرافية (الشباب، المسائل الجنسانية) - التكنولوجيات الجديدة، أشكال الانتقال الرقمي - تغير المناخ، والقدرة على الصمود وأشكال الانتقال في مجال الطاقة - السلام والأمن وحقوق الإنسان - التشرد والهجرة

184 - وتمشياً مع المجال التحويلي الثاني المقترح على الصعيد الإقليمي، فقد توسّعت جميع المناطق أيضاً في خططها لتجميع الخبرات المتداخلة القائمة في مراكز مشتركة لإدارة المعارف. فهذه طريقة ذات منحى عملي لإزالة الازدواجية في الأنشطة والقدرات القائمة وتحويلها إلى فرص للتأثر. وستمكن هذه المراكز البلدان من تحديد الأصول الإقليمية المتاحة والوصول إليها على نحو أفضل لتلبية الاحتياجات والأولويات الوطنية في الوقت الحقيقي. وسيكون الوصول إلى هذه المراكز متاحاً للدول الأعضاء لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في جملة أمور أخرى، وإفساح المجال لتبادل الممارسات السليمة. ويجري تقييم مدى قابلية المراكز للتشغيل البيئي في مختلف المناطق.

185 - وقد أحرزنا أيضاً تقدماً في توحيد البيانات والقدرات الإحصائية في المناطق. فبوابات أهداف التنمية المستدامة هي قيد النشر في جميع المناطق، بقيادة اللجان الإقليمية التي تعمل مع كيانات أخرى تابعة

لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضطلع بمسؤوليات جمع البيانات، وذلك لتوفير بيانات موحدة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي كمركز جامع للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وستساعد بوابات أهداف التنمية المستدامة في نشر البيانات على نحو متسق على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولن تترتب عليها أية تكاليف في الميزانية، من خلال تجميع القدرات القائمة حول البيانات والإحصاءات.

186 - وحددت أيضاً جميع المناطق شكل التقارير الإقليمية عن الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة التي ستشرع في إصدارها سنوياً وللمرة الأولى على الإطلاق. ولئن كان مضمون كل تقرير سيتناول الخصائص الإقليمية، فإن نطاقها سيكون متسقاً. وستركز جميع التقارير الإقليمية على المساهمات الجماعية المقدمة من المبادرات الإقليمية، بما في ذلك البرامج العابرة للحدود في المجالات المواضيعية للبلدان لكل من التحالفات القائمة على قضايا محددة. وسوف تتضمن تلك التقارير الدعم المقدم على الصعيد الإقليمي وصولاً إلى النتائج القطرية. ولا يقصد منها ازدواجية الإبلاغ على الصعيد القطري ولن تتناول الأعمال الخاصة بكل وكالة. بل ستعكس ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من اقتراحات جماعية ذات قيمة في المنطقة. وسيجري إطلاع الدول الأعضاء في كل منطقة على هذه التقارير قبل انعقاد المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة لكل منها. كما ستسترشد بها الدول الأعضاء في تقديم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي، مما يتيح للدول الأعضاء الفرصة لتوجيه ما تبذله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من جهود على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

187 - ولتحقيق رؤيتنا لإضفاء مزيد من الكفاءة على العمليات على جميع المستويات، ستقوم جميع منابر التعاون الإقليمية بإعداد استراتيجيات لتسيير أعمالها على الصعيد الإقليمي. فهي ستنتظر في الخدمات المشتركة بين المكاتب الإقليمية التي تستضيفها المدينة الواحدة، وتستكمل استراتيجيات تسيير الأعمال لفريق الأمم المتحدة القطري، مع تحديد شامل للطلب على الخدمات التشغيلية المشتركة لمطابقتها مع الموردين المحتملين، باتخاذ جودة الخدمة وكفاءة التكلفة مبدئين توجيهيين في ذلك. وقد أعيد تفعيل أفرقة إدارة العمليات الإقليمية لإعداد وتنفيذ استراتيجيات إقليمية لتسيير الأعمال، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، تمشياً مع الاحتياجات الإقليمية المحددة. وتلك هي المرة الأولى التي تشارك فيها المنظومة في عملية جماعية لتحديد الخدمات التي يمكن تقديمها بطريقة مشتركة لضمان أن يكون وجودنا الإقليمي أكثر كفاءة أيضاً. أما في الأمد المتوسط، فأنا موقن من أن إعادة التنظيم على الصعيد الإقليمي ستثبت جدواها ليس للنهوض بخطة عام 2030 فحسب، بل أيضاً لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة في عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

جيم - الخطوات المقبلة المتوقعة في كل منطقة: لمحة عامة عن النهج المتبع على أساس كل منطقة على حدة

188 - في أفريقيا، تُرصد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ميزانية سنوية إجمالية لأنشطتها الإقليمية تقارب 300 مليون دولار⁽⁹⁾، تُخصص نسبة 20 في المائة منها من خلال اللجان الإقليمية فيما تُقدم 80 في المائة

(9) جميع الأرقام الواردة في هذا الفرع جُمعت استناداً إلى البيانات المتاحة واستُكملت بدراسات استقصائية مشتركة أجريت بالتعاون مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار عملية المسح التي أجرتها مؤسسة Cepei للدراسات الاستراتيجية الدولية

منها من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي هذه المنطقة، تتبع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجا فريدا من نوعه لكفالة أن يغذي الهيكل الإقليمي الجديد التعاونَ القوي بالفعل مع الاتحاد الأفريقي ويعززه. ولتحقيق هذه الغاية، سينص برنامج عمل منبر التعاون الإقليمي على عقد دورات مكرسة لذلك مع الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التعاون وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطتي عام 2063 وعام 2030. وتجرى بالفعل مناقشة المبادرات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنابر التعاون الإقليمية. وتتناهى المسائل التي ستكون موضوع التحالفات القائمة على مسائل محددة⁽¹⁰⁾ في أفريقيا مع الأولويات الرئيسية المحددة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. ويشمل ذلك التركيز بوجه خاص على تعزيز البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ والتحول والتنوع الاقتصادي؛ ومساعدة الحكومات الأفريقية في تسخير العائد الديمقراطي والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع؛ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والانتقال في مجال الطاقة لمكافحة تغير المناخ. ويجري النظر أيضا في إنشاء تحالفات قائمة على مسائل محددة بشأن التشرد والسلام والأمن وحقوق الإنسان، مما يؤكد الروابط البالغة الأهمية القائمة بين التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام وحقوق الإنسان في منطقة لا تزال بلدان كثيرة فيها تواجه نزاعات، وحالات طوارئ واسعة النطاق. ومن المتوقع أن تُصدر جميع التحالفات في أفريقيا مشاريع خطط عملها في أوائل عام 2020 لتنفيذها بعد أن تنظر الدول الأعضاء في الاستعراض الإقليمي.

189 - وسيكون مركز إدارة المعارف في أفريقيا بمثابة مركز جامع يضم بيانات متعددة القطاعات ومنشورات وموارد تُعلم وقائمة بأسماء الخبراء المعتمدين. ومن المتوقع أن يركز في البداية على الأولويات الإقليمية التي تجسدها التحالفات القائمة على مسائل محددة. وسيساعد المركز في تحديد المعلومات والمعارف والخبرات الهامة المتناثرة على نطاق المنظومة واختيارها وتنظيمها وتعميمها ونقلها. والمتوخى منه أن يكون صلة وصل بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وستقام بوابة أهداف التنمية المستدامة الخاصة بأفريقيا على أساس مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز عملية تتبع الأهداف من أجل خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وسيبدأ في نيروبي أول مسعى من نوعه في تجريب استراتيجيات إقليمية لتسيير الأعمال..

190 - وبلغ مجموع الميزانية السنوية للأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الدول العربية نحو 450 مليون دولار، تحتفظ منها اللجان الإقليمية بنحو 10 في المائة، فيما تُنفذ الكيانات الأخرى التابعة للمنظومة نسبة 90 في المائة المتبقية. وتنظر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الدول العربية في إنشاء مجموعة من التحالفات القائمة على مسائل محددة تستند إلى الأفرقة العاملة التي كانت سابقا مقسمة بين آلية التنسيق الإقليمي ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة. وستتناول تلك التحالفات قضايا شتى تشمل الهجرة، والتوسع الحضري، وتعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة لقطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا، علاوة على إدارة الاقتصاد الكلي (الحماية الاجتماعية، وتمويل أهداف التنمية المستدامة، والتجارة، وإدارة الديون). وعلى غرار أفريقيا، ستتشى أيضا منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في

في عام 2019. وقد أطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ذلك المسح في الفترة السابقة لاجتماع منظمة الدول الأمريكية لعام 2019.

(10) في أفريقيا، يجري اعتماد مصطلح "التحالفات القائمة على مسائل/فرص محددة".

الدول العربية تحالفا قائما على مسائل محددة يكون مكرسا لتناول الصلة بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية، وذلك لتمكين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من العمل في بلدان محددة تمر بأزمات. وتتوقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا إنشاء تحالفات من ذلك القبيل مكرسة الغرض تُعنى بمسائل المساواة بين الجنسين والمسائل المتصلة بالشباب.

191 - وقد أحرزت المنطقة العربية تقدما كبيرا في تصميم مركزها لإدارة المعارف، سيُطلق عليه اسم "منارة". ومركز "منارة"، الذي بلغ فعلاً مرحلة النموذج الأولي، يستند إلى مركز بيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي تستضيفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ليشمل أيضا أصولاً من كيانات أخرى في المنطقة. وسيستعين المركز بالذكاء الاصطناعي لتوليف المعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المستمدة من مجموعة واسعة من المنتجات المعرفية. وفي المنطقة العربية أيضاً، اختير مركز المنارة ليكون "المركز الجامع" للبيانات ورصد أهداف التنمية المستدامة، إضافةً إلى تجميع المنتجات المعرفية، وموارد التعلم، وقوائم الخبراء، وأدوات المحاكاة في مجال السياسات. وسيحصل على البيانات والمنتجات المعرفية من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها، والمكاتب الإحصائية الوطنية، ومصادر أخرى غير تقليدية، بما في ذلك البيانات الضخمة. وقد وُضعت منهجية إعداد قوائم الخبراء ويمكن وضعها في صيغتها النهائية بعد وقت قصير من اختتام الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسعيًا إلى النهوض بالعملات بمزيد من الكفاءة، تقدم الإسكوا بالفعل خدماتها وتساعد في استحداث خدمات مشتركة في بيروت، حيث يوجد مقرها. فهي تستضيف حالياً مكتب المنسق المقيم في لبنان، إضافةً إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومركز الأمم المتحدة للإعلام، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان. فهذا جهد أولي ولكنه يبعث على التفاؤل يمكن الاستناد إليه.

192 - وتبلغ الميزانية السنوية الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ ما يقرب من 290 مليون دولار، تمثل اللجان الإقليمية منها نحو 26 في المائة، فيما تمثل الكيانات الأخرى التابعة للمنظومة نسبة 74 في المائة المتبقية. وفي ظل مرحلة الانتقال إلى العمل بهيكل إقليمي جديد، حددت المنظومة في هذه المنطقة خمسة من التحالفات القائمة على مسائل محددة حيث يوجد طلب قوي على خدماتها من البلدان والقدرات والموارد القائمة على نطاق عدة كيانات. ويشمل ذلك مسألة المناخ، مع تركيز رئيسي على حفر عملية إزالة الكربون باتخاذ إجراءات محددة الأهداف بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وبناء القدرة على الصمود مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث والوقاية من الأخطار البيولوجية؛ وتشجيع الإدماج من خلال تعزيز نُظم جمع البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية، في سياق جائحة كوفيد-19؛ وتنقل الأشخاص والتوسع الحضري؛ وتعميم مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

193 - ويوجد بالفعل مركز المعارف الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وسيجري تشغيله بالكامل بمجرد انتقالنا إلى العمل بهيكل إقليمي جديد. وسيقدم الدعم إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ، بما يجمع بين المعارف والخبرات وتقديم مشورة متسقة في مجال السياسات إلى البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيجري التعجيل بتشغيل المركز استناداً إلى مكتب المساعدة الحالي المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والذي سيعتمد في المستقبل على موارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل. وستُضاف إلى مركز المعارف قائمة من الخبراء والأخصائيين في مختلف مجالات خطة عام 2030 من شتى أنحاء المنظومة، بدءاً بالمجالات في

الميدان التي هي أكثر ما ترد طلبات الدعم بشأنها من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيكون المركز ميسراً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات على السواء، وسيتيح أيضاً إمكانية الاطلاع على بوابة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أُطلقت في عام 2019. واستناداً إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالأهداف والمستمدة من قواعد البيانات العالمية، تقدم البوابة بيانات عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، والعرض المرئي، والتقييمات، وسيُوسَّع نطاقها لتشمل تقييمات التقدم الوطنية للأهداف. وتتولى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الريادة في مجال الإبلاغ عن النتائج، ووضعت بالفعل قيد التجريب إعداد تقرير شامل للمنظومة عن النتائج التي حققتها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، سيُطلع عليه أيضاً منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة. كما أنشأت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فريقاً تنفيذياً إقليمياً في أوائل عام 2020 يتولى وضع استراتيجية مشتركة لتسيير الأعمال، تستند إلى الخدمات القائمة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أكثر من 20 من كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة.

194 - وفي أوروبا ووسط آسيا، تبلغ الميزانية السنوية الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر من 150 مليون دولار، يجري توجيه ما يقرب من 30 في المائة منها عن طريق اللجان الإقليمية ونسبة 70 في المائة المتبقية عن طريق كيانات أخرى تابعة للمنظومة. وفي المستقبل، سيقوم فريق المنظومة بترسيخ الانتقال إلى العمل بهيكل إقليمي جديد بناءً على سجله الجيد فعلاً في مجال التعاون. ومن المسلم به أن هذه المنطقة تتبوأ مركزاً طليعياً فيما يتعلق بالتعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وكانت أول منطقة تعتمد آلية شبيهة بالتحالفات القائمة على مسائل محددة المقترحة منذ عام 2016. وقد استعرضت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة التحالفات الحالية من ذلك القبيل، وهي تعترم الاحتفاظ بسبعة تحالفات منها، تشمل مسائل الصحة، والبيانات، والمساواة بين الجنسين، والشباب والمراهقين، والحماية الاجتماعية، وتشمل كذلك - على غرار مناطق أخرى - تغير المناخ وحركات النزوح الكبيرة للأشخاص. وتتنظر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أوروبا ووسط آسيا أيضاً في إنشاء تحالفين إضافيين لمعالجة المسائل المتصلة بالنظم الغذائية المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة، استناداً إلى عمل للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الطويل الأمد في تحديد معايير النقل للمنطقة. ويجري إعداد خطط عمل كل تحالف على حدة بالتشاور مع المنسقين الإقليميين في المنطقة.

195 - وسيجمع مركز إدارة المعارف في أوروبا ووسط آسيا الخبرات والمنتجات المعرفية المتوفرة، التي ستتاح للاطلاع عليها في مستودعات ومكتبات رقمية. وإضافةً إلى ذلك، سيشمل المركز عنصراً عن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة، بدلاً من إنشاء بوابة منفصلة عن الأهداف كما هو الحال في مناطق أخرى. وسيستفيد المركز من تحالف قائم على مسائل معينة مكرس للبيانات والإحصاءات، مما سيساعد في توجيه البيانات دعماً للبلدان عن طريق المنسقين الإقليميين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولنهوض بمكاتب الدعم الإداري المشتركة، يجري حالياً إنشاء فريق إقليمي لإدارة العمليات ليشارك، بالتعاون الوثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي، في إجراء تقييم شامل للمجالات التي يمكن فيها استكشاف الخدمات المشتركة في المواقع الرئيسية التي يتركز فيها وجود الأمم المتحدة هما جنيف واسطنبول.

196 - وأخيراً، تبلغ الميزانية السنوية الإجمالية للأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو 365 مليون دولار، تمثل منها ميزانية اللجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو 20 في المائة، فيما تمثل الكيانات الأخرى في المنظومة نسبة 80 في المائة المتبقية. وقد أكدت المشاورات التي أجريت في سياق الاستعراض الإقليمي وجودَ رغبة قوية في تولي زمام الأمور وتقدير واسع النطاق عند جميع الدول الأعضاء في المنطقة للدعم الذي تلقته في مجال السياسات في السنوات السابقة، ولا سيما من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيستند الهيكل الإقليمي الجديد إلى هذا الأساس القوي، بتركيزه على الصلة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبقية كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتجسّد المجموعة الأولية من التحالفات القائمة على مسائل معينة جهوداً متوازنة في مجال تحديد الأولويات يسخر المزايا النسبية التي تقدمها جميع الكيانات. فهناك تركيز قوي على تحقيق نمو منصف يكفل التصدي لأوجه عدم المساواة المرتفعة في المنطقة على نحو لا سابق له؛ والنهوض بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الدعم في مجال السياسات للحد من الجريمة والعنف، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات؛ وضمان تقديم دعم قائم على الوعي بالمخاطر لخطة عام 2030، مع التركيز على المساهمات المحددة وطنياً التي تتطوي على طموح أكبر، وتحديد الحلول المستمدة من الطبيعة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ومن شأن إنشاء تحالف قائم على مسائل محددة معني بالحوكمة أن يساعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تقديم ردود موحدة على طلبات الدعم المتزايدة لضمان حضور مؤسسات عادلة ومستجيبة وخاضعة للمساءلة ونظم فعالة لتقديم الخدمات العامة. وأخيراً، سيكفل إنشاء تحالف قائم على مسائل محددة معني بالتنقل البشري اتباع منظور إنمائي لمعالجة الأسباب الجذرية للتنقل غير المنظم في مناطق فرعية محددة وأثار ذلك على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. وستعطي المنطقة الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشباب، باعتبارهما مسألتين شاملتين في جميع التحالفات القائمة على مسائل محددة.

197 - وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إطلاق بوابة لأهداف التنمية المستدامة في النصف الأول من عام 2020، ستمثل أيضاً مركزاً معرفياً لأهداف التنمية المستدامة. وستتسقها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتدعمها لجنة توجيهية بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وستكون بوابة أهداف التنمية المستدامة مفتوحة أمام أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء وعموم الجمهور. وستتاح لهم أيضاً قائمة خبراء تجسّد المجموعة الكاملة من الخبرات الكامنة في حضور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، متمحورة حول التحالفات القائمة على مسائل محددة. وكان النموذج الأولي للبوابة قد عُرض بالفعل على الدول الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 خلال المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيعقد أيضاً فريق إقليمي لإدارة العمليات من أجل إعداد خطة مشتركة بين الوكالات للنهوض بالخدمات المشتركة. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالفعل على إجراء عملية شراء مشتركة لخدمات السفر في شيلي باسم المنظومة، كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

دال - اغتنام فرصة الزخم للمضي قدما بشكل حاسم

198 - لقد كان الاستعراض الإقليمي أحد أكثر المساعي تعقيدا في هذه الإصلاحات. ولكنه أيضا أحد مكوناتها المحورية. وإنني مقتنع بأنه إذا استطعنا أن نجد أرضية مشتركة لمواءمة التوقعات فيما بين الدول الأعضاء، يمكننا أن نحدث تحولاً في المستوى الإقليمي ونعيد تأكيد قيمته العظيمة. فالعمل الذي ينبثق من المناطق يمكن أن يكون له أثر حقيقي في حياة الناس في البلدان، إذا قدمنا ضمانات بأن العمل المتولد عن ذلك في مجال السياسات يمكن أن يستند إلى الخبرة المتناثرة على نطاق المنظومة والتي سيؤججه مسارها إلى البلدان. وقد استحدثت إنشاء نظام جديد للمنسقين المقيمين قناة مثلى للربط بين هذه الجهود وتوضيح الطلب؛ فعلينا الآن تنظيم العمل الإقليمي لتعزيز العرض.

199 - وقد طلبت إليّ الدول الأعضاء أن أوفيهما بخيارات لتعظيم أثر الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فاستجبت لذلك بمجموعة من الأنشطة المترابطة التي تقدم حلاً عملياً ولكنه مؤثر. ولا أعتبر الوضع الراهن خياراً صالحاً. وسيكون ذلك هدراً لفرصة هامة أخرى. فالخطوات الملموسة الموصوفة لسد العجز التاريخي في التعاون والمساءلة والتوجيه الاستراتيجي على المستوى الإقليمي تشكل ثمرة بحوث واسعة النطاق ومناقشات مكثفة دارت ضمن أسرة الأمم المتحدة، علاوة على حوار لم يسبق له مثيل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن بيان قيمة المستوى الإقليمي ودوره. وقد قطعنا معاً شوطاً طويلاً، وأصبح لدينا الآن الأساس والزخم اللازمين للمضي قدماً.

200 - ونحن في نهاية المطاف نتوخى جميعاً تحقيق هدف مشترك واحد ألا وهو تسخير الأصول الإقليمية للأمم المتحدة لتحقيق نتائج أفضل لصالح السكان على أرض الواقع. فتنفيذ هذه المجموعة من التغييرات سيؤدي إلى تحقيق فوائد واضحة، علاوة على استخلاص الدروس التي ستمكننا من مواصلة التكيف وتحسين الأداء ونحن نمضي قدماً. ويمكن نشر هذا الهيكل الإقليمي الجديد في حدود الميزانيات القائمة، بالاعتماد على قدرات كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيظل العمل الموضوعي المنبثق عن الكيانات الإقليمية والتحالفات القائمة على مسائل محددة معتمداً على الدعم المستمد من موارد خارج الميزانية. وأنا واثق من أننا سننجح في اختبار السوق.

201 - وإنني أعول على الدول الأعضاء لدعم جهودي الشاملة المبذولة لإعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020. وأنا واثق من أن لدينا الآن جميع العناصر المتوقعة لتحقيق ذلك ويجب ألا نفوت هذه الفرصة. فنحن نسعى تحديداً إلى الحصول على الدعم اللازم للمضي قدماً في إنشاء هيكل إقليمي جديد يتماشى مع الاتجاه الذي أجملته في هذا التقرير. ومن شأن ذلك الدعم أن يمكننا من الشروع في التنفيذ والتصحيح، حسب الاقتضاء، وبتوجيه من الدول الأعضاء، ونحن نمضي قدماً. وما زلنا ملتزمين بضمان أن تكون للدول الأعضاء عملية تنفيذ شفافة وتشاركية المنحى.

سابعا - من إعادة التنظيم إلى تحقيق النتائج: تعبئة استجابة متكاملة من المنظومة بأكملها دعماً لعقد العمل

202 - في هذه المرحلة المبكرة، من الواضح أن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقرّبنا من هدفنا المشترك وأن بعض النتائج أصبحت ملموسة بالفعل. واستشراكاً للدورة المقبلة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليس فقط بشأن الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها، بل أيضاً بشأن نوع التوجيه المتكامل في مجال السياسات والدعم البرنامجي الذي نتوقع أن تقدمه للتعزيز بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

203 - وقد أظهر التحليل الذي وجّه مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة أننا بعد أربع سنوات من الجهود، لم نلتزم بعدُ طريقنا الصحيح نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. والآن، وفي ظل الانعكاسات السلبية البالغة لجائحة كوفيد-19 على جهود التنمية المستدامة، فإن تحدينا الجماعي خلال عقد العمل هو أكبر من ذلك بكثير (انظر الشكل الرابع عشر).

الشكل الرابع عشر

انعكاسات جائحة كوفيد-19 على تحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة



204 - ويجب أن تكون استجابة الحكومات وشركاؤها، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، متناسبة مع ذلك التحدي.

205 - ويجب أن توجّه تلك الاستجابة صوب حماية المكاسب الإنمائية المحرزة في الآونة الأخيرة، وسد الثغرات الواسعة التي تعترى التنفيذ وأبرزتها الأزمة الراهنة وهي: نقص مزمّن في الاستثمار في الخدمات الأساسية مثل التغطية الصحية الشاملة، والمياه والنظافة الصحية، والتعليم الجيد، والربط بشبكة الإنترنت؛ ووجود نظام اقتصادي عالمي يخلف البلايين من الأشخاص، منهم الفقراء العاملون، على حافة الإفلاس والحرمان من سبل الحصول على الحماية الاجتماعية؛ وتزايد إلحاق الدمار بالتنوع البيولوجي وعدم كفاية التصدي العالمي لحالات الطوارئ المناخية؛ وتجدر ديناميات القوة الذي يرسّخ عدم المساواة بين الجنسين في كل مجال تقريباً؛ والتحديات التي تعترض حماية حقوق الإنسان وتسوية النزاعات المدمرة.

206 - وتسلب المخاطر المتزايدة التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة نتيجة للأزمة الإنسانية الواسعة النطاق الناجمة عن جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة الماسة والملحة إلى أن يواصل الشركاء الحكوميون، مثل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التطور من أجل التصدي للتحديات المعاصرة. ولقد برهنت المنظومة باستمرار، منذ أيامها الأولى التي انصب فيها الاهتمام على بناء المؤسسات وتقديم الخدمات وصولاً إلى وضع الخطط العالمية في التسعينيات، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة عام 2030 في الآونة الأخيرة، على قدرتها على إعادة ابتكار أساليب عملها لتحقيق الإنجازات باعتبارها هيئة قيادية متعددة الأطراف ومنسقة للأخذ بنهج إزاء التنمية قائم على حقوق الإنسان وميسرة له.

207 - وتتمثل الخطوة المقبلة في هذا التطور في تعظيم الوعد بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا بد أن يكون ذلك الهدف في صدارة تصميم جهودنا ونحن نستعد للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في نهاية عام 2020. وسأستعرض في هذا الفصل عددا من المجالات التي يمكن أن توجّه فيها الدول الأعضاء منظومة التنمية نحو الوفاء بالمسؤوليات التي عهدتهم بها إلينا.

تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات والدعم البرنامجي للتعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

208 - إن التنمية المستدامة هي في جوهرها النهوض بتنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ومن هذا المنطلق، تشجع خطة عام 2030 تحقيق التنمية بطريقة تحقّق توازنا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإضافة إلى ذلك، فإن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة شديد الترابط والتكامل مع غيره. ولذلك يتطلب تحقيق هذه الأهداف سياسات متكاملة تدبر بفعالية المقابضات وأوجه التآزر بين الأولويات الهامة.

209 - وقد أحرزت الحكومات منذ عام 2015 تقدما كبيرا في إدماج الأهداف في عمليات تخطيطها الوطني وتعزيز التعاون على نطاق جميع القطاعات. غير أنها تشير في استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى أن هناك تحديات ما زالت تعترض صياغتها سياسات متكاملة، من بينها الطابع الانعزالي الذي تتسم به المسؤوليات الوزارية في معظم البلدان؛ وتكاليف التنسيق؛ وانعدام سياسات أفقية وآليات إجرائية وأخرى تتعلق بالميزانية؛ وصعوبات التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن وضع سياسات أوسع نطاقا. كما أظهرت

عمليات مراجعة الحسابات الوطنية في عدد من البلدان وجود تركيز أقل على اتساق السياسات رأسياً والحوار الشامل للجميع مع أصحاب المصلحة⁽¹¹⁾.

210 - وتوضح الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة التزام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتقديم مشورة متكاملة في مجال السياسات، وهو التزم يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة. وسيتم الوفاء بذلك الالتزام من خلال الجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأدوات البرمجة التي خضعت للتحديث، لا سيما إطار التعاون، والأدوات مثل النهج المشترك للتعميم والتسريع ودعم السياسات. ومنذ عام 2016، عُم أكثر من 50 ارتباطاً في مجالات التعميم والتسريع ودعم السياسات استجابةً للطلبات الواردة من الحكومات والمتعلقة بمواءمة سياساتها الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2019، عملت الوكالات معاً تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية على تكييف هذا النهج بأدوات تحليلية مستكملة، وزيادة التركيز على الاتساق العمودي للسياسات والحوار الشامل للجميع، وتوسيع مشاركة الأمم المتحدة على نطاق جميع الركائز. وللتصدي للتحديات الخاصة ببلدان بعينها، لا بد أن نكون أيضاً قادرين على الاستفادة من إسهامات شركاء التنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبناء السلام.

211 - وإضافةً إلى ذلك، من المهم أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم سواء في مجال السياسات أو البرامج بطريقة تبين فيها أنها تراعي تماماً أوجه الترابط بين مختلف القطاعات والآثار غير المباشرة المحتمل أن تترتب على مختلف المبادرات السياساتية والبرنامجية. ولا يعني ذلك أن تعمل كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة على تناول جميع القضايا. ولكن يؤكد الحاجة إلى التركيز القوي والمقصود، بقيادة المنسق المقيم، لكفالة وجود التعاون بشأن المسائل التي تتطوي على أوجه تآزر وروابط قوية.

212 - وتوضح المنطلقات التي تم تحديدها لتحقيق التحول في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019 التركيز الشامل لعدة قطاعات المطلوب من جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الحكومات⁽¹²⁾. وهذه المنطلقات، التي تقترن بأربعة "عوامل تغيير" - الحوكمة، والاقتصاد والتمويل بهدف محدد، والسلوك والعمل الجماعي على الصعيدين الفردي والمجتمعي، والعلم والتكنولوجيا - تستند إلى نهج مختلفة اختلافًا شاسعاً في تنظيم الكيفية التي نحدد بها استجابات التنمية المستدامة وتحليل هذه الاستجابات وحوكمتها وتمويلها.

213 - وستكون الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في حاجة ماسة إلى هذا النمط من التفكير عند وضعها خطاً للتعافي من أزمة كوفيد-19 والتعجيل بوتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل بجميع مراحله.

تغيير عروضنا لتلبية المطالب القطرية

214 - ترمي إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى ضمان أن يكون بمقدور الحكومات المضيفة الاستفادة من القدرات الهائلة التي تحظى بها المنظومة، ليس فقط القدرات التي تقدمها الكيانات ذات الوجود

(11) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، "Are Nations Prepared for Implementation of the 2030 Agenda? Supreme audit institutions' insights and recommendations" (July 2019).

(12) فريق العلماء المستقل الذي عينه الأمين العام، *The Future is Now: Science for Achieving Sustainable Development* (United Nations, New York, 2019).

القطري بل أيضا القدرات التي تتجاوز مجالات التركيز التقليدي للأفرقة القطرية المقيمة. وكما يرد بيانه في الفصل الثاني، فإن التحول يجري بالفعل ويتعين الآن التعجيل بوتيرته. وإنني مقتنع بأن تلك الإصلاحات ستدعم ذلك الهدف.

215 - وطلبت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن تقدم أفكارها عن أكبر خمسة مجالات من أهداف التنمية المستدامة كانت مساهمة الأمم المتحدة فيها كبيرة بوجه خاص في السنتين الماضيتين، وأكبر خمسة مجالات من الأهداف ستكون بحاجة إلى المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة على مدى السنوات الأربع المقبلة.

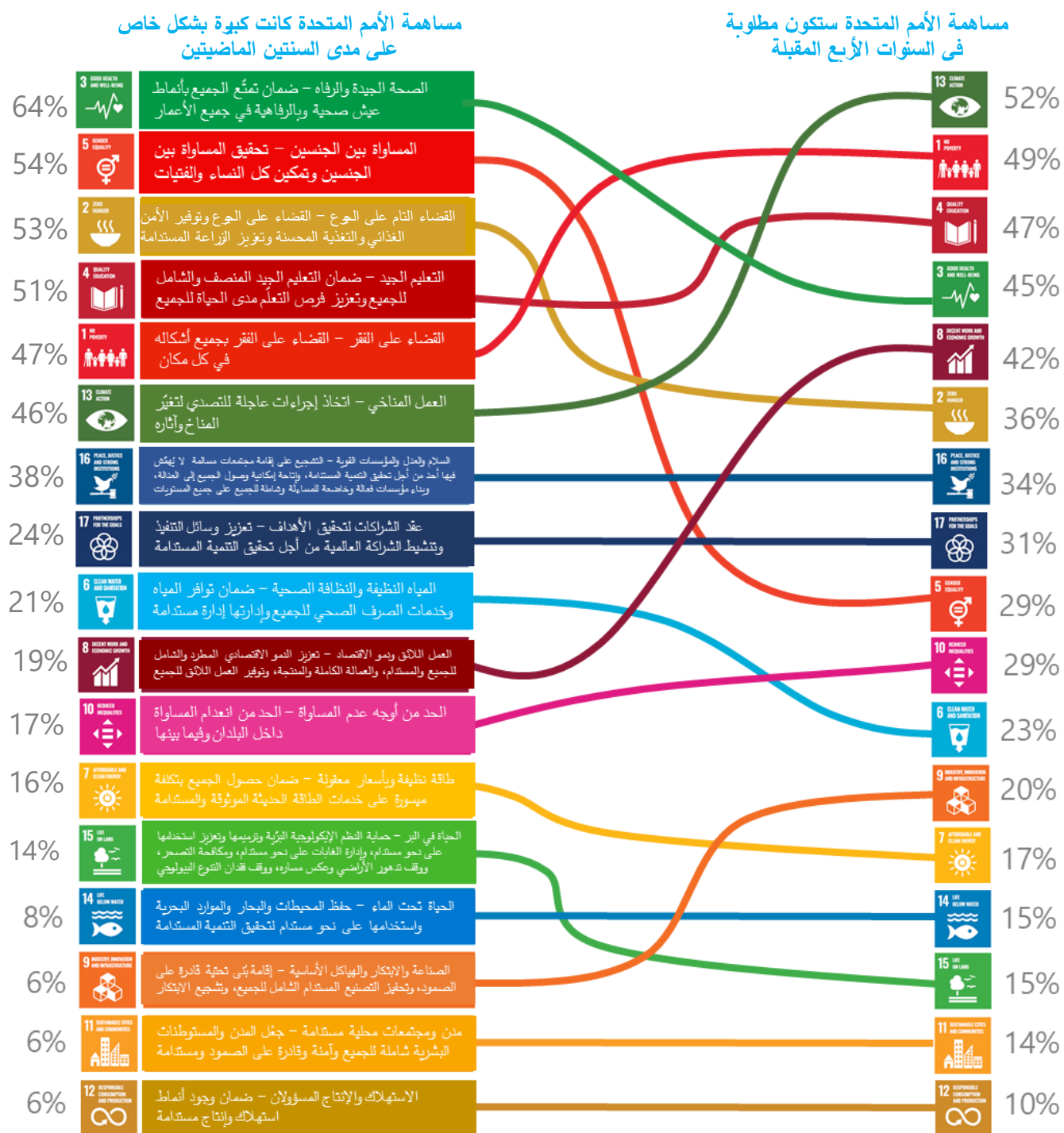
216 - وقد أفادت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن مساهمة الأمم المتحدة على الصعيد القطري على مدى السنتين الماضيتين كانت كبيرة بوجه خاص في مجالات الصحة والرفاه (الهدف 3) والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع (الهدف 2)، والتعليم (الهدف 4)، والقضاء على الفقر (الهدف 1). وأشارت البلدان إلى أنها ستكون على مدى السنوات الأربع المقبلة بحاجة إلى الدعم أولا وقبل كل شيء لمكافحة تغير المناخ (الهدف 13)، في حين يُتوقع أن يتضاعف الطلب على الدعم بشأن العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي المستدام (انظر الشكل الخامس والعشرين).

217 - وتعكف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين عرضها ومجموعة مهاراتها لدعم الحكومات بفعالية في كل مجال من تلك المجالات.

218 - وفيما يتعلق بالتحول الاقتصادي، تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جاهدة على تقديم عروض أقوى وموحدة بقدر أكبر. وسيساعد الاقتصاديون الاختصاصيون الذين يُعيّنون للعمل في مكاتب المنسقين المقيمين في معالجة هذه المسألة، على غرار شبكة الأمم المتحدة للاقتصاديين، التي يتولى تنسيقها الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين. وسيعزّز تعيين مبعوث خاص معني بتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبعوث خاص معني بالعمل والتمويل المتعلقين بالمناخ قدرتنا وتوسيع نطاق تأثيرنا ونفوذنا على الصعيد العالمي. ويوفر الجزء المصاحب المتعلق بالتحول الاقتصادي من إطار التعاون إطارا مفاهيميا يوضح ماهية وأسباب نوع التحول الاقتصادي الذي سيعزز تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتمثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية آلية لدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة، الرامية إلى تحسين المواءمة بين التخطيط والتمويل والمساعدة في تعبئة ومواءمة التمويل من جميع المصادر بهدف تحقيق إدارة شاملة وتوجّهي مزيد من الفعالية في توجيه الموارد. وتعكف فرقة العمل حاليا، التي ترأسها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، على إعداد منهجية، من المتوقع أن تصدر في عام 2020، لأطر التمويل الوطنية المتكاملة والمواد التوجيهية. وقد وافق بالفعل نحو 20 بلداً حتى الآن على قيادة نهج إطار التمويل الوطني المتكامل، بالعمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومؤسسات بريتون وودز والشركاء الثنائيين الرئيسيين، وبالتنسيق من المنسق المقيم ودعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فخبيرات الأفرقة في إثراء المواد التوجيهية، بما يكفل تضمينها الدروس المستفادة على الصعيد القطري، يجري إدماجها في المنهجية العالمية، ويشكّل دعم البلدان الرائدة أمرا أساسيا. كما شهدنا في الأشهر الأخيرة الأهمية الحاسمة التي يكتسبها التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين بشأن القضايا الأساسية في الاقتصاد الكلي، منها الديون والحيز المالي.

الشكل الخامس عشر

المساهمة/المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة



219 - فيما يتعلق بتغير المناخ، تركز أفرقة الأمم المتحدة القطرية حالياً بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اهتمامها على دعم المساهمات المعززة المحددة وطنياً، والشرارات الاستراتيجية التي تُبرم مع مؤسسات الأعمال، وأشكال التحول في سلاسل الإمداد نحو المسارات المؤدية إلى خفض الانبعاثات، وتنمية القدرات لحشد التمويل المحفّز. وإضافةً إلى ذلك، يرتبط فقدان التنوع البيولوجي والاقتصاد المستند من الطبيعة ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ، وكما بينته أزمة كوفيد-19، فتلك المسائل يتعين الارتقاء بها إلى الصعيد القطري ومعالجتها بمزيد من الإلحاح.

220 - وسيكون من المفيد الحصول على التوجيهات الصادرة عن الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 فيما يتعلق بهذه المجالات وغيرها من المجالات التي يتعين فيها على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تحسين عرضها، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل التي ترد في أسفل قائمة أولوياتها، مثل المدن المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

تعزيز دعمنا للقضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب

221 - إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده أمر أساسي لتحقيق خطة عام 2030. فمع وجود نحو 1,3 بليون نسمة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر يُقدَّر أن يكون متعدد الأبعاد في عام 2019 وجائحة كوفيد-19 التي باتت تهدد دخل ورفاه مئات الملايين الآخرين، يجب علينا أن نكثف جهودنا من أجل تخليص العالم من الفقر. وتمكّن عملية إعادة التنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من إدراج القضاء على الفقر وبناء اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع في صميم عرضنا الجماعي.

222 - ونفيد جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تقريباً بأن الأمم المتحدة ساعدت بلدانها في تحديد نسبة 95 في المائة والوصول إلى نسبة 93 في المائة ممن هم أشد تخلفاً عن الركب. وعلى مستوى فرادى الكيانات، أكدت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي ردت على استقصاء المقر، باستثناء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة السياحة العالمية، أنها تحدد في خططها الاستراتيجية نهجاً ملموسة للوصول إلى أبعد من هم أشد تخلفاً عن الركب.

223 - وقد بذلت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جهداً كبيراً لكفالة أن تتناول التوجيهات المتعلقة بإطار التعاون الجديد الحواجز الهيكلية والمؤسسية وغيرها من الحواجز التي تؤدي إلى إدامة أوجه عدم المساواة والتفاوت. وتؤكد الأجزاء المصاحبة الجديدة من إطار التعاون ضرورة أن تقوم البلدان بإعادة صياغة سياساتها وممارساتها الاقتصادية لإحداث تحول اقتصادي شامل ومتنوع يتيح فرص عمل كثيرة ولا يترك أحداً وراءه ويحمي كوكب الأرض ويعزز الأسس البيئية للاقتصادات.

224 - ويقدم التقييم القطري المشترك والدليل العملي لمبادرة عدم ترك أحد خلف الركب إطاراً مفاهيمياً وتوجيهات مفصلة لتفعيل الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. ويقس التقييم القطري المشترك خمسة من عوامل المبادرة وهي: التمييز، والموقع الجغرافي، وحالة الضعف، والحوكمة، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر

عوامل مبادرة عدم ترك أحد خلف الركب: تقييم الأدلة على من ترك خلفه وإلى أي مدى



المصدر: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "Leaving no one behind: a United Nations operational guide for United Nations country teams" (أذار/مارس 2019).

225 - واستناداً إلى ذلك التحليل، يُتوقع أن ينص إطار التعاون على الكيفية التي ستساعد بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بوجه خاص، في تعزيز قدرة الأشخاص على الصمود عن طريق صياغة سياسات الحماية الاجتماعية وإعادة التوزيع التي تحد من حالة الضعف وتحافظ على ما تحقق من مكاسب في مكافحة الفقر وعدم المساواة. كما سيساعد الإطار في تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال وضع سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة، وهو مجال يعدّ فيه التعاون مع المؤسسات المالية الدولية أمراً أساسياً أيضاً. وتلقت أزمة كوفيد-19 الانتباه مجدداً إلى أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية والتصدي في الوقت نفسه للركود الذي أصبح يلوح في الأفق.

226 - وبالإضافة إلى هذه الجهود، وتمشياً مع الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان لعام 2020، يجري تنفيذ استراتيجيات جديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب وإدماج منظور الإعاقة سواء على صعيد الكيانات أو الصعيد القطري. وخلال الدورة المقبلة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، من المفترض توقُّع أن تشهد الدول الأعضاء تحسناً ملموساً في عملنا مع تلك الفئات البالغة الأهمية ودعمنا لها في إطار التزامنا الأوسع بعدم ترك أحد وراء الركب.

227 - وأخيراً، فإن أزمة كوفيد-19 تبين بوضوح شديد أهمية تقييم المخاطر غير المتوقعة والعابرة للحدود وإقامة نظم مرنة لتقديم الخدمات العامة وسبل الحصول عليها. فلا تزال سُبل حصول الجميع على الرعاية الصحية، والمياه النظيفة، وتحسين المرافق الصحية، والحماية الاجتماعية، والتعليم الجيد، وإمداد متواصل بالكهرباء، منخفضة بمستويات مثيرة للجزع في العديد من البلدان المستفيدة من البرامج.

228 - وخلال الدورة المقبلة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، يجب أن تضاعف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها المبذولة لدعم الحكومات في توفير سبل الحصول على الخدمات العامة الجيدة النوعية والتعجيل بوتيرة إحراز تقدم في القضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب.

حشد جهود المنظومة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

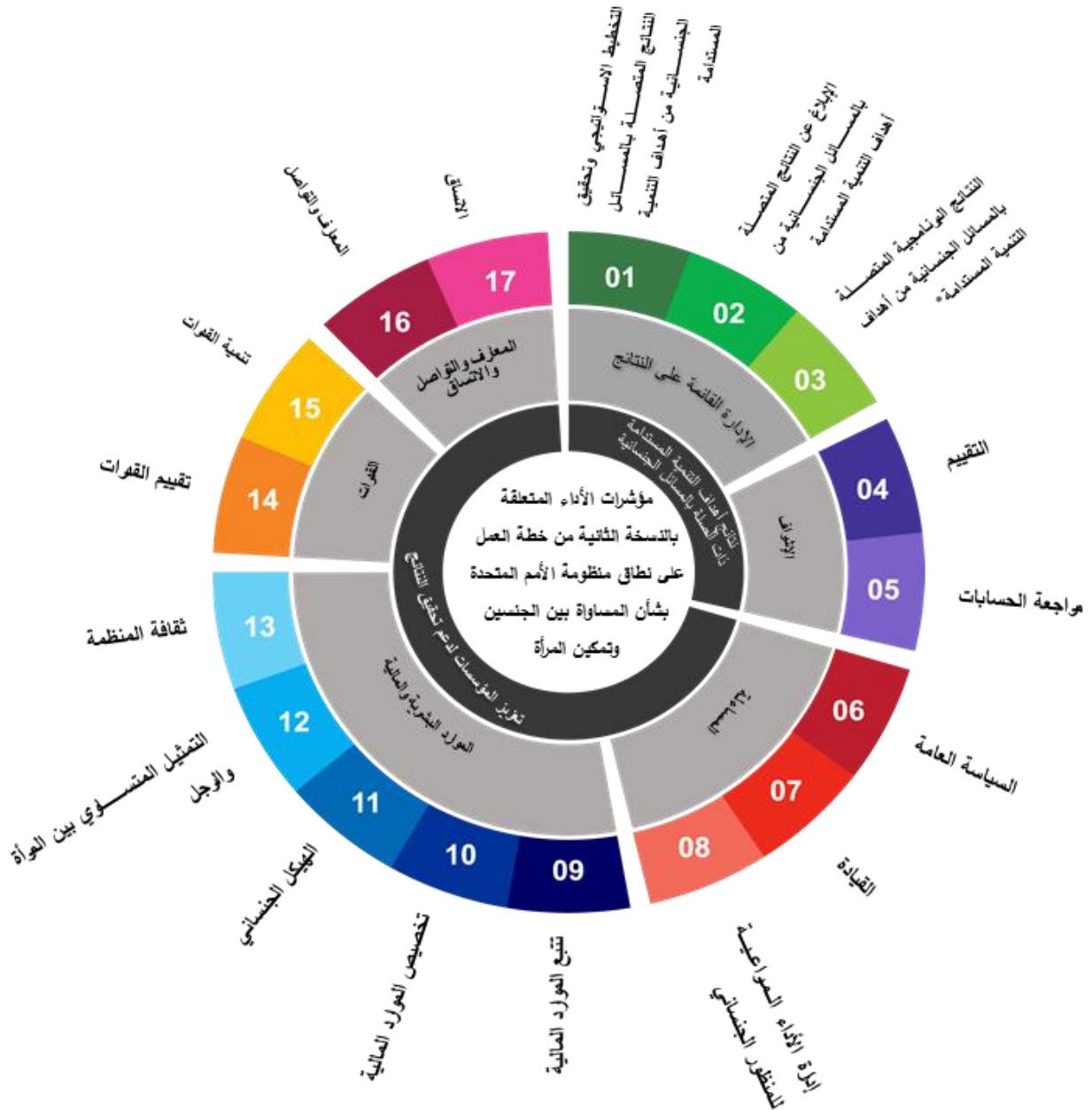
229 - تشكّل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين تذكيراً في الوقت المناسب بالأشواط التي لا يزال يتعين علينا قطعها لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. ورغم ما أحرز من تقدم في هذا الصدد، لا تزال حالة حقوق النساء متردية. وعدم المساواة والتمييز أصبحا الظاهرة السائدة في كل مكان. وتباطأ التقدم حتى توقف تماماً، بل عكس مساره في بعض الحالات. واستحدثت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عدة أدوات لتعزيز عرضها في ذلك المجال، ولكن يمكننا، بل يجب علينا، أن نذهب أبعد من ذلك.

230 - وقد قطعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أشواطاً كبيرة في تنفيذ الولاية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، كما يدل على ذلك العدد المتزايد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر التعاون التي تتضمن نتائج محددة عن المساواة بين الجنسين (72 في المائة). وتمثّل المساواة بين الجنسين أيضاً أكثر مجالات التركيز شيوعاً في البرامج المشتركة. وما يحرك التوصل إلى تلك النتائج الإيجابية هو تزايد تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وما يعادلها على الصعيد القطري، أي خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين

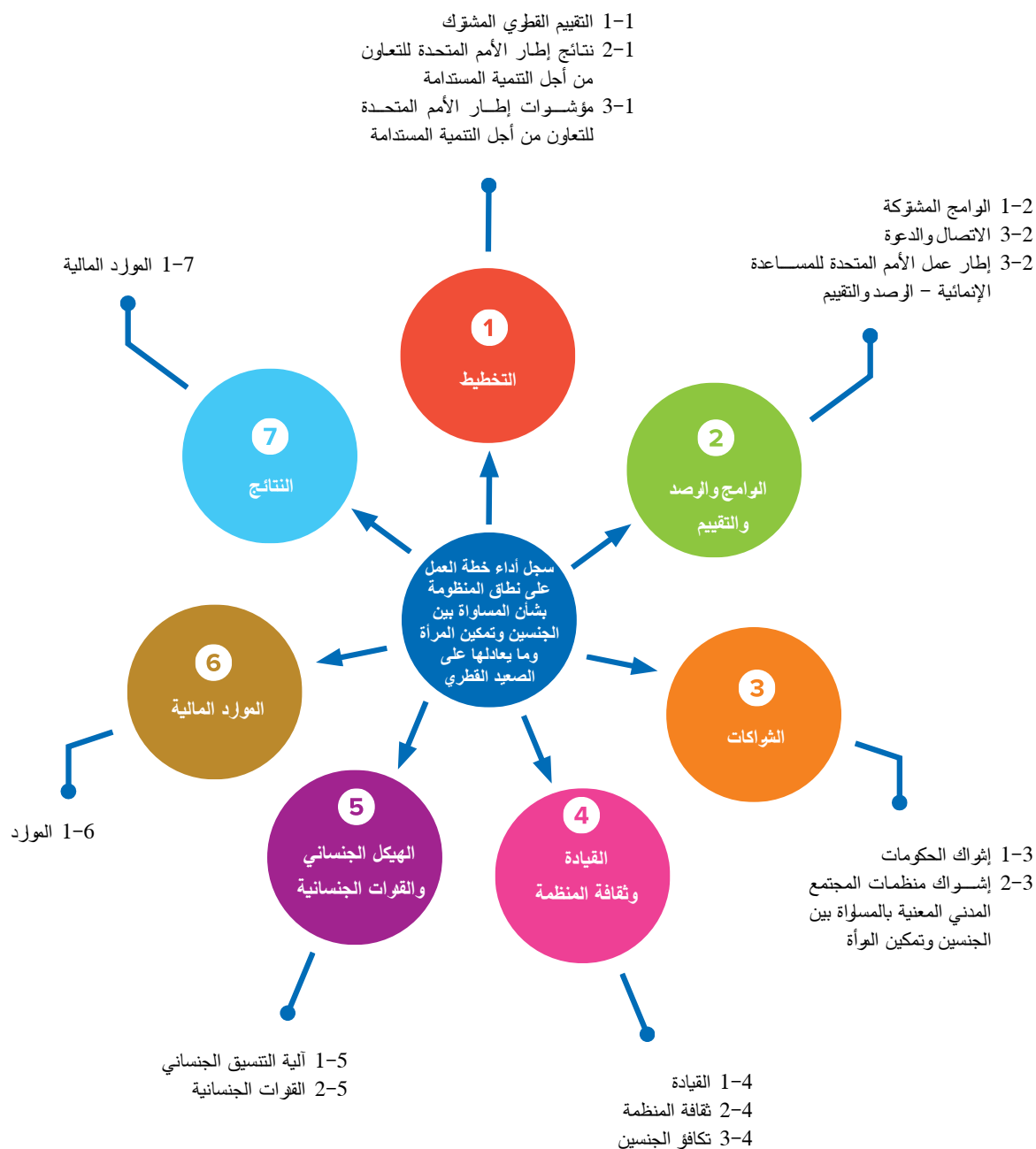
وتمكين المرأة⁽¹³⁾، التي كانت تُسمى سابقاً سجل الأداء المتعلق بالمساواة بين الجنسين لخطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة (انظر الشكل السابع عشر).

الشكل السابع عشر

مؤشرات الأداء المتعلقة بالنسخة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبخطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين، 2018



(13) انظر unsdg.un.org/resources/unct-swap-gender-equality-scorecard



المصدر: المعلومات يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة www.unwomen.org/en/how-we-work/un-system-coordination/promoting-un-accountability

231 - وعلى مستوى الكيانات، سُجلت زيادة في عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي قدمت تقاريرها من 35 كيانا في عام 2012 إلى 39 كيانا في عام 2019. وتشير تقارير تلك الكيانات إلى أن الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متركزة في معظمها في مجالات اجتماعية واقتصادية محددة، حيث يُولى للمجالات المتصلة بالطاقة والهياكل الأساسية اهتمام أقل من غيرها. وفيما يتعلق بالترتيبات الداخلية، حققت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أفضل أداء لها في مجالي مراجعة الحسابات والإدارة المراعية للمنظور الجنساني في عام 2019، ولكن أضعف أدائها كان في مجالي تخصيص الموارد وتمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

232 - وعلى الصعيد القطري، بدأ في عام 2018 العمل بنسخة محدّثة من سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين، الذي أُعيدت تسميته ليصبح خطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد زاد عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أعدت تقارير دورية وشاملة في إطار خطة العمل تلك بأكثر من الضعف حيث ارتفع من 23 فريقا في الفترة 2012-2015 إلى 48 فريقا في الفترة 2016-2019. ومن بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية هذه قدم 16 فريقا تقارير سنوية للمرة الأولى فيما أعد 17 فريقا تقارير دورية⁽¹⁴⁾. وتمشيا مع التوجيهات الجديدة بشأن إطار التعاون، أصبح الآن يتعين على جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تنفذ خطة فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة.

233 - وفيما يتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين، ورد في تقديرات استعراض خارجي أُجري في عام 2017 أن نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتصلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا تمثل سوى 2,03 في المائة من جميع نفقات المنظومة الإنمائية، وأن 2,6 في المائة فقط من موظفي الأمم المتحدة يعملون في ذلك المجال⁽¹⁵⁾. واستجابة لذلك، أنشأت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل من أجل المساواة بين الجنسين وذلك لاستعراض ومتابعة ميزانيات ونفقات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. وستُنَفَّذ في عام 2020 جميع توصيات فرقة العمل.

234 - وفيما يتعلق بمسألة تكافؤ الجنسين، تبيّن استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة التي أُعلنت عن انطلاقتها في عام 2017 تقدما قويا في هذا الصدد. ففي 1 كانون الثاني/يناير 2020، وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، حققنا تكافؤ الجنسين على نطاق أعلى الرتب لدينا في صفوف وكلاء الأمين العام والأمناء العاميين المساعدين العاملين على أساس التفرغ وذلك قبل الموعد المقرر بسنتين. كما أننا نحافظ على تكافؤ الجنسين في صفوف المنسّقين المقيمين لدينا، وقد بلغنا الآن عددا قياسيا من النساء اللواتي يشغلن مناصب رئيسات ونائبات رئيس لعمليات السلام. وبلغ التمثيل الإجمالي للمرأة في الفئة الفنية والفئات العليا في منظومة الأمم المتحدة نسبة 44,2 في المائة. ويتعين بذل المزيد من الجهود لإحداث تغيير

(14) التقييمات الدورية الشاملة لخطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تُجرى في مرحلة التخطيط لأطر التعاون. ويُقاس الأداء على نطاق جميع المؤشرات الخمسة عشر من خطة العمل، وتُقدّم التوصيات التي تتطلب المتابعة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتقدم التقارير المرحلية السنوية معلومات محدّثة عن عدد مختار من المؤشرات وعن الإجراءات المتخذة لتحسين الأداء.

(15) Dalberg, *Consultant's report: system-wide outline of the functions and capacities of the UN development system* (June 2017). وتستند التقديرات إلى الالتزامات بالتمويل الإنمائي المتعهد بها لتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تتوافر البيانات بشأن الكيانات.

في ثقافة المنظمة لاجتذاب المزيد من النساء واستبقائهن. كما أنني ملتزم بجعل عام 2020 عاما للتقدم الهادف نحو تحقيق تنوع جغرافي أكبر وأكثر إنصافا بين موظفي الأمم المتحدة. ففي بداية عام 2020، أطلقت الأمانة العامة استراتيجية للتنوع الجغرافي⁽¹⁶⁾، ستمثل إحدى الركائز الأساسية لقوة عاملة متنوعة.

235 - وإذ نتطلع إلى الدورة المقبلة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، يجب أن يكون واضحا في أذهاننا أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يتسنى إلا بإحداث تحول في توازن القوى والنهوض بحقوق النساء والفتيات. ولذلك سيكون من الأهمية بمكان أن تُولي كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مزيدا من الاهتمام لمسألة إدماج الاعتبارات الجنسانية في مجالات العمل التقنية وغير التقنية التي لا تزال فيها أوجه قصور وتحديات. وسأطلب أيضا إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تفي بمتطلبات النسخة الثانية من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو تتجاوزها بحلول عام 2023؛ وإلى جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تجري سنوياً تقييماً لخطة عمل فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإلى منظومة الأمم المتحدة بأكملها أن تتخذ بالكامل المبادئ التوجيهية للبيئة التمكينية لمنظومة الأمم المتحدة.

تعزيز القدرات الوطنية والمحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ من دعمنا

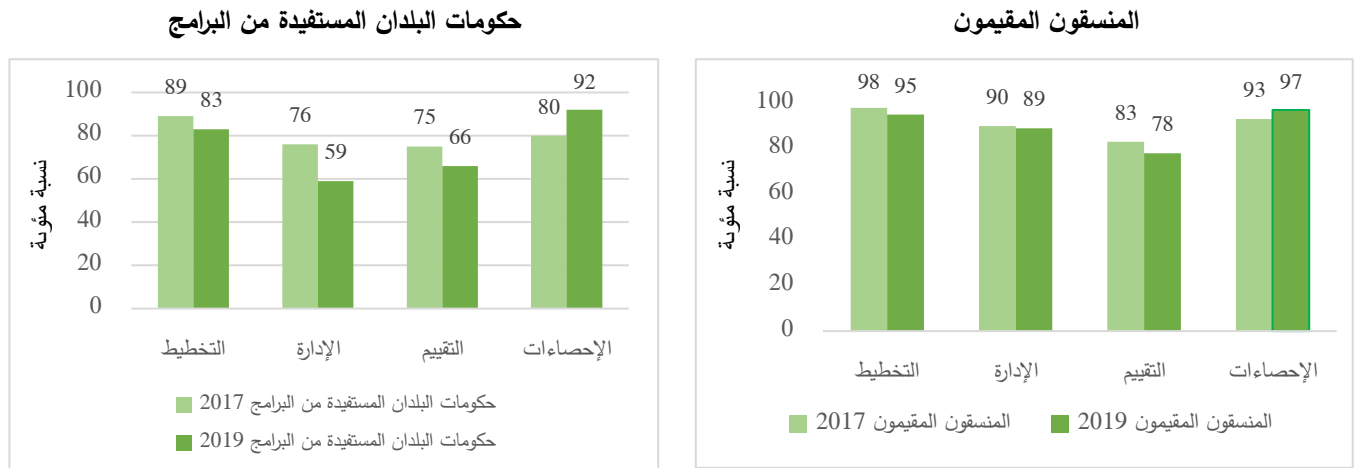
236 - يهيب الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016 بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزز الدعم الذي تقدمه إلى المؤسسات الوطنية على صعيد القدرات المتعلقة بالتخطيط والإدارة والتقييم، بينما نبين أزمة كوفيد-19 الأهمية المحورية للقيادة والحوكمة والمؤسسات الفعالة.

237 - وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن المؤسسات الوطنية عادة ما تشارك في تصميم البرامج وتنفيذها، ولكنها تشارك أقل من ذلك في تقييم البرامج. غير أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قطعت أشواطاً كبيرة صوب تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان المستفيدة من البرامج، حيث أفادت 70 في المائة من حكومات هذه البلدان بأن كيانات الأمم المتحدة تعمل بشكل أو ثقل معاً لدعم بناء القدرات على جمع وتحليل البيانات المصنفة، مقارنةً بما كان عليه الوضع قبل أربع سنوات (انظر الشكل الثامن عشر). فعلى مستوى المقر، هناك آليات قائمة تمكّن كيانات منظومة الأمم المتحدة من العمل معاً بشأن البيانات والإحصاءات.

(16) انظر hr.un.org/sites/hr.un.org/files/OHR%20Geographical%20Diversity%20Strategy_EN_0.pdf.

الشكل الثامن عشر

مساهمة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بشأن المنسقين المقيمين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعامي 2017 و 2019. ملاحظة: الردود بالإيجاب فقط، بما فيها الردود بعبازتي "أوافق بشدة" و "أوافق" مجتمعين.

238 - وطلبت الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة أيضا زيادة الاستعانة إلى أقصى حد، متى تسنى لها ذلك، بالنظم والعمليات المحلية المتبعة في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية لغرض الشراء المشترك. غير أن نحو 60 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقيد بأن الحكومات ليست لديها حاليا القدرات اللازمة للاضطلاع بمزيد من المسؤوليات عن الشراء في المشاريع التي تموها الأمم المتحدة. وأشار العديد من أفرقة إدارة العمليات إلى أن الأمم المتحدة هي التي تقوم بالشراء نيابة عن الحكومات، نظرا لمحدودية القدرات أو السلطة أو التحدي الذي تطرحه الإجراءات.

239 - وعموماً، يجب أن تكون تنمية القدرات، لكي تكون مستدامة، مدفوعة بالطلب وأن تركز على إحداث تغيير فعلي بدلاً من التركيز على الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات. وهذا النأي بعيدا عن التركيز المدفوع بالعرض على المدخلات يشكّل جزء لا يتجزأ من التوجيهات الجديدة لإطار التعاون. وتشمل هذه التوجيهات تنمية القدرات باعتبارها واحدة من ثلاث طرق للتنفيذ يعزز بعضها بعضاً، إلى جانب البرامج المتمحورة حول تحقيق النتائج والدعم المتسق في مجال السياسات.

240 - ويعني ضمناً تعزيز القدرات والنظم الحكومية الوطنية التي لا تُستغل بالقدر الكافي، مثل قدرات ونظم التمويل والمشتريات، أن الحكومات المضيفة وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة يجب أن تعتبر تعزيز القدرات أولويات عمل تدرج في إطار التعاون، مع ما يقابل ذلك من استثمار مستدام في الاهتمام والموارد.

241 - ومن الأهمية البالغة أيضاً أن تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحسين قدرات المدن والحكومات المحلية وتعزيز المواءمة بين المستويين الوطني والمحلي في وضع السياسات وتنفيذها. فالتشاور مع الحكومات المحلية وتقديم الدعم إليها يختلف اختلافاً شاسعاً من بلد إلى آخر، ويتعين أن يصبح ممارسة متسقة من ممارسات تسيير الأعمال بالنسبة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

242 - وإضافةً إلى ذلك، يجب إمعان النظر في استخدام القدرات التحليلية وقدرات الشراكات المتزايدة في مكاتب المنسقين الإقليميين والجيل الجديد من الأفرقة القطرية من أجل تعزيز قدرات السلطات الوطنية بشأن المسائل البالغة الأهمية، كالتحليل والتصميم المتكاملين للسياسات، وتعبئة الموارد المحلية، وضمان الحصول على الاستثمار من مصادر وطنية ودولية متعددة.

243 - وعلى مدى الاستعراض الشامل المقبل الذي يجري كل أربع سنوات، سيتعين علينا أن نكفل أن نتناول الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الشركاء الحكوميين الوطنيين والمحليين المجالات الأكثر أهمية من أجل التعجيل بوتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن يتم تتبعها بوضوح بطريقة متسقة تركز على إحراز النواتج والنتائج.

العمل بالاستناد إلى الركائز لتحقيق خطة عام 2030 أثناء الأزمات أو حالات الطوارئ

244 - لقد اتخذنا خلال هذه الدورة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات عدد من الخطوات ترمي إلى تعزيز التنسيق على نطاق جميع الركائز وضمان أن يتسنى لأفرقة الأمم المتحدة القطرية الاستفادة من الأصول المستمدة من جميع ركائز الأمم المتحدة من أجل خدمة أغراض خطة عام 2030. وتمثلت الخطوة الأولى البالغة الأهمية في ذلك الاتجاه في تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في حد ذاتها وتحديد موضع جديد للتنمية المستدامة في صميم جهود المنظمة. فتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يمثل في نهاية المطاف أنجع استراتيجية للتخفيف من حدة المخاطر، ومنع الأزمات، وبناء القدرة على الصمود. وفي الوقت نفسه، سيكون مما لا غنى عنه منع الأزمات والتعجيل بالانتقال مجدداً إلى التنمية المستدامة إذا أردنا ألا نترك أحداً خلف الركب في الطريق إلى عام 2030. ففي السنوات الأربع الماضية وحدها، أفادت 55 في المائة من الحكومات بأن بلدانها واجهت حالة طوارئ إنسانية فيما ذكرت 52 في المائة منها أنها شاركت في أنشطة لبناء السلام.

245 - وذلك ما دفعني إلى إطلاق عدة مسارات عمل لتعزيز التنسيق بين الركائز وضمان استجابات متكاملة في البلدان التي تواجه أزمات أو خارجة منها أو التي تستجيب لحالات طوارئ إنسانية. وقد أدى ترسيخ نظام المنسقين المقيمين في الأمانة العامة إلى تيسير التعاون بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية إلى حد كبير، وساعد في تعزيز روابطها ببناء السلام. وساعد وجود ركيزة تنسيق التنمية في الأمانة العامة الآن، حيث توجد أيضاً مهام تنسيق الشؤون الإنسانية ودعم بناء السلام، في تذليل العقبات التشغيلية المتصلة بالنظم الإدارية والتشغيلية. فعلى سبيل المثال، هناك تعاون متزايد في إعداد أدوات التوجيه ودعم السياسات لصالح المنسقين الإقليميين الذين يؤدون دورين أو ثلاثة أدوار، ويتعاون أيضاً مكتب التنسيق الإنمائي على نحو وثيق جداً مع ركيزة السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عملية التخطيط للبلدان التي يُضطلع فيها بأنشطة التنمية المستدامة بالتوازي مع الأنشطة الإنسانية وبناء السلام. ومع انتقال وجود الأمم المتحدة في هايتي إلى وجود جديد في عام 2019، تم نشر عدد من البعثات المشتركة، اقترن بتحسينات ملحوظة في مجال التعاون ووضع أهداف استراتيجية مشتركة لمساعدة البلدان في توطيد مسارها نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

246 - وقد ساعد إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي في الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، بما في ذلك البنك الدولي، من أجل معالجة العقبات النظامية والخاصة ببلدان محددة. وبتعزيز الاهتمام على بلدان محددة،

ساعدت لجنة التوجيه المشتركة أيضا أفرقة الأمم المتحدة القطرية في التغلب على التحديات التي ينطوي عليها العمل على نطاق جميع الركائز وتعبئة الموارد اللازمة للحد على نحو مستدام من الاحتياجات وأوجه الضعف والمخاطر في سياقات محددة. وتتلقى اللجنة التوجيهية المشتركة، التي يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في رئاستها، الدعم من أمانة، بما في ذلك مكتب دعم بناء السلام، وهي تركز على مكتب التنسيق الإنمائي. وتركز اللجنة، منذ إنشائها في عام 2017، على تقديم الدعم لقيادات الأمم المتحدة القطرية في ثمانية بلدان تمثل محور تركيزها (إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد والسودان والصومال والكاميرون والنيجر ونيجيريا) لضمان مشاركة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في التحليل المشترك وأن يسهم التخطيط والبرمجة المشتركان في تعزيز استجابة الأمم المتحدة. واستشرافا للمستقبل، ستواصل اللجنة التوجيهية المشتركة دعم القيادات الوطنية في مساعيها إلى الحد من أوجه الضعف ومعالجتها، وتلبية الاحتياجات ومنع تكرارها. وستستفيد أيضا من التعاون مع شركاء العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام لدعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في حشد الدعم البرنامجي والتمويلي للبلدان في الوقت المناسب وبطريقة متكاملة ومتعاضدة.

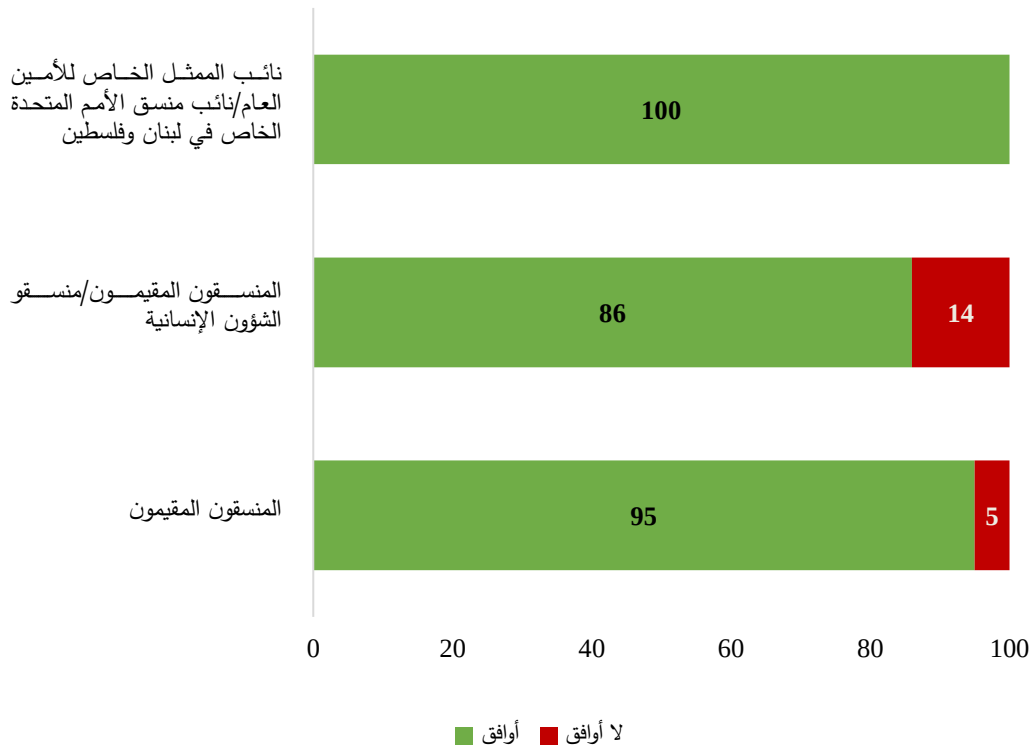
247 - وبالإضافة إلى ذلك، وسّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام عدد المستشارين في مجالي السلام والتنمية من 49 مستشارا في عام 2018 إلى 54 مستشارا في عام 2019. ويعكف برنامج الأغذية العالمي على إنشاء شبكة معنية بالسلام ومراعاة حساسيات النزاع، لتعمل مع مستشاري السلام والتنمية على ضمان أقصى قدر من التأزر. ومن الأمثلة الأخرى على العمل في هذا المجال إطار الشراكة لتقييم الإنعاش وبناء السلام، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي. ويرمي الإطار إلى ضمان تكامل التدخلات لغرض الإنعاش ومواءمتها من خلال مساعدة البلدان على تقييم المتطلبات والتخطيط لها وتحديد أولوياتها مع مرور الوقت، في إطار عملية مشتركة.

248 - وتشمل الجهود المبذولة حاليا لتعزيز التعاون إنشاء مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات، في إطار صندوق بناء السلام، والذي يرمي إلى النهوض بالأولويات الاستراتيجية لإطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن البلدان المتأثرة بالأزمات. ويشمل المرفق تخصيص مبلغ 400 000 دولار للأولويات القطرية وأولويات السياسات بهدف تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال التصدي للأزمات، وهو ما يمكن أن يكون أمراً هاماً لتعزيز التعاون بين المنسقين المقيمين والبنك الدولي. كما سيجري تنفيذ استراتيجية البنك الدولي الجديدة للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، التي بدأت في آذار/مارس 2020، وذلك بالشراكة مع الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى، استناداً إلى ميزات النسبية.

249 - وتؤكد البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أننا نحرز تقدماً. فقد أفاد 80 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بوجود تعاون وثيق بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في أكثر من مجال واحد من مجالات التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، والحفاظ على السلام. وأفاد كذلك 95 من المنسقين الإقليميين بوجود تعاون وثيق بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال واحد أو أكثر من المجالات البرنامجية المتصلة بالعمل الإنساني أو التنمية أو بناء السلام، ولم يُشر أي منهم إلى انعدام التعاون بينها (انظر الشكل التاسع عشر).

الشكل التاسع عشر

يزوّد أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري المنسقين المقيمين بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لضمان الاتساق الشديد في الأنشطة الإنمائية والإنسانية

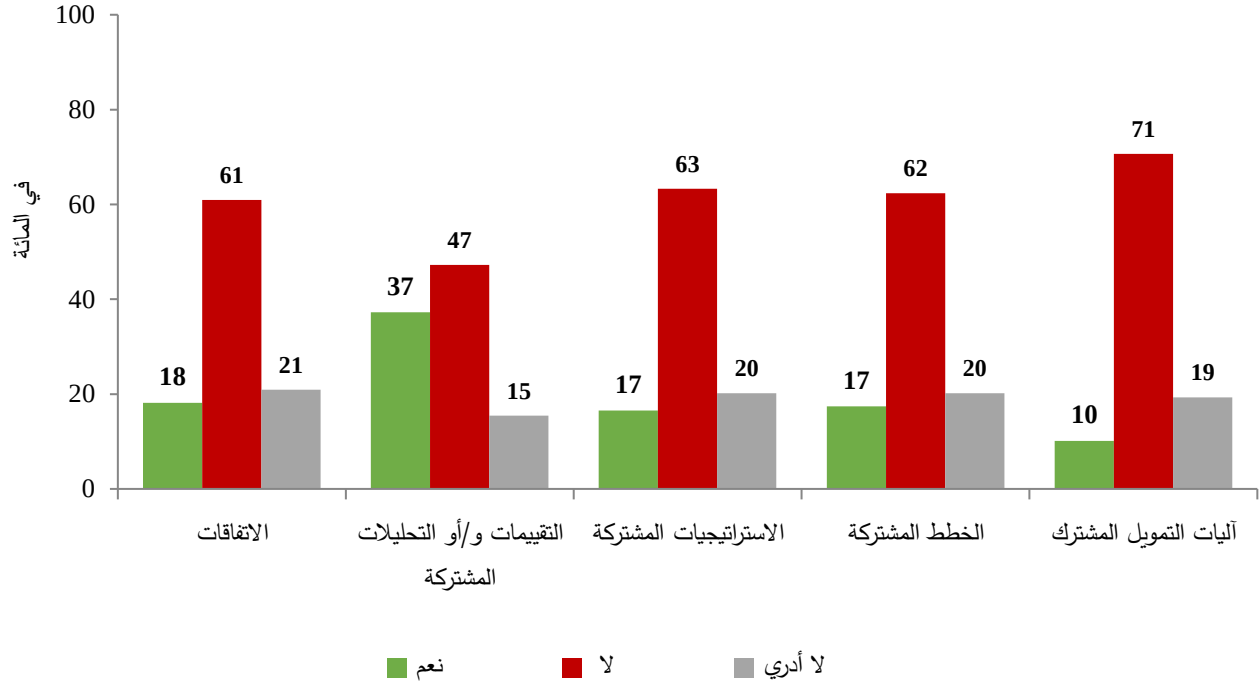


المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين لعام 2019، استناداً إلى 89 رداً على السؤال.

250 - ومن جهة أخرى، أبلغت غالبية منظمات الأمم المتحدة عن نوع ما من الصعوبة التي اعترضتها في تعزيز التعاون بين الركائز في حالات الأزمات (انظر الشكل العشرين). وترتبط أكثر تلك المسائل شيوعاً بصياغة نتائج تكميلية، والاتفاق على أطر المساءلة و/أو تقييم الأثر، وتعبئة التمويل اللازم للعمل الجماعي. وإنني أعول على المنسقين الإقليميين للمساعدة في سد تلك الثغرات، بوسائل شتى من بينها العمل مع اللجنة التوجيهية المشتركة على معالجة الثغرات التي قد تعتري المهارات والقدرات ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية وذلك من أجل الدفع قدماً بتلك الخطة البالغة الأهمية.

الشكل العشرون

أنواع التعاون مع مؤسسات بريتون وودز في الفترة 2018-2019 لتعزيز التكامل بين العمل الإنساني وجهود التنمية ومساعدى بناء السلام



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 بشأن المنسقين الإقليميين.

251 - غير أن من واجبنا، لضمان أن توتي هذه الجهود الجارية ثمارها، أن نعمل بإحراز التقدم. فعلى سبيل المثال، يتعين أن تكيف الجهات المانحة عملياتها وأدواتها لضمان تقديم تمويل متسق ومشترك، بتمويلها أكثر فأكثر خطط إنسانية متعددة السنوات. وتقدم أربع جهات مانحة الآن أكثر من نصف تمويلها الإنساني على أساس متعدد السنوات، وقد أبرمت جهتان منها اتفاقاً متعدد السنوات لدعم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للفترة 2018-2021. وأشجع الشركاء الآخرين على الاقتداء بذلك المثل.

252 - وإضافة إلى ذلك، يؤكد العديد من كيانات الأمم المتحدة أن تدفقات التمويل المتعلقة بالتنمية والعمل الإنساني والسلام التي تُقدم منفصلة في معظمها تعوق الإجراءات التكميلية. ولذا تعمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية حالياً على النهوض بتنفيذ حلول تمويلية لزيادة توثيق التعاون. غير أن مكتب التنسيق الإنمائي سيصدر قريباً، بدعم من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، توجيهات جديدة لصناديق التمويل الجماعي على المستوى القطري لإطار التعاون.

253 - وأخيراً، وعلى الصعيد الحكومي الدولي، سيساعد توثيق التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، وفقاً لولاية كل منها، على إحراز تقدم. ومن شأن ذلك أن يتخذ شكل تعزيز الحوار لتشجيع الاتساق والتكامل بين ما تضطلع به الأمم المتحدة من أعمال في مجال التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

254 - وعموماً، يسرني التزام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركائها بتعزيز التعاون على نطاق محور السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تجري، خلال الدورة المقبلة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، معالجة التحديات مباشرة، وأن يتجسّد التزامنا على نحو متزايد في تحسين ما يُحرز من نتائج في الميدان.

دعم الحكومات في الاستفادة من الشراكات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب

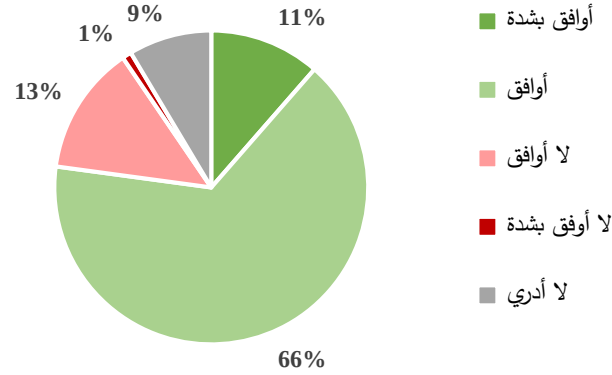
255 - إن إحراز التقدم بالحجم والوتيرة اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 هو ببساطة أمر لن يتحقق من دون شراكات قوية. فمتطلبات ذلك إنما هي كبيرة لدرجة تجعل من الصعب على أي حكومة أن تستوفيها بمفردها. وسيستلزم ذلك تسخير خبرات جميع قطاعات المجتمع وأفكارها ومعارفها ومواردها، بما في ذلك الحكومات المحلية، والبرلمانات، وقطاع القضاء، ومؤسسات الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. فالطموح المتوخى في خطة عام 2030 يعني أن ذلك يتطلب نهج اصطفاة الجميع واستعدادهم. واستجابةً لذلك التحول في النموذج الفكري، أعلنت عن عدة مسارات عمل ترمي إلى تنمية قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مساعدة الحكومات في الاستفادة من الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ إعادة التصميم لوظيفة المنسق المقيم، وصولاً إلى الخطوات المتخذة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الدخول في شراكات على جميع المستويات، أحرزنا تقدماً جيداً خلال الدورة الحالية للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

256 - وأبرزت دورة الاستعراض لعام 2016 أن إحدى المهام الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة تتمثل في مساعدة الحكومات على الاستفادة من الشراكات. ولئن كانت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تقيد باستمرار بأن الأمم المتحدة تلتزم بتلك الولاية، فإن هناك خطوات أخرى تُتخذ لزيادة تعزيز قدراتنا في ذلك المجال على جميع المستويات، وفي الوقت نفسه التخفيف مما يرتبط بذلك من مخاطر.

257 - وتشير معظم الحكومات إلى أن الأمم المتحدة ساهمت في بناء قدرة بلدانها على الدخول في شراكات إلى حد ما، بينما توافق نسبة تتجاوز ثلاثة أرباع تلك الحكومات (77 في المائة) على أن الأمم المتحدة تضطلع بدور مُحفّز في تيسير الشراكات (انظر الشكل الحادي والعشرين). وتتماشى هذه النتائج الإيجابية المستمدة من عام 2019 مع النتائج التي تحققت في عام 2017.

الشكل الحادي والعشرون

الجواب على السؤال "هل تضطلع الأمم المتحدة بدور محقّق في تيسير الشراكات؟":



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام 2019.

258 - أما في الوقت الحاضر، فإن غالبية المنسقين الإقليميين (82 في المائة) تقيد بأن فريق الأمم المتحدة القطري لا يتبع نهجا مشتركا فيما يتعلق بالشراكات. ويشير 83 في المائة منهم بوجود خطط لوضع نهج معين.

259 - ولمواصلة تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ذلك المجال، يجري اتخاذ عدة إجراءات. فسوف نعمل على تفعيل توجيهات جديدة لمواءمة المبادئ والمعايير التشغيلية اللازمة لبذل العناية الواجبة بشأن الشراكات من خلال المعايير الدنيا المشتركة لانخراط أصحاب المصلحة المتعددين في إطار التعاون، والنهج المشترك لبحوث التوقعات وبذل العناية الواجبة لشراكات قطاع الأعمال. ولقد كان إعداد هذه الأدوات في عام 2019، تحت قيادة مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية، مرحلة حاسمة في جهودنا المبذولة للتوصل إلى الأخذ بمنهجية موحدة لبذل العناية الواجبة ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسنواصل ضمان أن تتولى أفرقة الأمم المتحدة القطرية صدارة القيادة في هذا المسعى، بدعم من مكاتب المنسقين المقيمين التي لديها قدرات مكرسة في مجال الشراكات، ومن المنسقين المقيمين الذين يعيدون تأكيد أدوارهم باعتبارهم الداعمين إلى عقد الشراكات على نطاق المنظومة. وفي عام 2020، ستعمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات، ومركز الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على الارتقاء بتلك الجهود بوضع نهج على نطاق المنظومة إزاء الشراكات، وذلك لتحقيق هدف ذي ثلاثة جوانب هي: تشجيع تنوع الجهات الفاعلة والشركاء في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ والتمكين من اتباع نهج لا مركزي يحترم العلاقات الحالية مع الشركاء ويشجع إقامة شراكات جديدة؛ وضمان أن تتوافق الشراكات باستمرار مع القيم الأساسية للأمم المتحدة وأهدافها والغرض منها.

260 - وبناءً على النتائج المنبثقة من عمليتين داخليتين لتوضيح الأدوار والمسؤوليات في نظام الشراكات العالمية التابع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عُيّن مكتب الأمم المتحدة للشراكات ليكون البوابة العالمية للشراكات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو يعزز دوره في مجال التعبئة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وسيظل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بمثابة الوسيلة الرئيسية المحركة للمشاركة المسؤولة للقطاع الخاص وزيادة الدعم المقدم للأهداف، ويجري تكليف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالدعوة إلى عقد مناقشات حكومية دولية بشأن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على إقامة شراكات فعالة، ووضع توجيهات سياساتية ذات صلة، وتجميع البيانات، وإعداد التحليلات والأدوات التي تدعم الشراكات من أجل تحقيق الأهداف.

261 - وبالإضافة إلى ذلك، سأواصل إعطاء الأولوية لتعزيز الشراكات مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وسائر التجمعات الإقليمية للدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية.

دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب

262 - في عام 2019 عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس، الذي أتاح للعالم فرصة لإعادة تأكيد القيمة الفريدة من نوعها للتعاون فيما بين البلدان النامية. واستكمالاً للتعاون بين الشمال والجنوب، يشكّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملاً أساسياً للتمكين من التبادل الأفقي للمعارف والتكنولوجيات والموارد اللازمة للتصدي للتحديات القطرية التي تعترض تنفيذ خطة عام 2030. وتأكيداً للنداءات الموجهة خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2016، شجع المشاركون في المؤتمر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج والأطر الاستراتيجية وغيرها من أدوات التخطيط. ونحن نستجيب لذلك بشكل حاسم، وقد أحرز بالفعل تقدم هام في ذلك المجال في عام 2019.

263 - وعلى صعيد المؤسسات، أكد 12 كيانا من أصل 28 من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن لديها الآن وحدة معينة مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذكر 21 كيانا من أصل 27 كيانا أنها أدرجت مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أحدث تقرير سنوي لها. ويؤكد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أكثر من 80 إطاراً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/أطر التعاون⁽¹⁷⁾، فيما تقيّد أغلبية البلدان المستفيدة من البرامج (80 في المائة) التي تشارك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضطلع بأنشطة داخل البلدان في مجال ذلك التعاون. وعموماً، أشار أكثر من ثلثي حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2019 (69 في المائة) إلى أن بلدانها تقدم خدمات التعاون الإنمائي إلى بلدان أخرى عن طريق برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو غيرها من منابر التبادل بين الأقران. وذكرت نسبة أقل منها بقليل (63 في المائة) أنها تتبادل المعلومات وأفضل الممارسات مع الشركاء في بلدان الجنوب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

(17) هذه البيانات مستمدة من نظام إدارة المعلومات التابع لمكتب التنسيق الإنمائي.

264 - وفي الفترة من عام 2014 إلى عام 2019، حُدد نقص الموارد والقدرات المخصصة على أنه أكثر التحديات شيوعاً في الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب⁽¹⁸⁾، يلي ذلك ضرورة وضع استراتيجية وسياسة مؤسسيّتين. وقال المنسقون الإقليميون أيضاً إن الدعم المقدم لذلك التعاون كثيراً ما يكون مخصص الغرض وأن لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سياساتها واستراتيجياتها. وأشار العديد منهم إلى نقص في السياسات والقدرات في جانب الحكومات. وتأكيداً لما ذكرته عدة جهات أخرى، علّق منسق مقيم قائلاً إن "فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب المنسقين المقيمين لم يتلقيا التدريب ولا يلمان بأدوات التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، فيما قال آخر إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أدى إلى الأخذ بنهج أكثر اتساقاً لأنه يشكّل جزءاً من التقييم القطري المشترك. وقدمت الحكومات تعليقات مماثلة جداً لذلك، فأشارت في الوقت نفسه إلى انعدام الرصد والتقييم بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

265 - وتتخذ الأمم المتحدة عدداً من التدابير لتعزيز عملها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام 2019، بدأ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب العمل بمنبر عالمي جديد لتبادل المعارف و "مركز جامع" تحت اسم South-South Galaxy سيكون بمثابة محور مركزي لنشر المعارف والمعلومات وتقييم جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما تعمل على زيادة حجم ونطاق تمويل هذا التعاون، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، ومرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع، وصندوق بيريز غييرو الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد قدمت تلك الصناديق مساهمات بلغ مجموعها 49,8 مليون دولار، و 25,2 مليون دولار، و 36,8 مليون دولار، و 15 مليون دولار، على التوالي. وإضافةً إلى ذلك، واسترشاداً بألية مشتركة بين الوكالات، وُضعت استراتيجية على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وستُعرض على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أيار/مايو 2020. ومن المتوقع أن تسهم الاستراتيجية في بلورة الأخذ بنهج منسق ومتسق إزاء سياسة وبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظومة. ومن شأن وضع خطة عمل مكرسة أن تسهم في تنشيط الالتزامات المنصوص عليها في تلك الاستراتيجية في مجال أنشطة منظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات.

266 - وفي مرحلة لاحقة، سيكون مما لا غنى عنه أن تكثف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملها المتعلق بالشراكات مع جميع الجهات الفاعلة، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد شهدنا التحلي بروح جديدة من التعاون والتضامن والإبداع على صعيد المجتمع المحلي في التصدي لأزمة كوفيد-19. وسعيًا إلى الارتقاء بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل، يجب علينا أن نعزز تلك التجربة ونستفيد منها. ويجب أيضاً أن ينصب تركيزنا بشكل متزايد على توضيح النتائج الملموسة التي تساعدنا الشراكات في تحقيقها على الصعيد القطري.

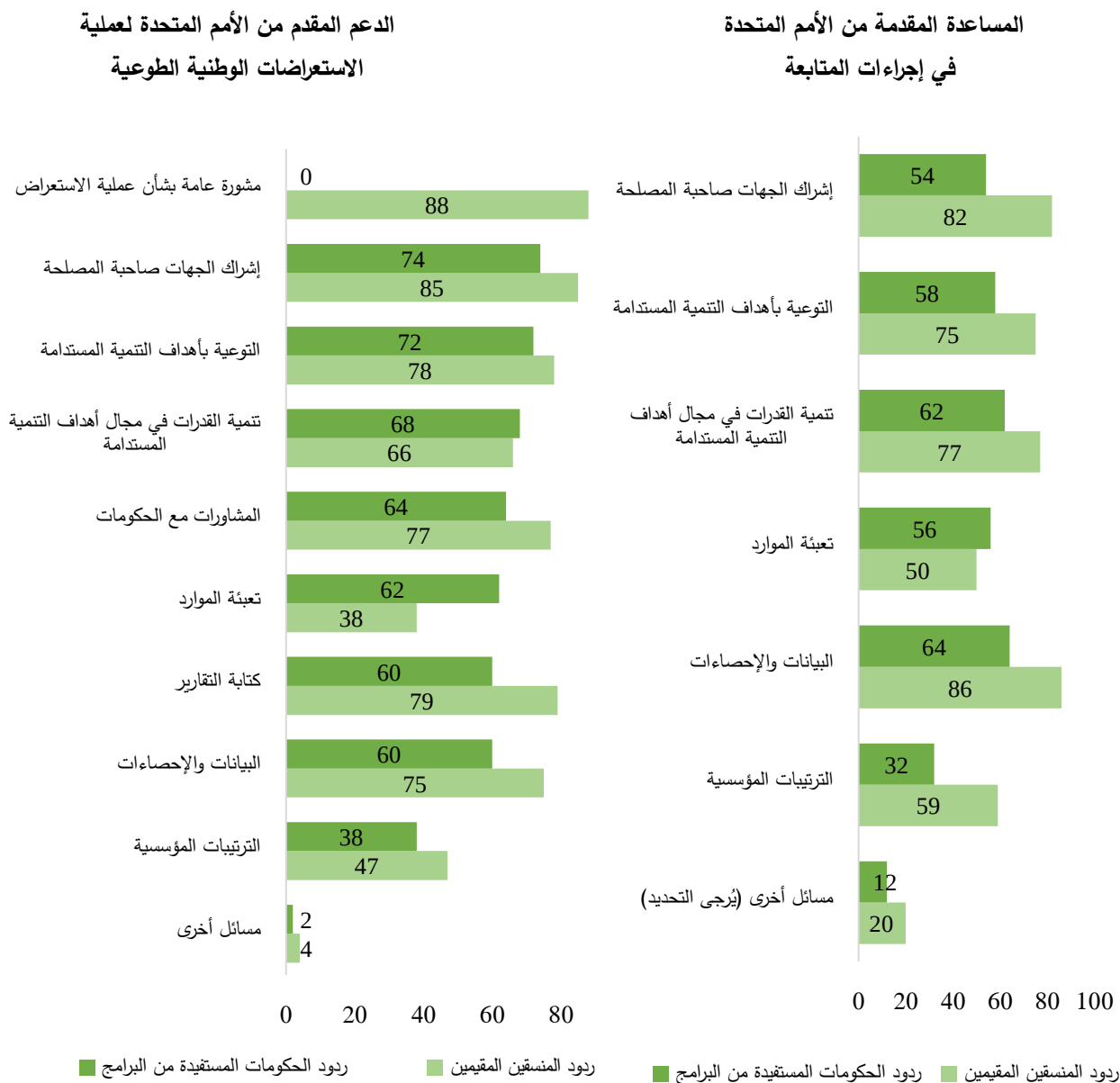
(18) بناءً على عدد المنسقين المقيمين الذين اعتبروا في معظم الأحيان أن هذا تحدياً في الدراسة الاستقصائية لعام 2019.

تعزيز الصلة بين متابعة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها

267 - تؤكد خطة عام 2030 الأهمية الحاسمة لمتابعة تنفيذها واستعراضها، كوسيلة لتعزيز المساءلة وإحراز أقصى قدر من التقدم على حد سواء. ومن الأدوات الرئيسية المتبعة في هذا الصدد الاستعراض الوطني الطوعي الذي يجري على الصعيد الوطني ويقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

268 - وقد أتاح الاستعراضات الوطنية الطوعية حتى الآن للحكومات وشركائها على الصعيد القطري فرصة فريدة لتقييم ما أحرز من تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقييم الدروس والتحديات المتعلقة بالسياسات، وطلب الحلول والدعم من المجتمع العالمي. وكون 142 بلداً، 102 من البلدان منها مستفيدة من البرامج، قد قدمت تقارير وطنية طوعية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى منذ عام 2015 يشكّل مثالا واضحا على الالتزام العالمي بخطة عام 2030. واقتداءً بذلك النهج، سيقدم 25 بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج تقاريرها الوطنية الطوعية للمرة الأولى في عام 2020 أو عام 2021. وكما هو مبين في الشكل الثاني والعشرين، تفيد حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وتقارير المنسقين المقيمين كلاهما بأن إجراء استعراض وطني طوعي يساهم في تعزيز جهود التنفيذ القطرية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030. وقد تلقت جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تقريرا من التي قدمت استعراضا وطنيا طوعيا في عام 2018 أو عام 2019 مساعدة من الأمم المتحدة في التحضير للاستعراض. والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية وإجراءات متابعتها يُقدم في مجموعة من المجالات.

الشكل الثاني والعشرون



المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن المنسقين المقيمين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام 2019.

269 - وتبرهن البيانات على أن هناك بكل تأكيد مجالا لتحسين نوعية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الحكومات التي تُجري استعراضات وطنية طوعية، سواء خلال عمليات الاستعراض أو بعدها. وتمشياً مع توجيهات إطار التعاون، فإن تحليل الاستعراضات الوطنية الطوعية وإجراءات متابعتها ينبغي أن تصب مجدداً في التقييم القطري المشترك وإطار التعاون، وكذلك في الاستعراضات السنوية واستعراضات منتصف المدة ونهاية الدورة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التعاون. ويمكن لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضاً أن تؤدي دوراً يكون استباقياً بقدر أكبر في دعم جهود الحكومات المبذولة للاستعانة بعملية الاستعراضات الوطنية الطوعية لتحديد التدابير التي يمكن اتخاذها للتعبيل بالتنفيذ على نطاق واسع في سياق عقد العمل. وينبغي أن يخضع دور فريق الأمم المتحدة القطري في تيسير إشراك أصحاب المصلحة للتطوير المستمر لاستقطاب النطاق الكامل لأصحاب المصلحة الذين لهم دور يؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

270 - ومع الانتقال إلى الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ينبغي أن تعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تعزيز الدعم المقدم للبلدان التي تجري الاستعراضات وتكفل أن تسترشد التقييمات القطرية المشتركة وإطار التعاون بالنتائج الرئيسية لتلك الاستعراضات.

ثامناً - خلاصة: التطلع إلى الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

271 - إننا في مرحلة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة والإنسانية جمعاء. ففي وقت التزم فيه قادة العالم، تحديداً، بالتعبيل بالعمل المبذول للوفاء بوعود إحداث التحول المتوخى من خطة عام 2030، فإن جائحة كوفيد-19 تستلزم أن نرتقي بجهودنا إلى ما هو أعلى من ذلك بكثير. وأنا مقتنع بأن الإصلاحات التي أصدرت الدول الأعضاء في عام 2018 تكليفاً بإجرائها قد أعاد تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمساعدة العالم على أن يظل ماضياً في مساره الصحيح. فقد خضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحول عميق خلال فترة استعراض وحيد يجري كل أربع سنوات.

272 - ومع ذلك، ورغم أننا حددنا مسارنا ونحزق تقدماً جيداً على امتداد هذا الطريق الجديد، فإن تغيير اتجاه منظمة كبيرة وبالغة التعقيد يستغرق وقتاً طويلاً. وعلى مدى الدورة المقبلة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، ينبغي أن نصل إلى وجهتنا المقصودة ألا وهي إحراز مزيد من النتائج في الميدان من أجل مساعدة البلدان على التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19 وتعجيل العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يعكس الاستعراض الشامل المقبل للسياسات ذلك التحول، ليس فقط من حيث هيكل الإصلاح وعملياته بل أيضاً فيما يتعلق بالتوجيه الاستراتيجي والسياساتي الطموح بشأن السبل التي ترغب الدول الأعضاء في أن تستفيد بها من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مسيرتها التحويلية. ونحن بحاجة إلى عملية استعراض تاريخي آخر من الاستعراضات التي تجري كل أربع سنوات يتيح توجيهها استراتيجياً واضحاً والخضوع للمساءلة، لتسترشد به المنظومة في السنوات الأربع المقبلة.

273 - ولا يزال التزامي بالتغيير قوياً؛ على الدوام بتحقيق نتائج أفضل في الميدان حيث يكتسي الأهمية القصوى: في حياة الناس. ومن بعض التدابير الرئيسية المقبلة في عملية إعادة التنظيم الأعمال الكاملة للتغييرات في نظام المنسقين المقيمين وإطار التعاون، في الميدان، وتنفيذ إصلاح المكاتب المتعددة الأقطار

وإجراء الاستعراض الإقليمي، ومواصلة عملية التكامل من أجل اعتماد استجابة تشمل المنظومة بأكملها حقا دعماً لعقد العمل.

274 - وسأواصل إبلاغ الدول الأعضاء وإشراكها أثناء مسارنا التحويلي، وسأواصل تقديم تقارير دورية عما نحرزه من تقدم، من أجل المساعدة في توجيه رقابة شفافة من قبل الدول الأعضاء. ولتحقيق هذه الغاية، سأدخل إصلاحات كاملة على إطار رصد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه وذلك لضمان التوافق مع الدورة المقبلة وتضمن ذلك بوضوح الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق التمويل.

275 - وأطلب إلى الدول الأعضاء أن تواصل دعمها لعملية التحول الجارية. وأعول أيضاً على الدول الأعضاء في تأييدها لاتجاه الاستعراض الإقليمي وجهودنا الرامية إلى تعزيز ذلك الدعم عن طريق المكاتب المتعددة الأقطار. ولقد حان الأوان أن نحقق ما لم يُنجز بعد من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأن نثبت للعالم، مرة أخرى، أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا تزال عازمة على إحداث تحول عميق في قدرتها على دعم خطة عام 2030.

276 - ويجب أن نواصل مسيرتنا ونبقي تركيزنا منصّباً على تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للعالم بحلول عام 2030. فلنعمل على تنفيذ جميع الولايات، ابتداءً من اتخاذ القرارات ووصولاً إلى إحراز النتائج، لنلا يُترك أحد خلف الركب.